د. محمد العربي الزبيري



قراءة في كتاب
عبد الناصر وثورة الجزائر



محمد العربي الزبيري

قراءة في كتاب
عبد الناصر وثورة الجزائر



الكاتب: محمد العربي الزبيري
- الكتاب: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر
- الغلاف والإخراج: SIMPLE Production
- الإيداع القانوني: 2007-624
- ردمك: 978-9947-24-152-3

تمهيد

لقد كنت دائما أكرر أمام طلابي أن الذي يكتب التاريخ ملزم بالدقة في اختيار الكلمات وبالتدقيق في الأحداث وتجنب التعميم والعموميات التي تملأ الفراغ، ما في ذلك شك، لكنها تولد الفوضى والغموض اللذين يحولان دون الحقيقة التي لا بد منها لكل كتابة موضوعية. في هذا السياق، عدت مرة أخرى إلى كتاب السيد فتحي الديب "عبد الناصر وثورة الجزائر" الصادر عن دار المستقبل العربي سنة أربع وثمانين وتسعمائة وألف.

لقد كنت اطلعت على هذا الكتاب مباشرة بعد نزوله إلى المكتبات وأزعجني محتواه أيما إزعاج نظرا لما اشتمل عليه من مغالطات في معالجة المواضيع ومن تزييف وتشويه في سرد كثير من الأحداث الأساسية بالنسبة لثورة نوفمبر 1954. وكنت، يومها، قررت الرد على صاحبه، وبدأت فعلا، عملية التفتيش انطلاقا من المخطط الذي وضعته بعد قراءتين متأنيتين تطلبتا مني كثيرا من الجهد ومن الوقت. وقد شجعني على إنجاز العمل مجموعة من الإطارات التي كانت فاعلة ومقررة في الثورة عبر مختلف مراحلها، لكن سرعان ما تخليت عن المشروع وأهملت الأوراق التي بدأت تتكدس هنا وهناك، وكانت الأسباب بسيطة، كما أراها اليوم، لكنها كافية، في ذلك الوقت، لإقناعي بالتوقف، وهي ثلاثة أنواع أسردها بإيجاز على النحو التالي:

1- إن تاريخ ثورة نوفمبر قد تعرض إلى تزييف خطير قام به مجرمو الحرب الذين مارسوا الإرهاب بجميع أنواعه في إطار الجيش الاستعماري حيث كانوا ضباطا سامين. وبعد رجوعهم إلى فرنسا نشروا عشرات الكتب من أجل تبرير جرائمهم، وإذ فعلوا ذلك، فإنهم بذلوا كل ما في استطاعتهم لتقزيم الثورة، بل تعدوا ذلك إلى تقديمها في شكل حرب انتهت مع وقف إطلاق النار. ونظرا للفراغ المهول الذي تركته الأقلام الوطنية في مجال كتابة التاريخ المعاصر خاصة، فإن تلك الكتب الموجهة قد وجدت طريقها بسهولة إلى سائر القراء الجزائريين الذين أصبحوا يعتبرونها مصادر ومراجع يعتمد عليها حتى في ميدان البحث العلمي. ولم تحرك

السلطات الوطنية ساكتا لمنع ذلك، علما بأن كتاب السيد فتحي الديب لا يمثل سوى قطرة من بحر عندما نقارنه بتلك الأعمال التي شملت فنون المذكرات والدراسات والشهادات والتي وجدت سندا وتشجيعا لدى مختلف الجهات الاستعمارية التي لم تتوقف عن التخطيط لمحو آثار ثورة التحرير في بلادنا. لأجل كل ذلك أحجمت يومها، عن نقد الكتاب وعللت ذلك بقولي: إذا كنا، فعلا، نريد حماية تاريخ الثورة من الاعتداءات بجميع أنواعها وأشكالها، فإن الواجب يدعونا للبدء بالتصدي لما أنتجه مجرمو الحرب وغلاة المستعمرين فنكشف حقيقته ونسمي الأشياء بأسمائها، إذ لا يعقل، أبدا، أن نترك أجيالنا الصاعدة تعتمد على روايات قادة جيش العدو لتقييم ثورة نوفمبر التي نعتز بكونها من أعظم الثورات التي عرفها العالم المعاصر.

وما دام ذلك لم يحدث، وما دامت إطاراتنا السامية نفسها تروج للكتابات الاستعمارية المغرضة، فلماذا لا نقبل من فتحي الديب هفواته ومغالطاته التي من الأكيد أنه لا يقصد من خلالها تقزيم الثورة بقدر ما يرمي إلى إعطاء نفسه حجما أكبر من حجمه الحقيقي، إذ،مهما يكن من أمر، فإنه يبقى واحدا من الأشقاء الذين ساعدوا بعض رجالات الثورة على تأدية مهامهم الصعبة خاصة في مجال جلب الأسلحة الأولى إلى الجزائر الثائرة.

2- إننا دائما، نوجه اللوم لأشقائنا في المشرق العربي على أنهم لم يولوا العناية الكافية لثورة نوفمبر، ونحن ننطلق في ذلك من إيماننا بكون هذه الثورة تحمل في طياتها بذور التحرر العربي وأسباب الاستقلال الكامل الذي لا بد أن يقود إلى إنهاء حالة التجزئة وتعبيد طريق الوحدة الشاملة.

وإن عدم اهتمام المثقفين العرب، والمؤرخين منهم على وجه الخصوص، بكتابة التاريخ الحقيقي لثورة نوفمبر لم يسمح لهذه الثورة بأن تؤدي دورها المنتظر في أوساط الجماهير العربية. وأصبحت علاقة هذه الأخيرة بها تخضع، هي أيضا، إلى ما جاء في المراجع والمصادر الاستعمارية، لأن المثقف العربي لم يتحرر، بعد، من هيمنة الكتابات الغربية التي أصبحت، بالتدريج، منطلقا أساسيا لتكوينه أو قل لشل ذهنيته

وقولبته بالكيفية التي تمنعه من التفاعل مع واقع جماهيره الشعبية ومن العمل على التخطيط لتغييره في اتجاه التحرير والرقي والتقدم.

في هذا السياق رأيت يومها في كتاب فتحي الديب، على ما فيه من نواقص، مبادرة يجب عدم نقدها وانتقادها بل لا بد من تشجيعها حتى تسارع الشخصيات العربية التي شاركت، بطريقة أو بأخرى، في ثورة نوفمبر، وهي كثيرة، إلى تقديم شهاداتها ومذكراتها التي هي أساسية لتسليط الأضواء على المساهمة الحقيقية التي قامت بها الجماهير العربية لدعم كفاح الشعب الجزائري بجميع الوسائل.

3- إن السلطات المعنية في بلادنا لم تبد الاهتمام اللازم بثورة نوفمبر، بل إنها ظلت دائما تدير ظهرها لكتابة تاريخها بأقلام وطنية، وأن المؤسسات "العلمية" التي أنشئت بمراسيم وخصصت لها ميزانيات خيالية لم تقم بواجبها ولم تجد رقيبا لأعمالها بسبب إسناد مسئوليتها إلى غير ذوي الكفاءات من المختصين والمثقفين العاملين.

وعلى سبيل المثال فإن المركز الوطني للدراسات التاريخية الذي تأسس رسميا سنة ست وستين وتسعمائة وألف وصرف، طيلة أكثر من ربع قرن، أزيد مما يتطلبه إنتاج مئات الكتب، لم يقدم إلى المكتبات أي شيء يذكر عن ثورة نوفمبر ولم يزود البلاد حتى بمجرد خطة للتصدي إلى ما تحدثه الكتابات الاستعمارية من أضرار في أوساط الجماهير الشعبية.

فإذا كان هذا هو وضعنا، فلماذا يكلف المرء نفسه مشقة البحث فيما تضمنه كتاب السيد فتحي الديب من تزييف أو تحريف؟

كانت هذه هي الأسباب التي جعلتني ألقي القلم جانبا واترك "جمال عبد الناصر وثورة الجزائر" ينام على الرف صحبة ما جمعته من معلومات ومعطيات. وما كنت لأعود إليها لولا تركيز وسائل الإعلام، في هذه الأيام، على تاريخ الثورة، وإقدام كل من هب ودب على إلقاء دلوه بين الدلاء، وظهور كثير من الاستعداد لدى جماهير الشعب للتلقي ولدى بعض الجهات للنشر حتى ولو كان في ذلك ما لا يقبل ولا يرضي.

عدت إذن إلى أوراقي وكانت أولاها مشتملة على فقرتين صغيرتين شدتا انتباهي عندما كنت أقرأ "كلمة حق" التي أرادها السيد فتحي الديب مدخلا للكتاب، والفقرتان أوردهما الكاتب لتبرير قيامه بنشر الكتاب وتقول الأولى: "انطلاقا من انفرادي بمعايشة ومشاركة الاخوة الجزائريين مخططي ومفجري ثورة أول نوفمبر 1954، ومتابعتي النضالية لكل أحداث الثورة وتطوراتها من خلال تحملي لمسؤولية دعمها بكل إمكانيات مصر الثورة منذ تفجيرها إلى أن حقق الشعب الجزائري أهداف نضاله في الحرية والاستقلال.. أما الفقرة الثانية فأكتفي منها بما يلي: "ومن ثم أصبحت من القلائل الذين أتيحت لهم الفرصة للإطلاع المستمر والإلمام اليومي بكل أحداث مسيرة النضال الجزائري رغم تغير وتبدل القيادات وما ترتب على ذلك التغيير من تطورات أثرت وتأثرت بها المسيرة النضالية الطويلة. وبقيت المحور الرئيسي الذي تتلاقى عنده كافة الخيوط".

إنني لن أقول شيئا عن الأسلوب وما تميز به من ركاكة وغموض، بل اترك للقارئ حقه في التقييم. لكنني لا أستطيع منع نفسي من الهمس في أذني السيد فتحي الديب قائلا له رفقا بأرواح مئات آلاف الشهداء، وقليلا من الاحترام لعشرات آلاف المعطوبين والمترملات والأيتام وكن متواضعا إنك تكتب عن ثورة يشهد التاريخ أنها من أعظم الثورات التي عرفها العالم المعاصر.. إن هذه الصفات التي أعطيتها لنفسك لا يمكن أن تتوفر في مخلوق خاصة وأنت لا تجهل أنك لم تتشرف بمعرفة مخططي ومفجري ثورة نوفمبر لأنك لم تزر الجزائر قبل ذلك التاريخ وقد استشهد بعضهم دون أن تتاح له فرصة الذهاب إلى مصر، وحتى إذا فرضنا أنك عايشت بعضهم الآخر فكيف تسنى لك، من خلال التقاءاتك بهم، متابعة كل أحداث الثورة وتطوراتها منذ اندلاع الشرارة الأولى إلى أن تحققت للشعب الجزائري أهدافه في الحرية والاستقلال وذلك، كما ذكرت، رغم تبدل القيادات وما ترتب عنه من تغيير؟

إن المسؤولين الأحياء الذين ترددوا على القاهرة، باستثناء الرئيس أحمد بن بله، لا يتحدثون عنك إلا كرجل المخابرات الذي كانوا يتجنبون مجرد التطرق إلى

الموضوعات الهامة أمامه، فكيف، والحال هذه، تدعي لنفسك أنك بقيت المحور الرئيسي الذي تتلاقى عنده كافة الخيوط؟

إنه لم يبق لك سوى الزعم بأنك كنت القائد الأعلى لجبهة وجيش التحرير الوطني طيلة اثنين وتسعين شهرا من الجهاد المتواصل، ومن يدري لعلك تجد من يصدق؟!!

محمد العربي الزبيري

- الجزائر بتاريخ أول نوفمبر سنة 2000

فتحي الديب وتقاليد النضال في الجزائر

يبدو أن السيد فتحي الديب لم يدرس تاريخ الجزائر النضالي، أو كان يعتمد في كتاباته على كون الجزائريين يجهلون تاريخهم. ولذلك وجدناه، في الفصل الأول من "عبد الناصر وثورة الجزائر" يرجع البدء في البحث عن وسائل تنظيم الكفاح المسلح ضد الاستعمار بدول شمال إفريقيا إلى مساء يوم الأربعاء السادس عشر من شهر مارس سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف، حاصرا مبررات تولي مصر ذلك العمل فيما يلي:

1- فشل الأحزاب السياسية القائمة بداخل وخارج أقطار شمال إفريقيا الثلاثة في توحيد صفوفها، وانطلاقها في مجال التصريحات والخطب دون القيام بأي عمل نضالي إيجابي رغم وضوح أهمية التركيز على انتهاج النضال المسلح باعتباره السبيل الوحيد لتحرير المغرب العربي.

2- أن ضرب المستعمر في عدة جبهات وفي وقت واحد هو أنجح السبل للقضاء على قدراته وإرغامه على الجلاء خاصة وأن فرنسا كانت منشغلة بحربها في الهند الصينية.

3- أن ثورة مصر، وقد قامت من أجل تحرير المواطن العربي في كافة أنحاء الأرض العربية، ترى من واجبها تقديم كل خبراتها وكافة المساعدات في حدود إمكانياتها لأشقائها لتوحيد الصفوف وتنظيم قدرات المناضلين في الأقطار الثلاثة.

إن الحديث عن العمل الإيجابي الوارد في النقطة الأولى يدل دلالة قاطعة على أن السيد فتحي الديب لا يعرف أن المؤتمر الأول لحزب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد يومي 15 و16 فيفري سنة 1947 قد تبنى بالإجماع مبدأ التحرير الوطني بواسطة جميع الوسائل "بما في ذلك الكفاح المسلح" وقرر لذلك الغرض إنشاء المنظمة الخاصة التي تسمى كذلك المنظمة السرية والتي استطاعت، في ظرف يقل عن ثلاث سنوات، أن تكون، عسكريا، أكثر من ألف مناضل حسب جميع الروايات.

وبالإضافة إلى التكوين العسكري، شرعت المنظمة الخاصة في إعداد فرق لصناعة الألغام والمفرقعات وقد أحرزت في ذلك الميدان تقدما ملموسا يشهد عليه المقال الصادر يوم 1953/07/22 على أعمدة "لاديباش" والوارد فيه ما يلي: في مساء يوم الأحد عند الساعة الثامنة وقع انفجار مهول تبعته مباشرة انفجارات أخرى أحدثت الرعب والاضطراب في شارع فرنسا بباتنة. إن أسباب هذه الانفجارات لم تحدد بعد لكن تقصي المصالح المختصة قد سمح بالعثور على دلائل وجود ألغام من ذات القنابل البطيئة وكذلك قنابل لم تنفجر من حسن الحظ، ولا يدري أحد لأي شيء هي مخصصة... والجدير بالذكر، من جهة أخرى، أن انفجارات مماثلة قد سمعت في حدود الساعة الخامسة مساء من يوم الثلاثاء وقد وقعت في مكان بعيد عن المدينة، ويقال إنها نتيجة تفجير الألغام والقنابل التي وجدت في مؤخرة المحل الذي وقعت فيه الانفجارات الأولى.

ومما لا شك فيه، أن الباحثين في مادة التاريخ المعاصر الذين اهتموا بمحاضر شرطة العدو خلال الفترة ما بين تكوين المنظمة الخاصة واندلاع الثورة قد يكونون عثروا، مثلي، على إشارات عديدة لمثل هذه الانفجارات في أماكن مختلفة من جهات الوطن وفي العاصمة على وجه الخصوص.

بعد كل هذه الأدلة ماذا ينبغي أن يقدم للسيد فتحي الديب حتى يقتنع بأن الحركة الوطنية الجزائرية قد سارت أشواطا طويلة في طريق الإعداد للكفاح المسلح باعتباره السبيل الوحيد لاسترجاع السيادة الوطنية قبل أن يتفطن هو إلى ضرورة التركيز على انتهاج النضال المسلح.

وفيما يتعلق بتوظيف انشغال فرنسا بحربها في الهند الصينية، فإنها فكرة جيدة، لكنها جاءت بعد أن فات الأوان لأن "ديان بيان فو" كانت، في تلك الأيام بالذات، تستعد للسقوط الذي أصبح واقعا ملموسا في مستهل شهر ماي، ولأن الثورة الفيتنامية كانت، عمليا، قد فرضت سيطرتها على القوات الاستعمارية وأرغمت الحكومة الفرنسية على الاستسلام لها في إطار مفاوضات جنيف التي انتهت إلى وقف إطلاق النار يوم 1954/07/27.

ومما لا ريب فيه أن هذا الوضع الجديد في الهند الصينية لم يعد قادرا على إفادة الكفاح المسلح في شمال إفريقيا لأن الجيوش الفرنسية المهزومة هناك والمطرودة منها شر طرد إنما تجد متنفسا لها في حرب جديدة تدخلها مزودة بخبرة طويلة في محاربة الثورة الفيتنامية ومدفوعة بعامل الرغبة في محو عار الهزيمة بواسطة انتصارات تصل إليها بجميع الوسائل وهو ما أكده مجرم الحرب بيجارّ في كتابه "آخر الحروب" عندما ذكر أنه يشعر بالقوة الناتجة عن معرفته للحروب الثورية وأنه سيستميت في الحرب حتى لا يرى الجزائر تسقط تحت نظام شبيه بالذي عرفه أيام الأسر (أي عندما كان أسير الثورة الفيتنامية).

وحتى لو فرضنا أن فتحي الديب محق في أن الوقت الحالي (ما بعد مارس) هو أنسب الظروف المتاحة للعمل في شمال إفريقيا نظرا لانشغال فرنسا في حربها بالهند الصينية- فماذا نقول للتاريخ عندما يعرض علينا بالتفصيل وقائع الكفاح المسلح في تونس والمغرب سنوات 54/53/52.

إن العودة إلى النقطة الثانية كما وردت في الصفحة الثالثة والعشرين من "عبد الناصر وثورة الجزائر" لكافية للتدليل على أن السيد فتحي الديب لم يهضم جيدا تاريخ شمال إفريقيا في تلك الفترة وكان ينبغي عليه الرجوع إلى المصادر بجميع أنواعها قبل أن يضع كتابه بين أيدي القراء العرب عامة وقراء المغرب العربي بصفة خاصة.

وحينما نتوقف عند النقطة الثالثة من المبررات التي جعلت مصر -حسب فتحي الديب- تتولى العمل على تنظيم الكفاح المسلح ضد الاستعمار بدول شمال إفريقيا، فإننا رغم كل احترامنا لثورة يوليو وما أحرزته من انتصارات في مجالات مختلفة، فإننا لا نستطيع التسليم بأن خبرتها القصيرة في ذلك الحين كانت قادرة على تمكين المناضلين في المغرب العربي من توحيد صفوفهم وتنظيم قدراتهم وذلك لسبب بسيط يتمثل في كون الشعب العربي في شمال إفريقيا يملك رصيدا هائلا في ميدان المقاومة الشعبية المسلحة والسياسية. وقد كان من الأفيد للسيد فتحي الديب أن يتحلى بقليل من التواضع.

ودائما في الفصل الأول من الكتاب، وبالضبط في الصفحة الرابعة والعشرين، يذكر المؤلف أنه نقل إلى الرئيس عبد الناصر الحديث الذي دار بينه وبين الأمير عبد الكريم الخطابي مساء اليوم السادس عشر من شهر مارس وأن الرئيس وافقه على فكرة " إعدادنا لاجتماع تمهيدي يضم كافة قيادات الأحزاب بشمال إفريقيا عن طريق الجامعة العربية لدراسة أسلوب توحيد جهودهم في إطار وحدة عمل سياسي ونضالي كمرحلة أولى لاكتشاف قدرات كل منهم على الطبيعة ومدى ما يمكننا الاستفادة منهم ومن مناضلي أحزاهم، إن وجدوا، في تنفيذ مخططنا لمباشرة كفاح مسلح بساحة شمال إفريقيا. ولا يراجع السيد فتحي الديب ما كتبه في هذه الفقرة فيورد في الفقرة الموالية ما ينقضه إذ يقول بالحرف الواحد، "وتم الأعداد لهذا المؤتمر بالاتفاق مع السيد عبد الخالق حسونة الذي أقرّ أن يتولى تنسيق العمل معنا في هذا الشأن السيد عبد المنعم مصطفى الأمين المساعد للشئون السياسية والذي وجه الدعوة منذ بداية شهر مارس لجميع الأحزاب السياسية بلا استثناء... ولم يتخلف أي من الأحزاب بشمال إفريقيا عن تلبية الدعوة ليحضر عنه قائده شخصيا أو يبعث ممثلا معتمدا بعد أن وضح من صيغة الدعوة الإشارة إلى المعونة المادية المزمع تخصيصها لإمداد التجمع السياسي المطلوب توحيده.

بعد أن قرأت هاتين الفقرتين خامرني الشك في أن شهر مارس يبدأ يوم 31 وينتهي يوم الفاتح لأن موافقة الرئيس كانت بعد السادس عشر، وبفعل ساحر وجهت الدعوة للأحزاب في بداية الشهر، ثم سألت نفسي كيف أن الرئيس أحمد بن بله قد صرح ذات يوم أن كل ما جاء في كتاب "عبد الناصر وثورة الجزائر" صحيح.

ولم أستطع الجواب على ذلك لأني وجدتني حائرا أمام تعبير وقح تكرر مرتين بطريقتين مختلفتين وقد تضمن تحقيرا وإهانة للمناضلين في شمال إفريقيا. أما المرة الأولى فعند قوله: لاكتشاف قدرات كل منهم- يعني قادة الأحزاب في المغرب العربي- على الطبيعة ومدى ما يمكننا الاستفادة منهم ومن مناضلي أحزاهم- إن وجدوا- في تنفيذ مخططاتنا لمباشرة كفاح مسلح بساحة "شمال إفريقيا"، لأنه

يشكّك في وجود المناضلين متجاهلا المسيرة الطويلة التي قادها طلائع الشعب في كل من المغرب الأقصى والجزائر وتونس منذ الثلاثينات وما تميزت به تلك المسيرة من بطولات ومن أحداث تاريخية خالدة.

ولمن أراد أن يعدد، يكفيه التوقف، فقط، عند ثورة الريف، وثورة مايو 1945 والكفاح المسلح الذي بدأ يتحضر وينتشر منذ سنة 1952... وأما المرة الثانية فعند قوله: "ولم يتخلف أي من الأحزاب في شمال إفريقيا عن تلبية الدعوة ليحضر عنه قائده شخصيا أو يبعث ممثلا معتمدا بعد أن وضح من صيغة الدعوة الإشارة إلى "المعونة المادية المزمع تخصيصها لإمداد التجمع السياسي المطلوب توحيده.

إن في هذا القول للوما واتهاما صريحا لزعماء المغرب العربي بالطمع والجري وراء المادة، ولو كان الأمر كذلك لاستطاعت فرنسا أن تشتريهم خاصة وأن إمكانياتها المادية أكثر بكثير من إمكانيات مصر. وفي هذا القول، كذلك، في أقطار الشمال الإفريقي وفيه أيضا تناقض صارخ مع ما تضمنته الفقرة الرابعة من الصفحة الثالثة والعشرين التي تبرز أن جهات أجنبية عرضت المعونة والمساعدات على أحزاب المغرب العربي لكن هذه الأخيرة رفضتها "لما فيه من مخاطر على مستقبل البلاد".

وبالإضافة إلى هذه الملاحظات تجدر الإشارة إلى أن جزم الكاتب بأنه لم يتخلف أي من الأحزاب بشمال إفريقيا عن تلبية الدعوة غير صحيح ويكفي فقط أن نرجع القارئ إلى قائمة الجزائريين التي اشتملت فقط على السيدين محمد خيضر وأحمد بيوض. وعند التوقيع على الوثيقة النهائية لم يبق سوى ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وليس ثمة ما يثبت أنه كان مفوضا أو معتمدا من طرف المرحوم السيد فرحات عباس الذي لم يشر أبدا إلى هذه الحادثة، على أهميتها في كتابه "تشريح حرب"، إذن يحق لنا، والحال هذه، أن نقول: إن الأحزاب الجزائرية لم تكن ممثلة في ذلك الاجتماع التنسيقي.

وحتى لو كانت كل الأحزاب الجزائرية الحاضرة إلى جانب جميع التشكيلات السياسية العاملة على الساحة المغاربية في ذلك الوقت، فإن ذلك لا يجيز لنا القول: إن الاجتماع كان تمهيدا، لأن العاصمة الفرنسية باريس كانت، في مستهل سنة

اثنين وخمسين وتسعمائة وألف قد جمعت ممثلين عن نفس الأحزاب التي ذكرها السيد فتحي الديب، وبعد محادثات دامت يومي الثاني والثالث من شهر فيفري تم التوقيع على الميثاق التالي:

إن الأحزاب والمنظمات الوطنية بشمال إفريقيا الموقعة على هذه الوثة تلتزم:

أ- بمواصلة وتكثيف الكفاح قصد تحرير شمال إفريقيا من النظام الاستعماري، وتمكينه من استرجاع سيادته وإقامة دول مستقلة وديمقراطية في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

ب- بتنسيق أعمالها من أجل إنجاز هذه الأهداف على الأصعدة المغاربية والفرنسية والدولية.

ج- بالتداول دوريا حول الوضع في شمال إفريقيا على ضوء الأحداث الداخلية والخارجية.

ومن جهة أخرى، تقرر إنشاء لجنة للوحدة والعمل وكذلك هيأة أخرى تكون ضرورية لتحقيق هذا الميثاق.

الموقعون على الوثيقة هم على النحو التالي:

- عن الحزب الديمقراطي المغربي: محمد الوزاني.
- عن حزب الوحدة والاستقلال: محمد المكي الناصري.
- عن حزب الإصلاح المغربي: احمد بن المليح.
- عن حزب الاستقلال: أحمد العلوي.
- عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية: أحمد مزغنه.
- عن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري: فرحات عباس.
- عن الحزب الليبرالي الدستوري التونسي: صالح فرحات.
- عن الدستور الجديد: محمد المصمودي.

إن الدارس، عندما يتأمل هذه الوثيقة ويحلل مختلف بنودها ثم يجري مقارنة بينها وبين ما أسماه السيد فتحي الديب بميثاق لجنة تحرير المغرب العربي، يجد أنها أهم من الميثاق المذكور لأن الموقعين عليها أعلى مستوى من الذين أورد أسماءهم كاتب

"عبد الناصر وثورة الجزائر" ولأن المحتوى المتفق عليه أقرب إلى الواقع وأكثر فائدة بالنسبة لشعوب المنطقة.

ودائما في الفصل الأول من الكتاب هناك مجموعة من الملاحظات التي لا بد من التوقف عندها قصد تسليط بعض الأضواء على نقاط جاء بها الكاتب في شكل مكتشفات واستنتاجات بينما هي معلومات قديمة يعرفها العام والخاص وقد كانت في وقتها موضوع حديث المناضلين في جميع الأماكن وعلى جميع المستويات.

1- يذكر السيد فتحي الديب أن السيد عبد المنعم مصطفى الذي رأس الاجتماع "قد شرح، طبقا لما اتفقنا عليه، الظروف والملابسات التي يعيشها الشعب العربي بشمال إفريقيا، وإن بقاء الوضع على ما هو عليه أو حتى بمجرد تحرك أي قطر في كفاح منفرد مقضى عليه بالفشل وهو أمر غير مقبول على مستوى الفهم السياسي للجامعة العربية وبالتالي من ثورة يوليو التي ترى ضرورة تحرير الأرض العربية".

إن العقل يرفض هذا الكلام شكلا ومضمونا إذ كيف يمكن لموظف سام بالجامعة العربية حتى لو استوعب كل تقارير المخابرات المصرية والعالمية أن يشرح لزعماء شمال إفريقيا الظروف والملابسات التي يعيشها شعبهم؟ أما إذا كانوا قد جاؤوا إلى القاهرة ليعرفوا ذلك ويدركوه، فإن في مجرد العملية اعترافا منهم بعجزهم عن فهم واقع جماهيرهم وبالتالي فإنهم لا يستطيعون تنظيمها وقيادتها من أجل إنجاح معركة التحرير. ولكم كنت أتمنى أن يبدي السيد فتحي الديب بعض الاحترام لأولئك المناضلين فيعكس الخبر ويقول في سبيل إظهار الحقيقة: "إن السيد عبد المنعم قد رحب بالحاضرين ثم طلب منهم أن يشرحوا لنا الظروف والملابسات التي يعيشها الشعب العربي في شمال إفريقيا".

2- إن السيد فتحي الديب يوحي إلى القارئ بأنه قدم للسيد عبد المنعم كل المعلومات حول أوضاع المغرب العربي ثم استعمله كغطاء سياسي لإنجاز مهمته التي يبدو أن جهات أخرى هي التي حددتها وضبطت مختلف جوانبها.. لقد كان على الكاتب ألا يقدم الخبر بهذه الصيغة حتى ولو كانت تلك هي الحقيقة- لكن الحقيقة لم تكن كذلك، لأن السيد فتحي الديب يعترف في نفس الصفحة الخامسة

بالمكتب السياسي وأن عددا آخر من إطارات نفس المنظمة كانوا أعضاء باللجنة المركزية.

إن العودة إلى ذلك التاريخ والتوقف مليا عند أحداثه البارزة مثل ما يسمى بقضية تبسة والمحاكمات الكبرى التي تعرض لها حوالي خمسمائة من أعضاء المنظمة السرية سنة واحدة وخمسين وتسعمائة وألف، من شأهما تسليط كثير من الأضواء على حقيقة موقف الحزب والدور الأساسي الذي أدته قيادته لحماية الإطارات والمناضلين وللحفاظ على وحدة الصف ومواصلة الاستعداد لدخول مرحلة الكفاح المسلح.

إن المنظمة الخاصة أو المنظمة السرية كما يسميها بعضهم لم تنزل من السماء ولم تظهر إلى الوجود هكذا صدفة، لكنها جاءت نتيجة مخاض سياسي طويل انطلاقا من إيديولوجية رفع لواءها نجم شمال إفريقيا في أواخر العشرينات من هذا القرن. أما الذين يريدون أن يجعلوا منها نظاما مستقلا عن حزب الشعب والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، أو تنظيما موازيا لهما يختلف جوهريا معهما فإنهم مخطئون كل الخطأ وإنما يفعلون ذلك إما بسبب عدم الغوص في أعماق تاريخ الحركة الوطنية وإما لأسباب خاصة قد تكون شخصية أو سياسية أو حتى إيديولوجية.

ففي شهر ماي من عام ثلاثة وثلاثين وتسعمائة وألف عقد نجم شمال إفريقيا جمعية عامة بباريس وكان في مقدمة البرنامج المصادق عليه بالإجماع تأسيس جيش وطني وحكومة ثورية، معنى ذلك أن الاعتماد على العنف كان ضرورة مسلم بها منذ ذلك الحين لإيمان المناضلين الأوائل بأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، ثم جاء حزب الشعب الجزائري سنة سبع وثلاثين وتسعمائة وألف فراح يواصل المسيرة على نفس النهج في مختلف أنحاء الجزائر منطلقا من العاصمة التي شهدت أولى مظاهراتها الوطنية بمناسبة فاتح ماي والرابع عشر جويلية من نفس السنة. ولأول مرة شاهدت شوارع الجزائر لافتات تنادي باسترجاع الاستقلال الوطني وبضرورة العمل على تقويض أركان الاستعمار.

وعشية الحرب الإمبريالية الثانية، بادرت مجموعة من المناضلين في حزب الشعب الجزائري إلى الاتصال بالسلطات الألمانية في برلين طالبة منها مساعدة عسكرية من أجل تحرير الجزائر. وتؤكد المصادر المختلفة أن السلطات الألمانية أبدت استعدادها لتكوين إطارات جزائرية تكوينا عسكريا، ولتقديم العون المادي المطلوب، لكن مصالي لم يوافق على تلك الصيغة من التعاون معللا رفضه بكون هتلر يحتقر العرب وقد عبر عن ذلك في كتابه "ماين كامبف" "كفاحي". ومع تطور الأحداث سنرى أن التاريخ صدقه لأن القنصل الإيطالي في الجزائر صارح البعثة التي اتصلت به في شهر سبتمبر سنة 1940 قائلا: إن تقسيما للمنطقة قد تقرر بحيث أعطيت تونس إلى إيطاليا والشرق الجزائري إلى ألمانيا ووسط الجزائر إلى فرنسا المهزومة ووهران إلى إسبانيا.

وعلى الرغم من حذر مصالي وبعد نظره، فإن السلطات الاستعمارية قد أصدرت قرارا بحل حزب الشعب الجزائري قبل اندلاع الحرب بحوالي شهر واحد. وبعد اندلاع الحرب بشهر آخر ألقي القبض على ثمانية وعشرين عضوا قياديا من بينهم رئيس الحزب نفسه، وترتب عن حل الحزب وتتالي الاعتقالات، ظهور جيل جديد من المناضلين الشباب المؤمن بضرورة الاستعداد للكفاح المسلح من أجل استرجاع السيادة المغتصبة. وفي تلك الظروف بالذات طلع نجم الدكتور محمد الأمين دباغين وبجانبه كل من مسعود بوقدوم واحمد بوده ومبارك فيلالي وآخرون.

وفي ظرف قصير نسبيا، استطاع أولائك الشباب أن يعيدوا تنظيم الحزب سريا. وفي نهاية عام ثلاثة وأربعين وتسعمائة وألف تمكنوا من شراء كميات هائلة من الأسلحة استعدادا لإشعال فتيل الثورة، ولكن الظروف لم تكن في صالحهم، وظلت المحاولات متواصلة إلى غاية الفاتح من شهر مايو سنة خمس وأربعين وتسعمائة وألف حيث نظمت مظاهرات صاخبة في جل كبريات المدن رفع خلالها العلم الوطني والشعارات المطالبة باسترجاع الاستقلال الكامل وإطلاق سراح مصالي وسائر المعتقلين.. واستشهد في ذلك اليوم، ما يزيد عن عشرة مواطنين أربعة منهم في العاصمة وحدها.

بالمكتب السياسي وأن عددا آخر من إطارات نفس المنظمة كانوا أعضاء بالجنة المركزية.

إن العودة إلى ذلك التاريخ والتوقف مليا عند أحداثه البارزة مثل ما ... بقضية تبسة والمحاكمات الكبرى التي تعرض لها حوالي خمسمائة من أعضاء ... السرية سنة واحدة وخمسين وتسعمائة وألف، من شأنهما تسليط كثير من الأ... على حقيقة موقف الحزب والدور الأساسي الذي أدته قيادته لحماية الإ... والمناضلين وللحفاظ على وحدة الصف ومواصلة الاستعداد لدخول ... الكفاح المسلح.

إن المنظمة الخاصة أو المنظمة السرية كما يسميها بعضهم لم تنزل من السم... تظهر إلى الوجود هكذا صدفة، لكنها جاءت نتيجة مخاض سياسي طويل ... من إيديولوجية رفع لوايها نجم شمال إفريقيا في أواخر العشرينات من هذا ... أما الذين يريدون أن يجعلوا منها نظاما مستقلا عن حزب الشعب والحركة ... أجل انتصار الحريات الديمقراطية، أو تنظيما موازيا لهما يختلف جوهريا معهما ... يخطئون كل الخطأ وإنما يفعلون ذلك إما بسبب عدم الغوص في أعماق ... الحركة الوطنية وإما لأسباب خاصة قد تكون شخصية أو سياسية ... حتى إيديولوجية.

ففي شهر ماي من عام ثلاثة وثلاثين وتسعمائة وألف عقد نجم شمال إفريقيا جمعية عامة بباريس وكان في مقدمة البرنامج المصادق عليه بالإجماع تأسيس جيش وطني وحكومة ثورية، معنى ذلك أن الاعتماد على العنف كان ضرورة منذ ... منذ ذلك الحين لإيمان المناضلين الأوائل بأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة ... جاء حزب الشعب الجزائري سنة سبع وثلاثين وتسعمائة وألف فراح يواصل المسيرة على نفس النهج في مختلف أنحاء الجزائر منطلقا من العاصمة التي شهدت أولى مظاهراتها الوطنية بمناسبة فاتح ماي والرابع عشر جويلية من نفس السنة ... ولأول مرة شاهدت شوارع الجزائر لافتات تنادي باسترجاع الاستقلال الوطني وبضرورة العمل على تقويض أركان الاستعمار.

وعشية الحرب الإمبريالية الثانية، بادرت مجموعة من المناضلين في حزب الشعب الجزائري إلى الاتصال بالسلطات الألمانية في برلين طالبة منها مساعدة عسكرية من أجل تحرير الجزائر. وتؤكد المصادر المختلفة أن السلطات الألمانية أبدت استعدادها لتكوين إطارات جزائرية تكوينا عسكريا، ولتقديم العون المادي المطلوب، لكن مصالي لم يوافق على تلك الصيغة من التعاون معللا رفضه بكون هتلر يحتقر العرب وقد عبر عن ذلك في كتابه "ماين كامبف" "كفاحي". ومع تطور الأحداث سنرى أن التاريخ صدقه لأن القنصل الإيطالي في الجزائر صارح البعثة التي اتصلت به في شهر سبتمبر سنة 1940 قائلا: إن تقسيما للمنطقة قد تقرر بحيث أعطيت تونس إلى إيطاليا والشرق الجزائري إلى ألمانيا ووسط الجزائر إلى فرنسا المهزومة ووهران إلى إسبانيا.

وعلى الرغم من حذر مصالي وبعد نظره، فإن السلطات الاستعمارية قد أصدرت قرارا بحل حزب الشعب الجزائري قبل اندلاع الحرب بحوالي شهر واحد. وبعد اندلاع الحرب بشهر آخر ألقي القبض على ثمانية وعشرين عضوا قياديا من بينهم رئيس الحزب نفسه، وترتب عن حل الحزب وتتالي الاعتقالات، ظهور جيل جديد من المناضلين الشباب المؤمن بضرورة الاستعداد للكفاح المسلح من أجل استرجاع السيادة المغتصبة. وفي تلك الظروف بالذات طلع نجم الدكتور محمد الأمين دباغين وبجانبه كل من مسعود بوقدوم واحمد بوده ومبارك فيلالي وآخرون.

وفي ظرف قصير نسبيا، استطاع أولائك الشباب أن يعيدوا تنظيم الحزب سريا. وفي نهاية عام ثلاثة وأربعين وتسعمائة وألف تمكنوا من شراء كميات هائلة من الأسلحة استعدادا لإشعال فتيل الثورة، ولكن الظروف لم تكن في صالحهم، وظلت المحاولات متواصلة إلى غاية الفاتح من شهر مايو سنة خمس وأربعين وتسعمائة وألف حيث نظمت مظاهرات صاخبة في جل كبريات المدن رفع خلالها العلم الوطني والشعارات المطالبة باسترجاع الاستقلال الكامل وإطلاق سراح مصالي وسائر المعتقلين.. واستشهد في ذلك اليوم، ما يزيد عن عشرة مواطنين أربعة منهم في العاصمة وحدها.

وبعد أسبوع من ذلك التاريخ، وقعت مجازر الثامن من شهر مايو رغم أن الجزائريين المؤطرين بمناضلين محنكين لم يخرجوا سوى للتظاهر سلميا كما أمرت بذلك قيادة الحزب التي دعت فقط إلى رفع الأعلام الوطنية والمناداة بالحرية والاستقلال، وكرد فعل على تلك المجازر التي كانت، فعلا، جريمة شنعاء ضد الإنسانية جمعاء، فإن قيادة الحزب قررت إعلان الكفاح المسلح عبر كامل التراب الوطني في الساعة صفر الفاصلة بين يومي الثالث والعشرين والرابع والعشرين من نفس الشهر، وعين المسؤولون الذي أسندت إليهم مهمة الإشراف على الثورة.

وعلى الرغم من أن المكان غير مناسب للتوسع في الحديث عن هذه الثورة التي لم يكتب لها الاستمرار أكثر من نصف شهر نتيجة تراجع قيادة الحزب التي أعطت، في آخر لحظة، أوامر مضادة لعدم إشعال الفتيل معللة موقفها ذلك بعدم توفر الشروط الموضوعية وفي مقدمتها فقدان الأسلحة والذخيرة وعدم وجود منظمة عسكرية تكون النواة الصلبة التي تساعد على هيكلة الكفاح المسلح وتوفير أسباب نجاحه. رغم ذلك فإننا نستطيع التأكيد بأن تلك المحاولة وما أحاط بها من شعور بالعجز ومن وعي بضرورة الاستعداد الجدي هي التي ولدت في داخل القيادة السياسية إرادة العمل على إنشاء ما سيعرف في التاريخ بالمنظمة الخاصة أو المنظمة السرية وكذلك السعي لإيجاد قواعد ارتكاز خارج حدود الجزائر.

وبالفعل، بدأت عملية المخاض صعبة، فمن جهة ضاعفت السلطات الاستعمارية إجراءات العسف والقمع بجميع أنواعهما في اتجاه الإطارات القيادية الذين صاروا يساقون جماعات وفرادى إلى مختلف سجون البلاد، ويلاحقون من مكان لآخر أو تفرض عليهم الإقامة الجبرية في أحسن الحالات، ومن جهة أخرى، بدأ الصراع جليا بين الجيل القديم والجيل الجديد الذي أيقن أن العنف الثوري وحده هو الذي يمكن الجزائر من استرجاع سيادتها المغتصبة.

إن ذلك لا يعني أن القدماء أو الكهول لم يكونوا يؤمنون بضرورة الكفاح المسلح، لكن تجربتهم الطويلة قد جعلتهم يأخذون في الاعتبار واقع الأشياء وبالتالي أصبحوا يميلون إلى قبول النضال السياسي الرسمي الذي يتضمن خاصة المشاركة في مسرحية الانتخابات على كافة المستويات.

في هذا الجو المكهرب، إذن، ظهرت مجموعة من المبادرات أولاها في اتجاه المغرب العربي بواسطة الأمين دباغين ومبارك الفيلالي والشاذلي المكي وقد توجت في نهاية تلك السنة بالتوقيع على وثيقة تضمنت أساسا التزام كل الأطراف بإعداد العمل المشترك الموحد من أجل تحرير الأقطار الثلاثة. ويدخل الكفاح المسلح في إطار العمل المشترك المشار إليه، وقد تضمنت الوثيقة كذلك الالتزام بعدم التفاوض فرادى مع المحتل. ووقّع الاتفاق عن حزب الشعب الجزائري، محمد الأمين دباغين، وعن الدستور الجديد: المنجي سليم وعلال بلهوان وعن حزب الاستقلال محمد بن ناصر. أما المبادرة الثانية ففي اتجاه فرنسا حيث وجهت رسالة إلى الجنرال ديغول وتوجه وفد إلى الكنفدرالية العامة للعمال الفرنسيين من أجل رفع الحصار على حزب الشعب الجزائري والسماح له بممارسة نشاطه علنا. وأما المبادرة الثالثة ففي اتجاه داخل الوطن حيث تمكن الدكتور محمد الأمين دباغين من إيجاد تيار ثوري قوي تبنى مبدأ تطهير الصفوف من العناصر المسالمة والرافضة للكفاح المسلح لفائدة العمل السياسي الرسمي. وبالتدريج تدعم هذا التيار بإطارات شابة ومثقفة وأصبح يمثل قوة فاعلة هي التي سوف تفرض فكرة المنظمة الخاصة عندما ينعقد المؤتمر فيما بين الخامس عشر والسابع عشر من شهر فيفري سنة سبع وأربعين وتسعمائة وألف.

هكذا، إذن، دخل أنصار الكفاح المسلح إلى المؤتمر المذكور وهم قوة قادرة على التغيير فقدموا إلى المؤتمرين تقريرا مطولا يدعو إلى انتهاج السرية من جديد وتكريس كل الجهود من أجل توفير الشروط اللازمة لنجاح الكفاح المسلح. وفي نفس السياق تضمن تنديدا بقيادة الحزب التي لم تتخذ موقفا واحدا بالنسبة لانتفاضة الشهر الخامس، وإدانة للجنة المركزية التي "سمحت لنفسها بإنشاء حركة شرعية دون استشارة إطارات الحزب".

وبعد مناقشات حادة، أنهى المؤتمر أشغاله بإقرار ثلاثة أنواع من النشاط هي:

- السياسي السري ويقوم به حزب الشعب، وتسند مسؤوليته إلى عضو المكتب السياسي السيد أحمد بودع.

- السياسي العلني أو الشرعي كما كان يسمى وتقوم به الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي يشرف عليها عضو المكتب السياسي السيد أحمد مزغنة.
- الاستعداد للثورة المسلحة وتقوم به المنظمة الخاصة في جو تكتنفه السرية المطلقة وفي مناطق جبلية معينة ومحددة، ومن الجدير بالذكر التأكيد على أن المؤتمرين قرروا، بالإجماع، إعطاء أولوية الأولويات إلى هذا النشاط الأخير.

وكان أول رئيس للمنظمة الخاصة هو عضو المكتب السياسي السيد محمد بلوزداد الذي لم يكن عمره، يومها، يزيد عن ثلاث وعشرين حجة. كان حاصلا على شهادة الباكلوريا، في ذلك الوقت، ويشهد له قادة الحزب ومناضلوه بالذكاء الخارق وبالشجاعة الهادئة والقدرة الفائقة على التنظيم السري وهي صفات مكنته، وهو في مستهل الشباب، من أن يكون واحدا من الإطارات البارزة التي أعدت لمحاولات الثورة في شهر ماي سنة خمس وأربعين وتسعمائة وألف.

ورغم صغر سنه، كان بلوزداد حائزا على تجربة ميدانية واسعة، اكتسبها بفضل توليه مسؤولية النظام السري لحزب الشعب الجزائري في الشرق الجزائري في الفترة ما بين انتفاضة ماي وانعقاد المؤتمر الذي انبثقت عنه المنظمة الخاصة. ومباشرة بعد التأسيس شكل القائد بنفسه قيادة أركانه وتوزعت المسؤوليات حسب التقسيم الذي كان يعمل به الحزب، ووضع نظام داخلي من ثماني مواد حددت مسائل الانضباط والتجنيد والاجتماعات والسلوك والرخص والنقل والتنقل والجزاء والعقاب، ثم انطلق العمل مركزا على التكوين العسكري وجلب الأسلحة والمتفجرات وتكوين مخازن لها في المناطق الجبلية استعدادا للتاريخ المناسب.

لقد كانت المنظمة الخاصة هي الحلقة الأساسية التي ظلت مفقودة حتى ذلك التاريخ والتي هي ضرورية ولازمة لنجاح الثورة في مهمة استرجاع السيادة المغتصبة، وكان محمد بلوزداد الرجل المناسب لتكوين هذه المنظمة ولإعطائها بعدا ثوريا حقيقيا إذ لا بد من تزويد أعضائها بكل ما يحتاجون إليه من تكوين سياسي وإيديولوجي وعسكري.

ولم يضيّع بلوزداد وقته، بل عرف كيف يوظف خبرته الواسعة وإمكانياته الهائلة، ولم يمض على تاريخ الميلاد سوى فصل واحد حتى استطاع أن ينتقي الفصائل الأولى من بين مناضلي الحزب الأكثر وعيا والأكثر استعدادا لممارسة الكفاح المسلح، وتمكن من جلب الدفعات الأولى من الأسلحة الحربية، استقدمها من ليبيا بواسطة بعض مساعديه إلى وادي سوف ثم تم توزيعها على مختلف أنحاء الوطن بوسائل متنوعة. لكن الدفعة الأولى المكونة من أكثر من مائة قطعة قد سلمت إلى الشهيد مصطفى بن بولعيد الذي أحسن خزنها في جبال أوراس حيث ستنتظر ليلة الفاتح من نوفمبر.

وفي كل العمليات الهامة التي أنجزها، كان محمد بلوزداد يتشاور مع القيادة السياسية ممثلة في كل من حسين لحول، الأمين العام، ومحمد خيضر النائب بالبرلمان، وما عدا هذين المسؤولين، فإن أعضاء القيادة الآخرين لم يكونوا مطلعين على نشاط المنظمة الخاصة التي وجدت في السرية والجدية والانضباط عوامل حاسمة لتحقيق كل ما هو منتظر من تطور سريع وملموس.

وكان من الممكن أن يقع أول نوفمبر في سنة تسع وأربعين وتسعمائة وألف لو لم تتدهور صحة القائد محمد بلوزداد[1] الذي اضطره المرض إلى مغادرة أرض الوطن سنة ثمان وأربعين وتسعمائة وألف في اتجاه فرنسا للعلاج، فخلفه نائبه حسين آيت أحمد[2] تحت المسؤولية المباشرة للأمين العام السيد حسين لحول[3].

فالمرض العضال الذي أقعد السيد محمد بلوزداد وحرمه من إكمال المهمة التاريخية التي بدأها بنجاح لا مثيل له، قد لازمه حتى انتقل إلى الرفيق الأعلى سنة اثنين وخمسين وتسعمائة وألف. وبينما هو على فراش الموت تعرضت المنظمة الخاصة، هي الأخرى، إلى أمراض قاتلة لم تلبث أن همشتها قبل أن تقضي عليها قضاء مبرما.

أول هذه الأمراض اصطلح على تسميته بالأزمة البربرية، وقد ظهر مباشرة بعد تولي السيد آيت أحمد رئاسة المنظمة الخاصة رغم أن فيروسه قد زرع في جسم

الحركة الوطنية قبل ذلك بسنوات عندما أيقنت السلطات الاستعمارية أن التقسيم هو أفضل وسيلة لإبقاء الشعب الجزائري في حالة الضعف التي تحول دون قيام الثورة.

ولقد نقل الفيروس بواسطة شباب وطني، ما في ذلك شك، لكنه رضع، منذ الصغر، ألبان الحضارة الغربية وتثقف بثقافة المستعمر بعد أن تعلم في مدارسه بواسطة معلمين أو أساتذة بذلوا كل ما في وسعهم لفصله عن الواقع العربي الإسلامي. ولم يكن الانفصال كافيا، فتحول كثير من أولئك الشباب المناضلين في صفوف حزب الشعب إلى رافضين للتوجه العربي الإسلامي، حاملين للواء العداء له، رافعين شعار البربرية. وبذلك وجدوا أنفسهم تلقائيا وبلا شعور في خندق واحد مع الشيوعيين واللائكيين.

وتسبب انفصالهم وما تبع ذلك من حملات مناهضة للحزب ومنطلقاته الإيديولوجية، في شل هياكل المنظمة السرية وهيآتها خاصة فيما يسمى بمنطقة القبائل، وبالتدريج، تولدت عن الانفصال حركة موازية ومعادية، وانتشرت في أوساط الرأي العام فكرة وجود شعبين أو أكثر في الجزائر حتى أن بعضهم بدأ يدعو إلى تأسيس حزب الشعب القبائلي في مقابل حزب الشعب الجزائري.

ورأت قيادة الحزب، سنة تسع وأربعين وتسعمائة وألف، عندما استفحل المرض، أن تعالجه بحكمة، فاكتفت بإزاحة السيد آيت أحمد عن رئاسة المنظمة الخاصة التي أسندت مسئوليتها للرئيس أحمد بن بله، وأقدمت على فصل مجموعة من الإطارات من بينهم بعض أعضاء اللجنة المركزية، ورفضت نشر القضية أمام القواعد خوفا مما لا يحمد عقباه وحتى تفوت الفرصة على المتآمرين.

وفيما بعد سيقول السيد مصالي الحاج "إن ما يسمى بالأزمة البربرية لم تكن سوى مؤامرة إمبريالية" ويعني بذلك استعمارية. أما اللجنة المركزية للحزب فإنها تعرضت إليها في تقريرها أمام المشاركين في المؤتمر الثاني بالجزائر العاصمة في شهر أفريل سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة وألف بالعبارات التالية "لقد كانت انحرافا

جهويا ذا طابع عنصري وشيوعي". وأما الدكتور الأمين دباغين[4] فإنه، اعتبرها، في حينها، عرقلة لمسيرة الكفاح المسلح وألقى مسئوليتها كاملة على عاتق الجماعة التي تزعمتها وفي مقدمتها الصادق هجريس[5] وعلي يحي رشيد[6] وبلحسين[7] بالإضافة إلى السيدين أوصديق[8] وآيت أحمد. ولقد كان الدكتور دباغين منطقيا معهم إذ قال لهم "إنكم انضممتم إلى الحزب وأنتم تعرفون أنه يناضل من أجل الجزائر العربية المسلمة. ثم إن الجزائر الجزائرية التي رفعتم شعارها لا تعني شيئا.

وإذا كان السيد آيت أحمد، في ذلك الوقت، قد امتنع أن يكون رأس الأزمة أو واحدا من المخططين لها، فإنه قد تنكر لذلك في كتابه الصادر سنة ثلاث وثمانين وتسعمائة وألف بعنوان "مذكرات مكافح" حيث يقول في الصفحة الخامسة والتسعين "إننا لم نتوقف عن طرح مشكل اللغة البربرية لكننا كنا نعرف أن الحزب حتى ولو أراد ذلك، لا يملك سلطة إعطاء حق الكتابة أو حق تعليم اللغة البربريّة".

أما المرض الثاني الذي أصاب المنظمة الخاصة، قبل وفاة رئيسها الأول، فقد اصطلح على تسميته بقضية تبسة أو المؤامرة، وقد ظهر في اليوم الثامن عشر من شهر مارس سنة خمسين وتسعمائة وألف عندما قررت قيادة الشمال القسنطيني إرسال فرقة تأديبية إلى مدينة تبسة من أجل اختطاف المناضل عبد القادر خياري المتهم بتعاونه مع السلطات الاستعمارية، وإذ لم تتمكن الفرقة من تأدية واجبها، فإن المناضل المذكور قد لجأ إلى الشرطة ويقال: إنه أطلعها على معلومات وضعتها على الطريق المؤدية إلى اكتشاف التنظيم السري والقضاء عليه، غير أن هذا القول ليس مؤكدا وسيبقى مجرد احتمال ما لم تظهر الوثائق التي تدعمه، لأن هناك من يذكر أن السيد خياري هرب فعلا إلى الشرطة الاستعمارية قصد حماية نفسه لكنه لم يقدم أية معلومة حول المنظمة الخاصة التي لم يكن يعرف عنها شيئا. ومن هذا المنطلق، فإن العثور على الحلقة الأولى من التنظيم السري قد يكون وقع صدفة عندما حاولت الشرطة التدخل فيما حصل تلك الليلة من حيث هو شجار طبيعي.

ومهما يكن من أمر، فإن حادثة تبسة قد كانت سببا في إلقاء القبض على مجموعة من المنظمة الخاصة وفي أثناء عملية الاستنطاق التي تم فيها استعمال كل

وسائل التعذيب والترغيب والترهيب، تأكدت سلطات الاستعمار من وجود تنظيم عسكري تابع للحركة الوطنية ومنتشر عبر مختلف أنحاء الوطن. وشرعت المصالح المعنية في توظيف المعلومات المجموعة بالطرق الخاصة المشار إليها أعلاه، وفي أقل من شهرين ألقي القبض على حوالي خمسمائة فرد من أعضاء المنظمة السرية[9] واحتجزت مجموعة كبيرة من الأسلحة وكميات معتبرة من الذخيرة والمتفجرات.

ومن الجدير بالملاحظة أن قيادة الأركان نفسها لم تسلم من الإعتقالات، بل أن خمسة من أعضائها قد سجنوا في تلك الفترة القصيرة وفي مقدمتهم رئيس المنظمة السيد أحمد بن بله[10] الذي ألقي عليه القبض بالعاصمة في اليوم الثاني عشر من شهر ماي 1950.

إنّ قضية تبسة لم تكن هي الأساس في اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، حتى ولو أن معظم المصادر تشير إلى ذلك. ندعم رأينا هذا بكون السيد خياري لم يكن إلا مناضلا بسيطا في ناحية نائية من الجزائر، وحتى لو كان، بالفعل، من مخبري الإدارة الكولونيالية، فإن معلوماته لا يمكن أن تكون شاملة بحيث تسمح بكل تلك الاعتقالات خاصة ونحن نعلم أن السرية المطلقة هي المبدأ المتبع في عملية التجنيد.

وعلى هذا الأساس، نستطيع القول: إن الذي قد يكون أخبر السلطات الاستعمارية، إن كان هناك مخبر، فإنه إنما يكون من بين المسؤولين الوطنيين الذين كانت وظائفهم تسمح لهم بالاطلاع على أوضاع المنظمة في سائر أنحاء الوطن. وبعد كثير من التحري ومن استنطاق الأحداث التي تعاقبت فيما بعد وتجلت في أثناء الثورة التحريرية، يمكن للدارس، اليوم، أن يشير بأصابع الاتهام إلى السيد: بلحاج الجيلالي المدعو قويس الذي كان، يومها، بل وفي كل الفترة التي دامتها المنظمة، يشغل منصب المفتش العام، والذي كان ينتمي إلى أسرة موالية للإدارة الكولونيالية وسرح من الجيش الاستعماري برتبة ضابط وعندما أشعل فتيل الثورة انضم إلى العدو ثم أعطيت له الإمكانيات اللازمة لتشكيل جيش من الجزائريين ظل يحارب به جيش التحرير الوطني، في منطقة الونشريس، إلى أن تمكنت جبهة التحرير الوطني من استمالة بعض رجاله فأعدموه والتحقوا بصفوف جيش التحرير.

قال السيد أحمد بن بله في محضر الشرطة المحرر بتاريخ الثاني عشر من شهر ماي سنة خمسين وتسعمائة وألف: "في شهر سبتمبر سنة تسع وأربعين وتسعمائة وألف، حملني الحزب بواسطة محمد خيضر مسؤولية المنظمة السرية وبذلك أصبحت أجمع بينها وبين مسؤولية لجنة التنظيم السياسي... وبصفتي مسؤولا وطنيا عن المنظمة الخاصة كنت تابعا مباشرة للنائب خيضر[11] أتلقى منه التعليمات وأقدم له تقارير النشاط المتعلقة بالتكوين العسكري، ولم نتخذ أي قرار حاسم ولم نقم بأي إصلاح هام دون الرجوع إليه. وبالإضافة إلى ذلك فهو الذي يسلمني، في نهاية كل شهر، الميزانية اللازمة لدفع مرتبات الدائمين في المنظمة".

إن كل هذه الفقرة تدل دلالة قاطعة على أن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية هي التي كانت تحضر للكفاح المسلح، ولا غرابة في ذلك لأن نجم شمال إفريقيا الذي انبثق عنه حزب الشعب الجزائري قد اتخذ منه الوسيلة اللازمة والضرورية لاسترجاع السيادة الوطنية. ونستشف من هذه الفقرة أيضا أن السيد محمد خيضر الذي حار السيد فتحي الديب في تقديمه ولم يجد له اللصاقة المناسبة له لم يكن غريبا عن الاعداد الفعلي لإشعال فتيل الثورة التحريرية وما وجوده بالقاهرة كممثل لحزب الشعب الجزائري إلا دليل آخر على مسؤوليته عن التحضير للثورة، لكن فتحي الديب غير مطلع كما ينبغي على تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر.

وعندما يرجع الدارس إلى الأرشيف وبالضبط إلى الحكم الصادر بتاريخ الحادي عشر مارس سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة وألف ضد أعضاء المنظمة الخاصة المعتقلين بالبليدة، يرى أن النيابة تؤكد بصريح العبارة "أن المنظمة الخاصة أو المنظمة السرية منبثقة عن الحزب السياسي المطالب بالاستقلال والمسمى في إطار الشرعية بالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وبحزب الشعب الجزائري في السر".

وحاولت قيادة الحزب، كل جهدها، إيقاف حملة الإعتقالات والتصدي لكل ما نتج عنها من عواقب فنشرت على أعمدة صحافتها ومن خلال اللافتات والكتابات الحائطية وعن طريق الاتصالات المباشرة بالأوساط النقابية والسياسية في فرنسا، تؤكد أن ما يحدث إنما هي مؤامرة استعمارية تهدف، أساسا، إلى القضاء

على الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قصد منعها من محاربة النشاط السياسي الذي وجد طريقه بكل سهولة إلى جميع الفئات الشعبية.

وإلى جانب الحملة الإعلامية الواسعة والمتعددة الأشكال، عملت قيادة الحزب على تسخير مجموعة من المحامين المناضلين، ثم دعمتهم بمحامين فرنسيين[13] يؤمنون بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، من أجل الدفاع عن المعتقلين الذين كانت السلطات الاستعمارية تتفنن في تعذيبهم جسديا ونفسيا. ولمنع الاعتقالات من أن تتسرب إلى التنظيم السياسي العلني، وجهت القيادة أوامرها لهم لكي ينكروا صلتهم بالحزب ويجهروا، في كل مناسبة، بعدم ارتباطهم بمناضليه على جميع المستويات.

وعلى الرغم من كل تلك المساعي والاحتياطات، فإن طليعة الحزب المهيكلة في صفوف المنظمة الخاصة قد أصيبت بالشلل من جراء الاعتقالات التي مست جميع المستويات وشملت سائر أنحاء الوطن، وبذلك تبخرت آمال المناضلين الذين كانوا ينتظرون اندلاع الثورة المسلحة بين لحظة وأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن محاكمة المعتقلين قد بدأت في اليوم الخامس عشر من شهر فيفري سنة واحدة وخمسين وتسعمائة وألف بالنسبة لمناضلي بجاية وفي شهر مارس من نفس السنة فيما يتعلق بمناضلي عنابة ووهران بينما تأجلت محاكمة سجناء الجزائر العاصمة إلى شهر جانفي سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة وألف، ولم يصدر الحكم عليهم إلا في اليوم الحادي عشر من شهر مارس أي يوم الذكرى الخامس عشرة لتأسيس حزب الشعب الجزائري، ومن غير المعقول أن يكون ذلك على سبيل الصدفة.

وبالرجوع إلى تلك الأحكام، التي ما تزال محفوظة في الأرشيف، يمكن التوقف عند الحكم الغيابي على محمد خيضر بثماني سنوات حبسا، وبسبع سنوات على كل من حسين آيت أحمد وأحمد بن بله وست سنوات على كل من محمد بوضياف وعبان رمضان وحمو بوتليليس ومحمد أعراب، وبخمس سنوات على أحمد محساس ومحمد يوسفي وبأربع وثلاث سنوات على باقي المناضلين حتى أن مجموع سنوات السجن المنطوق بها في تلك المحاكمات قد تجاوزت ألفا ومائتين.

وعشية كل تلك المحاكمات اجتمعت اللجنة المركزية. ويذكر السيد ابن يوسف بن خدة أنها ألقت مسؤولية جل ما وقع على قيادة الحزب التي وافقت على تكوين منظمة عسكرية ضخمة قبل أن توفر لها شروط الدخول في مرحلة الكفاح المسلح، كما أنها حملت قيادة أركان المنظمة جزءا من المسؤولية متهمة إياها بعدم اليقظة التي تتنافى مع قواعد التنظيم السري[14]. وفي نهاية الاجتماع تم تعيين لجنة برئاسة مصالي نفسه أسندت لها مهمة الحفاظ على ما تبقى من المنظمة في الجهات التي لم يصلها القمع أو كان فيها خفيفا، وكلفت بالعمل على دراسة وضع جميع الأعضاء ثم التقرير فيما يخص إبقائهم في حالة السرية أو إدماجهم في صفوف التنظيم السياسي.

وتذكر المصادر الحية أن هذه اللجنة قد تمكنت في ظرف قصير، من رتق الخرق على اتساعه إذ أنشأت لجنة فرعية دائمة لمساندة ضحايا القمع يرأسها المحامي عبد القادر وقواق بمساعدة المحامين عمار بن تومي وعبد القادر حاج علي وأعادت توزيع كافة الإطارات التي ظلت طليقة على الجهات الآمنة وفي مقدمتها فرنسا ذاتها[15].

هكذا نؤكد بالدليل القاطع للسيد فتحي الديب أن قصة الكفاح المسلح في الجزائر لم تبدأ في القاهرة سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف، لكنها ولدت في الثلاثينيات مع نشأة الحركة الوطنية ثم تجسدت على أرض الواقع في نهاية الأربعينات. ولو لم يكن الأمر كذلك لما أشعل فتيل الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر حتى ولو تجندت لذلك قيادات المخابرات العالمية بأكملها.

هندسة الثورة والموافقة المبدئية عليها

عندما ينتهي الدارس في قراءة الفصل الثاني من عبد الناصر وثورة الجزائر، يقتنع بأن السيد فتحي الديب هو المهندس الحقيقي لثورة نوفمبر الجزائرية، فهو الذي طرح مسألة الاختيار بين أسلوبين متباينين في بدء الكفاح المسلح، وهو الذي رجح كفة الأسلوب الذي يعتمد عنصر المفاجأة باستخدام "المجاهدين المدربين في توجيه الضربة الأولى إلى أكبر مجموعة من التجمعات العسكرية للجيش والبوليس التي يتوفر بها السلاح والذخيرة، بهدف الاستيلاء على هذه الأخيرة ونقلها إلى حيث يتم استخدامها في عمليات أخرى لحين وصول السلاح الذي ستقوم بتهريبه[1] وهو الذي استدعى ابن بله وأخبره بموافقة الرئيس عبد الناصر على " مبدإ دعم حركة النضال المسلح بالجزائر[2] ثم طلب منه أن يسافر ليخطر زملاءه في إطار من السرية التامة على أن يعود مع خطتهم التفصيلية للعمل وإمكانياتهم في التهريب للسلاح مع بيان كامل باحتياجاتهم الأولوية لتحديد توقيت البدء في الكفاح[3].

لكننا حينما نعود إلى المصادر التاريخية، ونراجع الأحياء من الذين شاركوا، فعلا، في الإعداد للثورة الجزائرية، نجد أن السيد فتحي الديب قد أساء إلى أجيال كاملة من المناضلين الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل الوصول إلى ليلة الفاتح من نوفمبر عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف.

فالكفاح المسلح ليس جديدا في الجزائر، ولمن درس مقاومة الجزائر خلال الفترة الاستعمارية كلها لابد أنه لاحظ ارتكازها، أساسا، على ما يسميه السيد فتحي الديب بالأسلوب الذي يعتمد عنصر المفاجأة، وأنها كانت دائما ترفع شعار "خذ سلاحك من عدوك". وبالنسبة لثورة نوفمبر، فإن قيادتها وإطاراتها وجنودها الأوائل كلهم من المناضلين الذين تكونوا تكوينا عسكريا وآمنوا بالكفاح المسلح كطريقة وحيدة لاسترجاع السيادة الوطنية. ومن المؤلم جدا أن تكون هذه المعلومات البسيطة غائبة عن إطار سام في المخابرات المصرية، ومعروفة عند العسكريين الفرنسيين من أمثال فليب تربي[4] الذي كتب "تشريح حرب الجزائر" والذي ذكر في كتابه "لقد كان القياديون التسعة مسؤولين عن المنظمة الخاصة،

وهم رجال يؤمنون بضرورة الحرب وقد شرعوا في الاستعداد لها منذ خمس أو سبع سنوات قبل اندلاعها"[5].

والذي يتمعن فيما كتب السيد فتحي الديب يستطيع أن يصل إلى حقيقة الأمور التي تتمثل، بالنسبة لموضوعنا، في توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر التي أوردها الكاتب حرفيا كما يلي: "أنا موافق على مبدإ دعم حركة النضال المسلح بالجزائر"[6].

فالموافقة المبدئية تعني فقط تحبيذ الفكرة وعدم رفض مناقشة الموضوع مع الاستعداد لدراسته وإعطائه الأهمية التي يستحقها، ولن تصبح الموافقة كاملة إلا بعد أن تتكون لدى صاحب الحل والربط قناعة مطلقة بجدوى العمل وإيجابيته وذلك يتطلب، طبعا، بحثا معمقا للقضية من جميع جوانبها، وفيما يتعلق بقضية الحال، فإن الرئيس لم يكن يعرف الشيء الكافي عن الحركة الوطنية في الجزائر، ومن ثمة فإنه لم يكن مطالبا بالإسراع إلى الالتزام بتبنيها وتوفير أسباب انتصارها ولا يمكن، أبدا، أن يكون من المخططين لها والمصممين لنجاحها، وإذا كان هذا صحيحا بالنسبة للقائد نفسه، فكيف يمكن التسليم لواحد من إطارات مخابراته بأنه كان يصدر الأوامر ويعطي التوجيهات للقيادة العليا التي تحملت مسؤولية إشعال فتيل ثورة كتب التاريخ أنها كانت من أعظم الثورات التي عرفها العالم المعاصر.

وهناك، في هذا الفصل الثاني، نقطة أخرى يجب التوقف عندها للتدليل على تناقض السيد فتحي الديب في كتاباته وعدم جديته في التعامل مع الأحداث، وتتعلق هذه النقطة بتوقيت بدء الكفاح المسلح فالذي يأخذ في الاعتبار ما ورد في الصفحة الثانية والأربعين من الكتاب، يفهم أن المخابرات المصرية قد أسندت إلى ابن بله مهمة الاتصال برفاقه القياديين في الجزائر من أجل جمع المعطيات الميدانية التي تسمح لها بتحديد توقيت البدء في الكفاح المسلح، ويؤكد السيد فتحي الديب أن ابن بله أنجز المهمة وعاد إلى القاهرة في اليوم التاسع من شهر أكتوبر بعد أن حضر الاجتماع الذي تم في مدينة برن السويسرية.

إن هذا الكلام كله مجرد افتراء وتحايل على التاريخ الهدف منه إعطاء الرئيس عبد الناصر دورا أكبر من الذي قام به في الواقع وتقزيم الثورة الجزائرية التي جاءت تتويجا لحركة وطنية فرضت نفسها، بالتدريج، على الواقع الاستعماري، واكتسبت تجربة نضالية واسعة هي التي مكنتها من تعبئة الشعب وتجنيده من أجل الصمود في وجه الذوبان أولا ثم في سبيل استرجاع السيادة والاستقلال الوطنيين. فالوطنيون الجزائريون، إذن، وبفضل ما تجمع لديهم من رصيد نضالي، هم الذين خططوا للثورة وأعدوا العدة انطلاقا من الإمكانيات الخاصة للشعب الجزائري، وعندما توفرت الشروط الموضوعية، فإنهم، وحدهم ودون الرجوع إلى أي طرف خارجي، قرروا الدخول في مرحلة الكفاح المسلح وحددوا وقت البدء فيه ساعة الصفر من فاتح نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف.

أما عن طلب المعونة من الأشقاء ومن مصر بالضبط، فإن ذلك لم يبدأ عام أربعة وخمسين، بل إن الملك فاروق، عندما استبقي الأمير عبد الكريم الخطابي في القاهرة سنة سبع وأربعين وتسعمائة وألف قد خصص إمكانيات مادية معتبرة لتوحيد الحركة الوطنية المغاربية وتنشيطها من أجل مغالبة الاستعمار الفرنسي، ويعرف الجميع أن تلك الإمكانيات هي التي سمحت سنة ثمان وأربعين وتسعمائة وألف بإنشاء لجنة تحرير المغرب العربي التي مثل الجزائر فيها السيد الشاذلي مكي مندوبا رسميا عن حزب الشعب الجزائري الذي كان ينشط في الجزائر تحت ثلاثة أغطية كما سبقت الإشارة إلى ذلك[7].

وللأمانة التاريخية، يجب، أيضا، التذكير بالدور الإيجابي الذي قام به الجنرال محمد نجيب الذي دشن "صوت العرب" في اليوم الرابع من شهر جويلية سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة وألف، والذي ظل رئيسا للجمهورية المصرية إلى غاية شهر نوفمبر سنة أربع وخمسين. وهنا نُسائل السيد فتحي الديب عن معنى قوله في الصفحة الثامنة من كتابه: "منذ شهر مارس 1953 حينما كلفت بتوجيهات جمال عبد الناصر المباشرة بتنفيذ سياسة مصر في المجال العربي وفي نطاق الخطة التي وضعت بإشراف القائد شخصيا"؟

وعن قوله في الصفحة الثالثة والأربعين: "وعاد ابن بله يوم 9 أكتوبر 1954 بعد الاجتماع الذي تم بمدينة برن والذي أبلغ فيه رفاقه بموافقة القائد عبد الناصر على دعم كفاحهم ماديا وأدبيا"؟ وعن قوله في الصفحة الخامسة والأربعين: "وعرضت الأمر على الرئيس عبد الناصر بتفاصيله الكاملة، فبارك الخطوة (أي اجتماع بارن) منتظرا تحديد وقت التنفيذ"؟ هل تخلى الجنرال نجيب عن الرئاسة قبل التاريخ المعروف؟ أم هل كانت مصر تسير برئيسين؟ وإذا كان عبد الناصر لم يخلف الرئيس محمد نجيب إلا في شهر نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف، فإن السيد فتحي الديب سيجد صعوبة كبيرة للإجابة عن أسئلتنا خاصة عندما نعرف أن مدير المخابرات في عهد محمد نجيب لم يكن هو البكباشي جمال عبد الناصر ولكن البكباشي زكرياء محي الدين.

وهناك دليل آخر على أن السيد فتحي الديب قد افترى على التاريخ، ونستقيه، هذه المرة، من الفصل الثالث الذي جاء فيه: "وعاد ابن بله يوم 22 أكتوبر ليبلغنا أنه تقرر، وبموافقة كافة قادة الكفاح الجزائري، أن تبدأ ساعة تفجير الكفاح المسلح ليلة 30/29 أكتوبر وأن ساعة الصفر هي الواحدة صباح 30 أكتوبر... وقمت على الفور بإبلاغ السيد زكريا محي الدين ثم الرئيس جمال عبد الناصر بالموعد المحدد"[8] علما بأن الجنرال محمد نجيب كان هو الرئيس المصري في ذلك التاريخ.

ردود الفعل المخترعة

وفي الفصل الأول من الباب الثاني تحدث السيد فتحي الديب عن ردود الفعل إزاء ما أسماه بأسبوع المفاجأة. ولأنه لم يعتمد الطريقة العلمية في كتابة التاريخ، فإنه وقع ضحية الكثير من الضبابية والتناقض الناتجين عن عدم السيطرة على الموضوع وعدم الإطلاع على حقيقة الحركة الوطنية في الجزائر.

يري الكاتب أن المناضلين الجزائريين، وجهوا أعنف ضرباتهم للقوات الاستعمارية التي حصلوا منها على كميات من الأسلحة والذخيرة... وكان لانتشار قاعدة الهجوم المفاجئ أثره في ارتباك وشلل حركة السلطة الفرنسية وافتقادها لصوابها خاصة بعد حالة الذعر والهلع التي انتابت القوات الفرنسية والتي كان يقدر عدد أفرادها، آنذاك، بحوالي 50.000 جندي".

إن هذه الكتابة أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع، لأن الثوار في كافة العمليات التي تمت ليلة الفاتح من نوفمبر لم يستعملوا سوى مجموعة من القنابل المصنوعة محليا وعدد من الأسلحة كانت في أغلبها أسلحة صيد أو هي من بقايا الحرب الإمبريالية الثانية رأينا في حديثنا عن المنظمة الخاصة كيف تم جلبها وتوزيعها على مختلف أنحاء الوطن.

ومهما كانت نتائج هجومات تلك الليلة الأولى من الثورة، فإنها لا يمكن أن تفقد السلطات الفرنسية صوابها ولا أن تحدث الذعر والهلع في أوساط القوات المسلحة التي كانت مرابطة في ثكناتها والتي لم تكن هدفا لهجومات المجاهدين. ومن جهة أخرى، فإن السيد فرنسوا متران وزير الداخلية في ذلك الحين قد صرح لجريدة "صدى الجزائر" الصادرة بتاريخ الثامن من شهر ديسمبر قائلا: "إن سبعين ألف جندي قد أسندت لهم مهمة العمل في المناطق المشوشة للتدليل على أن فرنسا محمية في الجزائر" .ونفس السيد فرنسوا متران هو الذي أصدر في اليوم الخامس من شهر نوفمبر قررا يقضي بحل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيئات التابعة لها وتحريم نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية

الفرنسية بما في ذلك ما يسمى بعمالات الجزائر وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن فألقت القبض، خلال ذلك الأسبوع الأول من نوفمبر، على أكثر من ألفي رجل من مناضلي ومسؤولي الحركة الوطنية.

وأمام تلك الأعداد الضخمة من الإيقافات، وبعد قنبلة جبال أوراس بالنابالم الذي أتلف الأخضر واليابس في جزء كبير منها، عنونت الجرائد الاستعمارية في صفحاتها الأولى "أن المنظمة الإرهابية قد قضي عليها نهائيا في الشرق الجزائري"[9]، إن هذا الادعاء الإعلامي يتناقض، تماما، مع ما أورده السيد فتحي الديب من إنشاء غريب لم يذكر مصدره.

وفي معالجته لموقف الأحزاب الجزائرية من الثورة في أسبوعها الأول، فإن السيد فتحي الديب قد خلط بيد كل الأحزاب وأدعى أن تصورها لما وقع كان خاطئا لأنه اعتبر العملية انتحارية محكوم عليها بالفشل، ثم راح يتحدث عن المناورات التي لجأت إليها تلك الأحزاب التي "ارتمت في أحضان السلطة الاستعمارية معلنة ولاءها وعدم رضاها عن تلك الحركة اللاواعية بمصلحة الشعب الجزائري أملا في كسب ثقة السلطة وحفاظها على مصالحها بعيدا عن التجاوب مع إرادة الشعب وتطلعه بالأمل المقرون بالدعاء لنجاح هذه الثورة"[10].

إن المنطلقات الإيديولوجية لم تكن واحدة بالنسبة لجميع الأحزاب السياسية العاملة في الجزائر قبل اندلاع الثورة، ولذلك فإن تصورها للأحداث لا يمكن أن يكون واحدا وبالتالي فإن موقفها منها لا يمكن إلا أن يكون مختلفا من تشكيلة إلى أخرى، وادعاء السيد فتحي الديب أن كل الأحزاب في الجزائر اعتبرت بدء الكفاح المسلح عملية انتحارية محكوم عليها بالفشل ادعاء باطل خاصة عندما نعرف أن الذين أشعلوا فتيل الثورة كلهم كانوا مناضلين ومسؤولين في صفوف حزب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية. ولقد سبق أن تعرضنا بشيء من التفصيل إلى التحضيرات العسكرية التي قامت بها المنظمة الخاصة تحت إشراف المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري، ولذلك، فإننا لن نعود إلى الحديث عنها، هنا، ونكتفي، فقط، بالتأكيد على أن التشكيلة السياسية

الوحيدة التي ينطبق عليها حكم السيد فتحي الديب إنما هي الحزب الشيوعي الجزائري الذي ظل مناهضا لجبهة التحرير الوطني إلى غاية وقف إطلاق النار.

وعن موقف الشعب الجزائري من ثورة نوفمبر في أسبوعها الأول، فإن السيد فتحي الديب قد بالغ في وصفه، لأن الشعب الجزائري لم يكن في أغلبيته، مؤمنا بالكفاح المسلح كأسلوب وحيد لاسترجاع الاستقلال الوطني، وعندما يقول لنا الكاتب، إن الشعب الجزائري كان يصبو إلى تحرير إرادته وتوفير الحياة الحرة الكريمة له على أرضه[11] فإنه يدخل في تناقض مع نفسه لأن التشكيلات السياسية وحدها هي التي تستطيع توعية الجماهير الشعبية وتوجيهها الوجهة التي أشار إليها. وإذا كانت الأحزاب ترتمي في أحضان السلطة الاستعمارية، فإنها لا يمكن، أبدا أن تعد شعبا بالمميزات والخاصيات التي تحدث عنها الكاتب.

صحيح أن الشعب الجزائري كان في مرحلة تاريخية صعبة هي مرحلة الاستعمار الاستيطاني، وخلالها تمرس على المقاومة بجميع أنواعها، لكن ذلك لا يعني أنه أصبح بأكمله واعيا بواقعه المتردي، ومستعد للعمل من أجل تغييره نحو الأفضل. فلو أن ذلك كان قد حصل، بالفعل، لما عرفت الجزائر كل تلك التشكيلات السياسية ذات الإيديولوجيات المتباينة أو المتناقضة ولكان بالإمكان إنجاح الثورة وطرد المستعمر بدون الحاجة إلى إراقة الدماء ودفع الأثمان الباهظة التي لم تعد تخفى على أحد.

ولأن السلطات الاستعمارية نجحت، إلى أبعد الحدود، في مهمتها الرامية إلى سلخ الإنسان الجزائري عن أصالته واستبدال شخصيته الوطنية بأخرى بعيدة كل البعد عن واقعه وعن الواقع الفرنسي في ذات الوقت، وتمكنت من تجذير الجهل والفاقة في أواسط المجتمع المفروض فيه أن يكون إسلاميا متطورا، فإن الجزائريين في معظمهم، لم يكونوا، عشية اندلاع الثورة، مستعدين لقبول فكرة العمل بجميع الوسائل من أجل الانفصال عن فرنسا، بل إن أعدادا كبيرة، ممن كانوا يسمون بالنخبة، كانوا يسعون بشتى الوسائل لتحقيق الاندماج في الشعب الفرنسي. وعندما اندلعت الثورة، ليلة الفاتح من نوفمبر، فإنهم جسدوا سعيهم ذلك في أشكال متعددة من ردود الفعل السلبية.

ولكي يأخذ القارئ فكرة عن حقيقة من كانوا يسمون بالنخبة لابد من الإشارة إلى أنهم كانوا على نوعين هما: النوع المكون من معظم الجزائريين الذين ساعدهم الحظ، لأسباب عائلية أو بالصدفة، فحصلوا على شهادات علمية عليا من المدارس الفرنسية، وقد تمكن المستعمر، طوال مدة الدراسة، من تطعيمهم بثقافته بعد أن اقتلع جذورهم الحضارية وأقام حاجزا منيعا بينهم وبين الواقع الشعبي في بلادهم حتى أن كثيرا منهم أصبحوا يرفضون الانتماء إلى العروبة والإسلام ويفتخرون بالجري وراء المواطنة الفرنسية التي تشح بها عليهم سلطات فرنسا، أما النوع الثاني فهو المكون من معظم الجزائريين الذين يمارسون وظيفة إدارية سامية أو يشغلون مناصب الوساطة بين جماهير الشعب في المدن والقرى وبين الإدارة الاستعمارية على جميع المستويات ومن بين هؤلاء تجدر الإشارة إلى الآغوات والباشاغوات والقواد والخوجوات والوقاقيف وغيرهم.

وبمجرد اندلاع الثورة فإن العديد من أفراد النخبة بنوعيها قد عبروا، ميدانيا، عن التزامهم بالسلطات الاستعمارية وهو ما صنفناه أعلاه بردود الفعل السلبية، ولم يكن ذلك محصورا في منطقة دون أخرى، بل إنه كاد أن يكون ظاهرة عامة انتشرت في كافة أنحاء التراب الوطني حتى أن كل جهة، تقريبا، أصبح لها جيشها المناهض للثورة والذي يحسب له المجاهدون ألف حساب.

وإذا غضضنا الطرف عن الحركة الوطنية الجزائرية التي قامت منافسة لجبهة التحرير الوطني بجيوش غفيرة ومنظمة في فرنسا وفي العديد من مناطق الجزائر فإننا لا نستطيع السكوت عن الجيش العرمرم الذي كونه البشاغا بوعلام في ناحية الونشريس والذي ظل يحمل السلاح ضد الثورة إلى أن وقع الإعلان عن وقف إطلاق النار. وهناك الجيوش التي نظمها أورابح في وادي الصومام وجيلالي بلحاج في الشلف والقائد السبتي في الأوراس، وغيرهم كثيرون.

وبدون عقدة يجب القول إن الشعب الجزائري لم يكن مهيأ للثورة عشية البدء في الكفاح المسلح، وأن الطليعة من المناضلين الذين تحملوا مسؤولية إشعال الفتيل ليلة الفاتح من نوفمبر لم تكن تجهل ذلك، لكنها كانت تراهن على الزمن، وقد أنصفها

التاريخ. وهناك أدلة كثيرة على أن الشعب في الجزائر لم يحتضن جبهة التحرير الوطني إلا بعد مرور عدة أشهر وأحيانا لم يفعل ذلك إلا خوفا من الموت أو من مختلف أنواع الضغوطات التي كانت تلجأ إليها طلائع الثورة.

أما في ذلك الأسبوع الأول من شهر نوفمبر عام أربعة وخمسين، فإن مناضلي حزب الشعب الجزائري وحدهم هم الذين حملوا السلاح وراحوا، بوسائلهم الخاصة يكونون الأفواج الأولى لجيش التحرير الوطني، وليس عيبا القول: إن نسبة غير قليلة من جماهير الشعب قد رفضت الانضمام إلى الثوار الأوائل، بل إنها، في بعض الأماكن مثل قرية سيدي علي بنواحي مستغانم، لم تتوقف عند ذلك وأقدمت على اعتقال المجاهدين وتسليمهم للسلطات الاستعمارية، لقد كان ذلك نادرا ولكنه حدث بالفعل وهو دليل على أن الشعب كله لم يكن بذلك الوعي الذي ذكره السيد فتحي الديب، ولم يكن على درجة عالية من التكوين السياسي بحيث يتمكن من تحديد مواقفه انطلاقا من تحليله للأحداث.

لقد كان قادة الثورة الأوائل يعرفون ذلك الواقع الشعبي معرفة جيدة، ومن ثمة فإنهم لم ينخدعوا رغم أن الشهيد محمد العربي بن امهيدي كان يؤمن بقدرة الجماهير الشعبية وينادي بضرورة "إنزال الثورة إلى الشارع حتى يحتضنها الشعب ويضمن لها النجاح". وكدليل على عدم الانخداع للمظاهر، نذكر أن الشهيد مراد ديدوش عندما سألته المجموعة الأولى من المجاهدين عن المدة التي قد تدومها الثورة، أجاب قائلا: "إننا في مرحلة أولى مطالبون بإقناع المواطنين بجدوى العمل من أجل استرجاع السيادة الوطنية، وسوف تتطلب منا هذه المهمة أربع سنوات على الأقل، وعندما يتم لنا تجنيد الجماهير وتعبئتها في إطار جبهة التحرير الوطني فإنه يبقى علينا أن نحارب القوات الاستعمارية مدة أربع سنوات أخرى، ومن ثمة، فإن استرجاع الاستقلال لا يمكن انتظاره قبل ثماني سنوات من الكفاح المرير والتضحية القصوى[12]".

ودائما في الباب الثاني من الكتاب وفي الفصل الرابع، الصفحة الثامنة والستين، يذكر السيد فتحي الديب أن شهر نوفمبر، وحده، كان كافيا لجعل السلطات

الاستعمارية تتأكد من أن الثورة شاملة وأن القضاء عليها سوف يكون صعبا، كما أن الزعامات الحزبية "تكشف لهم خطأهم في تقدير قدرات الثورة والقائمين عليها وذلك بعدما لمسوه من تجارب الشعب العربي الجزائري، ورفضه لكل محاولات بعض الحزبيين لتضليله، واتهام قادة الثورة بالرعونة والمبالغة في المصير المظلم الذي ينتظر الشعب الجزائري على أيدي مفجري الثورة... وإن قادة الكفاح لم يبالوا بما قام به الحزبيون من مناهضة للثورة ومحاولة لزعزعة الثقة القائمة بين الشعب وبينهم. وعدم مبالاتهم ناتج من كون الجماهير الشعبية استجابت فورا لمنادي الجهاد والتحمت بالمكافحين لمدهم بكل احتياجاتهم من الغذاء والمال لدعم قدرات الكفاح المسلح".

إن رواية الأحداث بهذه الطريقة تنقص من قيمة التاريخ لأنها تضفي عليه طابع الخرافة التي تتناقض مع المنطق الذي يجب أن يكون في أساس الكتابة العلمية. وبالفعل، فإن السلطات الاستعمارية قد ظلت، أشهرا عديدة، تنعت الثورة الجزائرية بالتمرد الجهوي والعصيان الذي لا يتجاوز مناطق معلومة والذي لن يكتب له البقاء والتواصل لأن "قوات الأمن تستعمل جميع الإمكانيات لاستئصاله". وعلى عكس ما زعم السيد فتحي الديب، فإن الجرائد الاستعمارية الصادرة بتاريخ التاسع من شهر نوفمبر عنونت في صفحاتها الأولى "إن المنظمة الإرهابية قد قضي عليها، نهائيا، في الشرق الجزائري"، وهي لم تفعل ذلك إلا بعد أن شاهدت الثقل العسكري الذي ألقت به السلطات العسكرية في الميدان وخاصة بعد القنبلة المكثفة التي تعرضت لها جبال أوراس والتي أتت على الأخضر واليابس في جزء كبير منها.

ولو أن السلطات الاستعمارية كانت متأكدة من أن الثورة شاملة وأن القضاء عليها سوف يكون صعبا، لما نشرت الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر بتاريخ العاشر من شهر نوفمبر "أن الثوار إنما هم عصابات معزولة ومنبوذة من الجماهير الشعبية التي لا ترغب سوى في البقاء فرنسية كاملة الحقوق والواجبات". وللتدليل على ذلك جاء في الصفحة الأولى من "صدى الجزائر" الصادرة بنفس اليوم "أن سكان تيزي غنيف قد حاولوا الاعتداء على اثنين وثلاثين إرهابيا وقعوا أسرى

أثناء عملية عسكرية قامت بها قوات الأمن". وفي الواقع، فإن السلطات الاستعمارية لم تدرك خطورة الثورة إلا مع حلول سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف، عندما محورت سياستها على نقطتين أساسيتين هما: الإعلان عن رغبة الحكومة في تطبيق برنامج إصلاحي خاص بالجزائر وتصعيد العمليات العسكرية للقضاء على ما يسمى في ذلك الحين بجيوب التمرد.

فبالنسبة للنقطة الأولى اكتفت السلطات الاستعمارية بنفض الغبار عن قانون الجزائر التنظيمي الذي أودع رفوف المخفوظات منذ تاريخ صدوره سنة 1947، ولكن يبدو أن ثمة تجديد أضيف له ويتمثل في إجراء خاص بإعطاء المرأة الجزائرية حق الانتخاب.

ولقد رأى المعمرون خطرا ماحقا في تمكين المرأة العربية المسلمة من سلاح يخشى أن يستعمله المناضلون للاستحواذ على كافة المؤسسات السياسية المسيرة للبلاد، كما أنهم اعتبروا تفكير حكومتهم في تطبيق قانون الجزائر التنظيمي، والمعركة قائمة، تنازلا للذين حملوا البنادق وخطوة عملاقة في طريق التخلي عن العمالات الثلاث المكونة للجزائر الفرنسية، لأجل ذلك، فإنهم رفعوا شعاراتهم المعادية لسياسة الحكومة المركزية وجندوا كل طاقتهم للإطاحة بها، خاصة وأن السيد مانديس فرانس يُعدّ، في نظرهم، واهب الاستقلالات ومخربا للإمبراطورية الاستعمارية.

وكان المعمرون أقوياء، فعلا، بالإضافة إلى أن تحركاتهم وقعت في ظرف كانت الحكومة فيه معرضة للهجومات من جميع الجهات، وتزعم حركة المعمرين تلك رؤساء بلدياتهم الذين أوفدوا جماعة منهم إلى فرنسا تشرح وجهة نظرهم، وتشتري الأنصار من بين كبار الشخصيات الفرنسية المسيطرة على المسرح السياسي. ويتضمن مخطط كفاح رؤساء البلديات ثلاث مطالب مركزية نستخرجها من الندوة الصحفية التي عقدها الناطق الرسمي باسمهم السيد ايزيلا بتاريخ الخامس والعشرين من شهر جانفي، ويأتي في مقدمة تلك المطالب: المعارضة الشديدة لكل الإصلاحات المقترحة والتي ستجعل من الجزائر، حسب رأيهم، تونس ثانية. ولكي لا يظهر رؤساء البلديات في زي الطغاة المستبدين، صرح ايزيلا يقول: "إن تطبيق

الإصلاحات سيُنظر فيه بعد عودة السلام واستتباب الأمن والاستقرار في البلاد.

أما المطلب الثاني فيدعو إلى التعجيل بإرسال الجيوش المدربة القادرة على خوض المعارك، لأن الاجناد المتواجدين في الميدان غير مهيئين لحرب العصابات، ولذلك فإن اللفيف الأجنبي والطوابير المغربية هي التي يجب أن تخصص لقتال الجزائريين.ولقد طرحت هذه الفكرة لأنها تجنب أبناء فرنسا من الموت المحقق خاصة وأن أبناء المعمرين يؤدون الخدمة العسكرية كغيرهم. كما أنها تجعل الحرب تدور بين الأجانب فقط.

وأما المطلب الثالث، فهو اقتصادي محض ويدعو إلى تزويد الجزائر بقروض من ميزانية "الوطن الأم" علما بأن القروض المذكورة تكون موجهة فقط للكولون.

أما بالنسبة للنقطة الثانية، فإن القيادة العسكرية، في الجزائر، قد شرعت منذ اليوم التاسع عشر من شهر جانفي في تنظيم عمليات واسعة النطاق استهلتها بقنبلة مكثفة لجبال أوراس، ثم ألقت بآلاف الجنود المزودين بجميع أنواع الأسلحة لتمشيط المنطقة. وسمي ذلك بعملية "فيرونيك" تشبيها بحركة القدّيسة التي تحمل نفس الاسم عندما مسحت وجه المسيح. والمقصود من ذلك التشبيه أن الجيوش الفرنسية تلقت الأمر بتفتيش المنطقة شبرا شبرا حتى لا يبقى فيها "متمردا واحدا".

كل هذه الإجراءات والتحركات والتصريحات الكولونيالية تكفي، بدون تعليق، للإجابة على زعم السيد فتحي الديب القائل إن السلطات الاستعمارية قد تأكدت منذ الشهر الأول من أن الثورة شاملة. أما فيما يخص تقييم الكاتب لموقف زعماء الأحزاب خلال نفس الفترة فلا علاقة له بالواقع إطلاقا إذ أن أولائك الزعماء ظلوا، حوالي عام كامل، يتشككون في قدرة الثوار على الاستمرار في عملية الكفاح المسلح وفي قدرة هذا الأخير على استرجاع الاستقلال الوطني.

وعلى سبيل المثال، فإن السيد فرحات عباس قد نشر على أعمدة العدد الرابع والخمسين من جريدة "الجمهورية الجزائرية" الصادرة في اليوم الخامس والعشرين من شهر فيفري سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف شروطا قال إنها سهلة التطبيق

وكافية لدرء الخطر عن الوجود الفرنسي في الجزائر. ومما لاشك فيه أن تلك الشروط لاعلاقة لها ببرنامج جبهة التحرير الوطني، وهي تتضمن النقاط التالية:

1- احترام القانون والعودة إلى حرية التصويت.

2- احترام حرية التفكير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين مع تطبيق العفو الشامل على كل المحكوم عليهم بسبب أفكارهم.

3- إيقاف حملات القمع في الأوراس وفي منطقة القبائل.

4- العمل، حينا، على إعطاء نصف الوظائف العمومية للأهالي مع السماح لهم بالإسهام في تسيير الشؤون السياسية المنصوص عليها في الدستور.

5- فتح المدارس لكافة الأطفال المسلمين.

6- المساواة في التمثيل بين الأوربيين والمسلمين داخل المجالس البلدية خاصة.

وقد ذيلت هذه الشروط بما يلي: هل سيجد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أمامه فرنسيين من الجزائر يكونون قادرين على الجلوس معه حول طاولة واحدة، بلا تردد وبنية سليمة لمناقشة هذا المخطط المتواضع والضروري لمستقبلنا المشترك؟ إن الكلمة الآن محالة للمسؤولين الفرنسيين.

إن، في هذه الخلاصة، دليلا قاطعا على أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد نصب نفسه بديلا لجبهة التحرير الوطني وهو يدعو إلى حل غير الذي ورد في بيان أول نوفمبر.

وهناك دليل آخر على أن الاتحاد كان يرفض التسليم بتمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائر، ويتمثل في امتناعه عن تنفيذ الأوامر المتعلقة بمقاطعة الانتخابات الجهوية. فعلى الرغم من وجود تلك الأوامر وتأكيد قيادات المناطق على ضرورة الامتثال لها، فإن ندوة إطارات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المنعقدة بتاريخ 20 مارس سنة 1955 قد قررت المساهمة في العملية، وأوصت باتخاذ

جميع الإجراءات السياسية والمادية اللازمة للدخول في المعركة الانتخابية. وهذا الصدد، نشر الأمين العام للاتحاد على أعمدة العدد الثامن والخمسين من جريدة الجمهورية الجزائرية، بيانا جاء فيه "أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يدخل إلى المعركة الانتخابية باسم كافة السكان. ولكي نفرض العودة إلى الشرعية الجمهورية إننا نؤكد إرادتنا في العمل على إقامة حوار حقيقي وصادق حول المصالح العليا للجزائر وفرنسا، بين الفرنسيين والمسلمين، وهذا الحوار وحده هو الذي يستطيع قلب الأوضاع ومحو الضغائن وتهدئة الخواطر واسترجاع الثقة... وإذ تنقل هذه المعركة إلى الميدان: ميدان الشرعية الديمقراطية، فإننا متأكدون من أننا لا نلبي رغبة المسلمين، سكان المدن والأرياف والسجون فحسب، ولكن كذلك رغبة جميع الديمقراطيين الجزائريين، فلهذا السبب نطلب من كل السكان أن يكونوا إلى جانبنا".

أما الحزب الشيوعي الجزائري فإنه قد أصدر، في اليوم الثاني من شهر نوفمبر، بيانا سياسيا يدين فيه جبهة التحرير الوطني ويشير إلى أنه "أخبر الرفاق في الأوراس بأن الحركة لا حظّ لها في النجاح وأن الشيوعيين يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم كل السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس والدين ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا".

وبالإضافة إلى موقف هذين الحزبين الذي ليس فيه ما يدل على أن الزعامات قد تكشفت لها أخطاؤها في تقدير قدرات الثورة والقائمين عليها، فإننا نحيل القارئ إلى المفاوضات التي أجراها بعض ممثلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء والمركزيين في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية مع جاك سوستيل في السداسي الأول من عام خمسة وخمسين وتسعمائة وألف.

ولو أن الحزبين لمسوا، فعلا، تجاوب الشعب الجزائري مع الكفاح المسلح ورفضه لمحاولاتهم التضليلية لأعلنوا عن انضمامهم إلى جبهة التحرير الوطني طبقا لما جاء في بيان أول نوفمبر، ولما أجلوا ذلك إلى شهر أفريل سنة ست وخمسين

وتسعمائة وألف بالنسبة للعلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وإلى ما بعد استرجاع الاستقلال الوطني بالنسبة للشيوعيين وغيرهم. وعن مواقف هذه التشكيلات من الحركة الجهادية نحيل القارئ إلى كتابنا "الثورة الجزائرية في عامها الأول" حيث المزيد من التفاصيل.

جبهة تحرير الجزائر

هناك، في تاريخ الثورة الجزائرية، نقطة رئيسية تعتبر مفصلا أساسيا من مفاصل الكفاح المسلح، وهي، مع ذلك، ما تزال في حاجة إلى كثير من التوضيح ومزيد من الدراسة والبحث الجادين، وتتعلق هذه النقطة بالوفاق الوطني الذي جسده على الورق جماعة من المسؤولين الجزائريين الذين كانوا يقيمون بالقاهرة أو التحقوا بها من أجل ذلك الغرض مباشرة بعد اندلاع الثورة.

لقد تبلور الوفاق الوطني المذكور في شكل ميثاق يحمل تاريخ السابع عشر من شهر فيفري سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف وتوقيعات كل من السادة: محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورتلاني، عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأحمد مزغنة والشاذلي المكي عن تيار الميصاليين وحسين لحول ومحمد يزيد عن المركزيين ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد وأحمد بن بله عن الجبهويين وهذه التيارات الثلاثة الأخيرة هي مجموع أطراف حزب الشعب الجزائري.

وإذا كانت الوثيقة الموقع عليها قد سميت "ميثاق جبهة تحرير الجزائر" فإنها اشتملت على ديباجة وتسع بنود وكانت عبارة عن بيان سياسي تم فيه التذكير بواقع الجزائر الذي قاد إلى ميلاد الكفاح المسلح، وتضمن دعوة لتعبئة كافة الطاقات الجزائرية الحية من أجل مناصرة جيش التحرير الوطني، خدمة للجزائر وعملا على تحريرها واسترجاع استقلالها في إطار وحدة المغرب العربي الإسلامي كخطوة أولى في طريق الوحدة العربية الشاملة.

وعندما يتمعن الدارس سائر فقرات هذه الوثيقة، فإنه ينتهي إلى أن محرريها لم ينطلقوا من بيان أول نوفمبر، ولا ندري إذا كان ذلك مقصودا أو هو ناتج، فقط، عن عدم الإطلاع، وفي الحالتين، لابد من الإشارة إلى أن بيان أول نوفمبر كان أقوى وأشمل من ميثاق جبهة التحرير الجزائر، وكان من المفروض أن يكون العكس لأنه جاء متأخرا عنه بأكثر من ثلاثة أشهر كانت مليئة بالأحداث التي كان يجب التوقف عندها قصد التحليل والتوظيف.

وحسب السيد محمد حربي فإن الميثاق يحمل تاريخ العاشر من شهر فيفري، وليس عليه سوى توقيعات السادة: محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بله، محمد بوضياف، أحمد مزغنة وحسين لحول، لكن اطلاعنا على الوثيقة يجعلنا نؤكد أنها تحمل توقيع تسع شخصيات ولا أثر فيها لاسم السيد محمد بوضياف.

ومهما يكن من أمر، فإن تاريخ الوثيقة وعدد الموقعين عليها ووجود أو عدم وجود اسم وتوقيع السيد محمد بوضياف، كل ذلك يفقد أهميته أمام الانتصار الكبير المتمثل في وحدة الصف الوطني حول ضرورة خوض الكفاح المسلح وتعبئة كافة أبناء الشعب الجزائري من أجل تقويض أركان الاستعمار الفرنسي واسترجاع الاستقلال الوطني، وما يزيد الانتصار قيمة قبول الانضواء تحت لواء جيش التحرير الوطني.

غير أن السيد فتحي الديب لا ينظر بمنظارنا[15]، وقد رأى في هذه المحاولة الطيبة مخططا خبيثا تفتق عنه تفكير فئة من السياسيين المحترفين من أجل استعادة سيطرتهم على الوضع". ومن بين السياسيين يركز على "جماعة مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية المنشقة".

فالسيد فتحي الديب يجهل أن المصاليين والمركزيين والجبهويين أسرة واحدة من حيث المنطلقات الإيديولوجية والتوجهات السياسية وحتى فيما يتعلق بالوسائل التي يجب استعمالها لاسترجاع السيادة الوطنية، وأن الخلافات التي ظهرت واستفحلت منذ سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة وألف لم تكن سوى لإشباع طموحات شخصية. والمتتبع لأحداث تاريخ الجزائر سوف يرى أن نفس هذه الطموحات اللامشروعة هي التي منعت الثورة الجزائرية من التواصل طبقا للمخطط الأول الذي انطلقت منه وظلت متمسكة به إلى أن تمّ وقف إطلاق النار.

وللتدليل على واحدية المنطق، نذكر السيد فتحي الديب بأن القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني قد طلبت من السيد عبد الحميد مهري ثم من السيد محمد العربي دماغ العتروس وكلاهما من المركزيين أن يرأس الحركة الجديدة[16]، وقبل ذلك كانت نفس القيادة، وفي مقدمتها بوضياف وكريم وبن بولعيد، قد حاولت إسناد

الرئاسة للدكتور محمد الأمين دباغين[17]. إذن فالمسألة لم تكن تتعلق بمحاولة التسلل إلى داخل صفوف قيادة جبهة التحرير الوطني، لأن أعضاء تلك القيادة هم أنفسهم الذين كانوا يسعون لدى الإطارات السامية في الحزب كي يتحملوا معهم مسؤولية إشعال فتيل الثورة. وإذا كان المركزيون قد رفضوا رئاسة جبهة التحرير الوطني، قبل اندلاع الثورة، فإن عددا كبيرا منهم قد تقلد مناصب الحل والربط في أعلى المستويات، وذلك مباشرة بعد خروجهم من السجن في بداية الفصل الثاني من عام خمسة وخمسين وتسعمائة وألف[18].

أما الإطارات السامية، فإن أغلبيتهم كانوا يعتقدون أن الحزب هو الذي أشعل فتيل الثورة ولذلك، فإنهم أمروا المناضلين بتكوين المجموعات المسلحة التي سرعان ما بدأت تشتغل في مختلف أنحاء التراب الوطني، ولقد ظل مصالي، طيلة شهر نوفمبر وجزء كبير من ديسمبر، ينتظر من جبهة التحرير الوطني الانضواء تحت لوائه، ولما لم تفعل، فإنه لجأ إلى تكوين الحركة الوطنية الجزائرية لاحتوائها بجميع الوسائل في داخل البلاد وخارجها.

ومن الممكن أن فتحي الديب، عندما وضع كتابه، لم يكن يعرف أن التنظيمين ينتميان إلى مصدر واحد وأنهما يرميان إلى تحقيق هدف واحد بإمكانيات واحدة وبنفس الأسلوب. وإذ كان معظم قادة جبهة التحرير الوطني، في أسابيعها الأولى، قد تكونوا في صفوف المنظمة الخاصة التي تأسست لتوفير الشروط الموضوعية اللازمة لخوض الكفاح المسلح، فإن قادة المجموعات المسلحة التابعة "للحركة الوطنية الجزائرية"، هم كذلك، من مسؤولي وإطارات المنظمة الخاصة.

وبالرجوع إلى ميثاق "جبهة تحرير الجزائر"، تجدر الإشارة إلى أن السيد محمد حربي، في حديثه عن العاشر من شهر فيفري، قد يكون خلط بين الاجتماع الذي وقع في بيت السيد فتحي الديب، بتاريخ العاشر من شهر جانفي والاجتماع الذي وقع في اليوم السابع عشر من شهر فيفري والذي انبثق عنه الميثاق المذكور. وحتى في اجتماع العاشر من شهر جانفي، فإن السيد محمد حربي قد أضاف حضور السيد آيت أحمد لأن محضر الاجتماع المخطوط لا يحمل سوى توقيعات السادة، محمد بوضياف، محمد خيضر، أحمد بن بله، وأحمد مزغنة.

وقبل الوصول إلى اجتماع السابع عشر فيفري، عقدت اجتماعات أخرى كان الهدف منها تقريب وجهات النظر وإقناع الأطراف التي لم تكن تؤمن بضرورة الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لاسترجاع الاستقلال الوطني، لكن موضوع النقاش الذي دار في تلك الاجتماعات، رغم أهميته، فإننا نؤجل الحديث عنه إلى غير هذه المناسبة، ونعود إلى الميثاق لنشير إلى أن الموقعين عليه قد التقوا في اليوم الموالي وصادقوا على القانون الداخلي ثم وقعوا عليه وهو مكون من إحدى عشرة نقطة موزعة على مادتين ولا يقصد منه حصر أوجه نشاط الجبهة بل، وفقط، وضع الخطوط الرئيسة لحسن سيرها.

وبعد الانتهاء من هذا العمل الوطني الجبار، تمت صياغة نشرية أرسلت إلى فرنسا والجزائر لإخبار المناضلين والمسؤولين بالاتفاق الذي وقع، ولدعوة الجميع إلى مضاعفة العمل في إطار من الوحدة والأخوة المسترجعتين ونبذ كل عوامل التفرقة وكل ما من شأنه أن يقف حجر عثرة في طريق الثورة الزاحفة. وفي هذا الإطار أيضا، قرر السادة أحمد مزغنة، وعبد الله فيلالي، والشاذلي المكي التوجه إلى باريس لشرح محتوى النشرية وللقيام بما يلزم من الاتصالات لإقناع العناصر التي قد تتردد في قبول العمل بموجب الميثاق الجديد، ولتمكين السيد الحاج مصالي من الاستعداد لحضور الاجتماع التنسيقي الذي تقرر عقده في مدينة جنيف السويسرية.

لكن السلطات المصرية ممثلة في شخص السيد فتحي الديب قد حالت دون ذلك وأقدمت على إنزال السيدين أحمد مزغنة والشاذلي المكي من الطائرة واقتادهما إلى السجن الذي لن يغادره إلى سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف، أما السيد عبد الله فيلالي فإنه غادر مصر برا إلى ليبيا واستطاع بإمكانياته الخاصة، أن يصل إلى باريس حيث وقع اغتياله في ظروف غامضة وبعد وصوله إليها مباشرة، ففي هذا الصدد يقول السيد فتحي الديب "واجتمعنا على الفور بالأخ بن بله لدراسة الموقف، وانتهينا إلى خطورة ما يمكن أن يقدموا عليه ضد الثورة، وطلب منا بن بله سرعة التدخل لعدم تمكينهم من الوصول إلى ليبيا أو فرنسا، ورغبة منا ومنه عدم اللجوء إلى التصفية الجسدية، قررنا اختطافهم من الطائرة بعد تحركها للإقلاع والتحفظ

عليهم تحت حراسة مشددة لمنع اتصالهم بالخارج بأية صورة، وعاوننا في ذلك اليوزباشي حسين حافظ رئيس حرس الجمارك بالمطار، وتمت العملية بنجاح وفي سرية تامة دون أن يشعر بها مودعوهم بالمطار، وذلك بالنسبة لأحمد مزغنة والشاذلي المكي، وتم نقلهما إلى أحد السجون الحربية بعد أن كلفنا مدير السجن بتهيئة المكان المريح والبعيد عن أي اتصال بداخل السجن أو خارجه، ووضعنا لهم نظام حياة مريح، واستمروا في هذا المكان حتى عام 1958، أما عبد الله فيلالي، فقد سافر قبل قرارنا، وأرسلنا برقية باسم مزغنة والشاذلي المكي من ليبيا إلى معاونيهما بالقاهرة تفيد وصولهما سالمين، وهكذا تم إبعاد أنصار مصالي عن الميدان نهائيا وقضينا على مؤامرتهم التخريبية"[19].

أما القول الأصح فهو أن المؤامرة إنما هي ما قام به السيد فتحي الديب، لأنه باختطاف المسؤولين المذكورين قد قضي، نهائيا، على إمكانيات التصالح بين حركتين وطنيتين ولدتا من صلب واحد، وأعطيت الإشارة للبدء في إراقة دماء الأشقاء بفرنسا والجزائر على حد سواء. ولو أن مزغنة لم يحبس، وتمكن من الوصول إلى فرنسا ونقل إلى قادة" الحركة الوطنية الجزائرية " وإطاراتها ومناضليها حقيقة ما جرى في القاهرة لجنب أفراد الأسرة الواحدة تلك المأساة الدموية التي ذهب ضحيتها آلاف القتلى من خيرة أبناء الشعب الجزائري، ولما حدثت في صفوف الوطنيين المخلصين تلك القطيعة التي مازالت آثارها السيئة تحول دون التلاقي والوئام بين الأشقاء الذين نهلوا من مشارب واحدة استعدادا للتضحية القصوى في سبيل تقويض أركان الاستعمار واسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة.

إن وصول النشرية المستوحاة من ميثاق "جبهة تحرير الجزائر" في غياب مبعوث "الحركة الوطنية الجزائرية" السيد أحمد مزغنة الذي كان واحدا من مهندسيها، وبعد مقتل رفيقه السيد عبد الله فيلالي، قد زرع الشك في أوساط القيادة الجديدة التي شكلها السيد مصالي الحاج على إثر اندلاع الثورة. ووجهت أصابع الاتهام إلى مزغنة الذي أعتبر خائنا وفصل من القيادة، بينما كان يعاني آلام العزلة والاستبداد في واحد من سجون الصحراء المصرية. وبالتدريج، تحول الشك إلى قناعة وتغلبت

قوى الشر بمساعدة أطراف خفية كانت تحركها أصابع الاستعمار، وحلّ الرصاص محل الحوار وتبخرت، في سماء الأنانية والبغضاء، آخر محاولة سلمية قامت بها جماعة مصالي بواسطة رسالة إلى مندوبية جبهة التحرير الوطني في الخارج جاء فيها على الخصوص: "إنّ "الحركة الوطنية الجزائرية" لا تهدف إلى توجيه مجهوداتها ضد حركة شقيقة. فالوضع يجعل من الضروري إنجاز وحدة وطنية.. والاستمرار في الانشقاق سيكون جريمة في حق الوطن"[20].

وفي نطاق الإعداد لميثاق "جبهة تحرير الجزائر" تجدر الإشارة إلى أن السيد فتحي الديب قد تجاوز حدود اللياقة عندما زعم أنه شارك السيد محمد بوضياف وأحمد بن بله في ضبط الخطوات اللازم اتباعها في التصدي لمناورات الأحزاب الجزائرية ضد الثورة"[21]. إن هذا الزعم لا أساس له من الصحة، ولا يمكن للسيد محمد بوضياف، خاصة، أن يوافق على تولي مصر تحديد اختصاصات وواجبات أعضاء اللجنة المديرة لجبهة تحرير الجزائر والإشراف عليها حتى ولو كان ذلك بما يتفق ومصلحة الكفاح الجزائري لأن جبهة التحرير الوطني، عندما أشعلت فتيل الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر، قد برهنت للشعب الجزائري وللعالم أجمع على أنها حركة راشدة وقادرة على تحمل مسؤولياتها كاملة.

ومن جهة أخرى، فإن السيد فتحي الديب يذكر، من جملة الخطوات المضبوطة، مسألة البدء في اختيار مجموعة من الطلبة الجزائريين الذين "وضح إيمانهم بالثورة وإخلاصهم لمبادئها، وتخصيص دورة تدريبية لتأهيلهم كقادة أكفاء لممارسة حرب العصابات لتعويض النقص الذي بدأ الكفاح الجزائري يعانيه نتيجة استشهاد بعض القادة المتمرسين في العمليات المستمرة التي يقوم بها جيش التحرير ضد الفرنسيين على كافة الجبهات"[23].

إن هذا العمل روتيني بالنسبة لمندوبية جبهة التحرير الوطني في الخارج، وهو لا يهدف، فقط، إلى تعويض القادة الشهداء، ولكنه يرمي إلى تعزيز صفوف الثورة وتزويد جيش التحرير الوطني بأكبر عدد ممكن من الإطارات الأكفاء. أما القادة الشهداء قبل نهاية شهر ديسمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف، فإن التاريخ لم

يسجل منهم سوى رمضان بن عبد المالك نائب قائد المنطقة الخامسة ومختار باجي أحد نواب قائد المنطقة الثانية.

فالسيد فتحي الديب، الذي كان حديث عهد ببدايات النضال الجزائري، لم يكن قادرا على فك الرموز وفهم التطورات التي كانت تتم في الميدان، ولكي يبدو في مظهر العارف بكل شيء وصاحب الفضل الكبير على ثورة الفاتح من نوفمبر، فإنه لم يكن يتردد في قول كل ما يدور في خاطره مما يعتقد أن فيه دليلا على إسهاماته الفعلية في دفع عجلة الكفاح المسلح بالجزائر. ففي هذا الإطار، يشير كاتب "عبد الناصر وثورة الجزائر" إلى أنه التقى بالرئيس في يوم الجمعة سابع جانفي سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف، وعرض عليه "الموقف العربي بوجه عام على ضوء ما قمنا به من نشاط خلال شهر ديسمبر عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف".

وفيما يخص الكفاح بشمال إفريقيا، ذكر السيد فتحي الديب أنه ركز على "نجاح الثورة الجزائرية في توجيه ضربات عنيفة للجيش الفرنسي بولايات شمال قسنطينة، وسوق هراس، وجبل جرجرة، بلاد القبائل وولاية الأوراس".

واضح أن في التعبير، بهذه الطريقة، دليلا قاطعا على أن الرجل كان يكتب كل ما يجول بخاطره دون أدنى توقف عندما يقدمه للقراء، وإلا كيف يسمح لنفسه، في الشهر الثالث من اندلاع الثورة باستعمال مصطلح ولاية الذي أقره مؤتمر وادي الصومام بعد ذلك التاريخ بعشرين شهرا؟ ثم كيف يزعم أنه عرض على الرئيس عبد الناصر الأوضاع في ولايتي سوق أهراس وجبل جرجرة اللتين لاوجود لهما في أرض الواقع؟ وقد كان من السهل عليه أن يعود، عند الكتابة، إلى التقسيم الذي أقرته القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني. ولو فعل، لسدّ منافذ الشك حول ما كتبه في هذا الموضوع.

الهوامش

(1)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص:40 أما الأسلوب الذي يذكره الكاتب فهو ذلك الذي يقضي بجمع الأسلحة والذخيرة اللازمة قبل البدء في الكفاح المسلح.

(2)- نفس المصدر، ص: 42.

(3)- نفس المصدر

(4)- ضابط فرنسي، عطب عطبا كبيرا أثناء الحرب الإمبريالية ضد الهند الصينية ثم عين كموظف ملحق بالأمانة العامة لوزارة الدفاع، أصدر كتابه من 648 ص سنة 1972.

(5)- تريي فليب – تشريح حزب الجزائر، باريس 1972 ص:46

(6)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 42.

(7)- نعني بذلك حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة.

(8)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 45.

(9)- أنظر خاصة الصحافة الصادرة في الجزائر بتاريخ 54/11/9.

(10)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص:55.

(11)- نفس المصدر.

(12)- حوار أجريته مع الشيخ بولعراس الذي كان واحد من المساعدين المقربين للشهيد ديدوش مراد.

(13)- محمد حربي جبهة التحرير الوطني السراب والواقع، باريس 1980، ص:147.

(14)- أنظر عبد الناصر وثورة الجزائر، المستند رقم، ص: 644.

(15)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص:69.

(16)- بوضياف محمد: تحضير أول نوفمبر، الجريدة، اللسان المركزي لحزب الثورة الاشتراكية، العدد 15، نوفمبر/ديسمبر 1974.

(17)- نفس المصدر.

(18)- نذكر خاصة محمد الصالح الونشي الذي أسندت له قيادة جبهة التحرير الوطني في فرنسا، وسعد الدين وعبد المالك اللذين أسندت لهما مسؤولية الإعلام، وعيسات إيدير الذي يكلف بالنقابات.

(19)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 77.

(20)- محمد حربي، ص: 149.

(21)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 69.

(22)- نفس المصدر، ص: 70.

(23)- نفس المصدر.

عن مؤتمر وادي الصومام

لقد كان مؤتمر وادي الصومام انتصارا للثورة الجزائرية في نظر العديد من المحللين السياسيين الوطنيين على وجه الخصوص. لكن بعض المسؤولين الجزائريين في الخارج اعتبروا مجرد انعقاده نوعا من الخيانة التي ستكون عواقبها وخيمة على مصير الكفاح المسلح في الجزائر[1]. ومن جملة أولائك المسؤولين البارزين تجدر الإشارة إلى السيد أحمد بن بلة الذي يذكر السيد فتحي الديب أنه أنهى إليه " أن المؤتمر شكل نقطة تحول خطيرة في مسيرة الثورة للأسباب التالية:

I- إن اعتراض الولايات الشرقية والغربية التي تغيبت عن المؤتمر لن يتوقف عند حد الاعتراض على القرارات، بل ينتظر أن يتطور إلى صدام في إطار من محاولات التصفية بين القيادات في نطاق صراع داخلي.

II-إن الولايات المجاورة للحدود ستقوم بحجب السلاح عن الولايات الداخلية لإرغامها على التراجع عن قرارات المؤتمر، وقد وصلته رسائل تفيد بذلك.

ج- احتمال انتقال صورة الصراع الداخلي المتوقعة إلى الخارج بعد خروج المجموعة الموالية لعبان رمضان، الأمر الذي سيزعزع ثقة الرأي العام العربي والعالمي في الصورة المشرفة التي أمكن تحقيقها لثورة الجزائر.

د- بدء مرحلة الصراع بين السياسيين والعسكريين وما تحمله من آثار ضارة بالمسيرة الثورية خاصة بعد انتشار نغمة، سياسي وعسكري، في أوساط جيش التحرير الوطني"[2].

ليس من السهل على الدارس المحقق أن يأخذ كتابات السيد فتحي الديب على أنها حقيقة تاريخية مسلم بها كتلك التي يرويها الثقات الذين يتولون بأنفسهم إخضاع المعلومات إلى المقاييس والمعايير المعروفة لدى جمهور المؤرخين.

وعلى الرغم من أن "عبد الناصر وثورة الجزائر" صدر عن دار المستقبل العربي سنة 1984 ونشر أيضا مترجما إلى اللغة الفرنسية، وأن السيد ابن بلة لم يعارض، قولا أو كتابة، ما جاء في الدراسة من معلومات منسوبة إليه حول المؤتمر، فإننا

نعتبر أن الفصل الرابع عشر كله مغلوط ولا يمكن اعتماده في تقييم نتائج أشـــغال مؤتمر وادي الصومام.

إن حكمنا بهذه القسوة على هذا الفصل مستخلص خاصة من النقطة العاشرة التي توهم القارئ الخالي الذهن بأن مرحلة الصراع الداخلي والتصفية الجسدية المذكورين من بين الأسباب التي اعتمد عليها السيد أحمد بن بلة لإصدار حكمه الآنف الذكر قد بدأت فعلا وأن "أول ضحاياها هو المناضل القائد البطل مصطفى بن بولعيد ولحق به المناضل الجسور والوطني المخلص يوسف زيغود قائد ولاية قسنطينة الذي صاحبت ظروف وقوعه في كمين أعده الفرنسيون له بعد خروجه من مخبئه علامات استفهام تشير بأصابع الاتهام والخيانة والغدر إلى مساعديه في القيادة إبراهيم مزهودي وعلي كافي"[3].

إن هذين الخبرين لا أساس لهما من الصحة: أولا لان الشهيد مصطفى بن بولعيد لم يكن من المعارضين لقرارات مؤتمر وادي الصومام لسبب واضح وبسيط يتمثل في كونه استشهد قبل انعقاد المؤتمر بحوالي خمسة أشهر .أما يوسف زيغود فإن استشهاده كان في نهاية الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر في حين أن الديب يذكر أنه تلقى الخبرين في نهاية الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر سنة 1956.

وبالإضافة إلى ذلك فان السيدين علي كافي وإبراهيم مزهودي كانا من أكثر القادة ارتباطا بالشهيد، بل إن مزهودي كان قد وصل الى الحدود التونسية في إطار تنفيذ مقررات المؤتمر عندما استشهد القائد يوسف زيغود .

وإن الرجوع إلى المصادر الحية واستنطاق الوثائق المتوفرة للباحثين يدلان، بما لا مجال للشك فيه، على أن جلّ المعارضين لنتائج المؤتمر لم يفعلوا ذلك من منطلقات إيديولوجية لكنهم كانوا، فقط، مدفوعين بأغراض شخصية بعضها يتعلق بالجري وراء السلطة وبعضها الآخر ناتج عن الانحياز لأشخاص دون التمعن في الموضوع.

هكذا نرى أن السيد أحمد بن بلة يجعل في مقدمة مآخذه على المؤتمر أنه لم يجمع سوى قادة الولايات الرابعة والثالثة والثانية، مؤكدا أن باقي القادة قد تخلفوا عن الحضور وهم ممثلو وهران والأوراس وسوق أهراس والصحراء والخارج[4].

إن هذا المأخذ مرفوض في أساسه لان المنطقة الخامسة أي الغرب الجزائري كانت ممثلة في شخص قائدها الأول الشهيد محمد العربي بن مهيدي الذي ترأس المؤتمر. أما المنطقة الأولى فان عدم حضورها يرجع فقط لكون ضباطها السامين لم يتفقوا على تعيين خليفة الشهيد مصطفى بن بولعيد. وفيما يخص سوق أهراس والصحراء، فإنهما لم تكونا مستقلتين عن المناطق الخمس التي تأسست وانطلقت في الكفاح ليلة الفاتح من نوفمبر سنة 1954. فسوق أهراس كانت تابعة للمنطقة الثانية، أما الصحراء الشرقية فكانت جزء من المنطقة الأولى، بينما كانت المنطقة الخامسة تشمل غربي الصحراء ضمن أراضيها.

ودائما حسب السيد فتحي الديب[5]، فان ابن بلة يرفض نتائج مؤتمر وادي الصومام لأن السياسيين هم الذين سيطروا على أشغاله دون العسكريين الذين تنقصهم الخبرة في مجال المناورات من جهة، ولأن عبّان اختار، بالفعل، الدكتور محمد الأمين دباغين لتمثيل الثورة الجزائرية بالقاهرة وللتحقيق مع أعضاء المندوبية حول تقصيرهم في أداء مهمتهم المتمثلة خاصة في تزويد الداخل بما يحتاج إليه من سلاح وذخيرة من جهة أخرى .

إن هذين السببين مختلقان فقط، وليس ثمة، في الواقع، ما يدعمهما، لان عبان رمضان نفسه لم يكن محترفا سياسيا بل كان كغيره مناضلا يؤمن بضرورة انتهاج الكفاح المسلح لاسترجاع السيادة الوطنية. وقبل أن ينخرط في حزب الشعب الجزائري الذي تقلد في صفوفه مسؤوليات هامة، كان جنديا في الجيش الفرنسي على غرار ابن بلة ذاته .

أما الدكتور محمد الأمين دباغين فان أعضاء مندوبية الخارج هم الذين طالبوا بإرساله إلي القاهرة ليكون عليهم رئيسا[6]. وليس ذلك بالشيء الغريب إذا علمنا أن النواة الأولى التي قررت الدخول في مرحلة الكفاح المسلح كانت قد لجأت إليه ليقود الثورة بعد أن رفض ذلك الشرف الحاج مصالي لأسباب ليس هذا محل التعرض إليها. فالدكتور، إذن، لم يعين من طرف عبان الذي اقتصر دوره على تبليغه رسائل المندوبية. وحتى عندما وصل إلى مصر، فانه رفض ممارسة المسؤولية

المستندة إليه دون قرار رسمي يوافق عليه الجميع. وقد صدر ذلك القرار بالفعل عن مؤتمر وادي الصومام. ويبدو أن بعضهم تقبل ذلك بكثير من التردد والحذر.

ولقد كان هناك نوع آخر من التردد لكنه، في هذه المرة، خاص بقرار أساسي اتخذه المؤتمر ويتعلق بفتح أبواب جبهة التحرير الوطني إلى عدد من السياسيين الذين لم يتكونوا في صفوف حزب الشعب الجزائري وما تفرع عنه من تنظيمات سرية أو علنية على حد سواء. إن هذا القرار قد أثار، أثناء أشغال المؤتمر، معارضة عدد من المسؤولين الذين وصفوه بالانحراف الذي يعرض الثورة إلى خطر الموت لأنه يقضي على وحدة التصور ووحدة التفكير الضروريتين لاستمرارية الثورة. لكن مبدأ المركزية الديمقراطيــة حسم الموقف عندمــا وافقت الأغلبية على تمكيــن كل الكفاءات الجزائرية من الارتقاء إلى مناصب المسؤولية حتى إذا لم تأت من صفوف الحركة المصالية.

هكذا إذن يمكن القول إن نتائج مؤتمر وادي الصومام قد استقبلت ظاهريا بارتياح كبير من طرف جل المسؤوليــن في جميــع المستويات، لكنهــا في الواقع، تسببت في ميلاد صراع داخلي على السلطة، كان يمكن أن يغذى وينتشر لو لم يحدث اختطاف الطائرة التي كانت تنقل القادة الأربعــة من المغرب الأقصــى إلى تونس في اليــوم الثــاني والعشريــن من شهــر أكتوبــر سنة ست وخمسيــن وتسعمائة وألف.

ولقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تتوقع حدوث بعض التصدع في الصف، لأجل ذلك تقرر إيفاد السادة عمار بن عودة وعمار أوعمران وإبراهيم مزهودي إلى تونس قصد شرح النتائج التي توصل إليها المؤتمر وإيجاد الحلول اللازمة للمشاكل العديدة التي تعترض سبيل تزويد الداخل بالأسلحة والذخيرة، ولقطع دابر التشويش بالنسبة للولاية الأولى التي كان قادتها الفاعلون يكنون احتراما كبيرا للسيد ابراهيم مزهودي.

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الاخوة لاقوا صعوبات كثيرة وهم يؤدون تلك المهام المعقدة والخطيرة. ومن جملة الصعوبات التي اعترضت سبيلهم فان السيد

فتحي الديب قد أشار إلى "تمرد قيادات مناطق جيش التحرير الوطني الذين اجتمعوا في مكان ما[7] وقرروا عدم الاعتراف بقرارات مؤتمر وادي الصومام لأنهم لم يشاركوا في وضعها، وأجمعوا على ضرورة إبعاد موفدي المؤتمر باعتبار أن وجودهم في تونس يشكل مصدرا للقلاقل ويتسبب في تعطيل عملية التسليح[8]، وعلى الرغم من أن السيد فتحي الديب قد نشر ضمن ملحقات كتابه وثيقة تحمل توقيعات عدد من مسؤولي جيش التحرير الوطني في أقصى شرق الجزائر لتدعيم زعمه وإعطائه نوعا من المصداقية، إلا أن فحص الوثيقة المذكورة يبين بوضوح تام أن هناك خلطا كبيرا في المصطلحات ترتب عليه ذلك الغموض الذي استند عليه الكاتب لإصدار حكمه. فمحضر الاجتماع المنعقد، فعلا، بتاريخ الخامس عشر من شهر ديسمبر سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف يذكر أن الموقعين عليه".

قرروا، بادئ ذي بدء، عدم الاعتراف بقرارات وادي الصومام لكنه لم يذكر أن الجهات التي يمثلونها لم تكن مناطق لأنها، في مجملها، تابعة لمناطق أخرى كما أشرنا إلى ذلك آنفا.

وعندما يرجع الدارس إلى شخصية الموقعين على الوثيقة فانه يتأكد من أنهم لم يكونوا مؤهلين لتقييم نتائج المؤتمر خارج هياكلهم النظامية. ولقد كان عليهم إبداء كل آرائهم في إطار اجتماعات الولاية[9] التي ينتمون إليها. أما خارج ذلك فانهم إنما يكونون قد شقوا عصى الطاعــة ويطبق عليهــم النظام الداخلي لجيش التحرير الوطني.

وحينما يطرح الدارس كل هذه التعليقات النظرية جانبا، ويعود إلى الميدان، فإنه يجد، بكل موضوعية، أن مؤتمر وادي الصومام أثرى بالفعل إيديولوجية جبهة التحرير الوطني وزود الثورة بالأدوات التي كانت تنقصها لمواصلة المسيرة ولتوفير أسباب استمرارية الكفــاح المسلح والنضال السياسي من أجل استرجاع الاستقلال الوطني.

ويتمثل الإثراء خاصة في إعطاء جبهة التحرير الوطني نفسها مفهوما آخر إذ لم تبق هي ذلك التنظيم الذي يعمل على لم شمل نزعات سياسية مختلفة تتحت عن

الأزمات الداخلية التي مر بها نجم شمال إفريقيا ومن بعده حزب الشعب الجزائري ثم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وعن الصراعات التي وقعت بين المشرفين على الجناح السياسي والمسؤولين عن المنطقة الخاصة من جهة وبين دعاة الشرعية السياسية وأنصار الكفاح المسلح من جهة ثانية. بل تحولت إلى حركة مفتوحة أبوابها، ليس فقط لمناضلين صهرتهم إيديولوجية واحدة ولكن، لمواطنين وإطارات ومناضلين ظلوا، حتى ذلك التاريخ، متمسكين بأيديولوجيات مختلفة وقرروا تجميد تمسكهم ذلك من أجل الالتحاق بالمسار الثوري دون أن يقدموا الدليل على أن التحاقهم نهائي وبدون رجعة[10].

وإذا كان ذلك الالتحاق الذي سمح به مؤتمر وادي الصومام قد جاء نتيجة نوع من التنازل عن واحد من الشروط الأساسية الواردة في بيان أول نوفمبر والمتمثل في إعلان الملتحق عن تخليه النهائي عن إيديولوجيته السابقة، فإنه، في واقع الأمر، قد حقق الانتصار لجبهة التحرير الوطني التي استطاعت، بفضل ذلك، أن تضم إلى صفوفها عددا كبيرا من الإطارات السياسية والثقافية التي ستؤدي دورا لا يستهان به خلال ما تبقى من سنوات الكفاح المسلح. وقد كان من الممكن أن يكون انتصارا أكبر لو لم تتعرض البلاد إلى أزمة صيف سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف التي فتحت شهية المحترفين السياسيين على حساب المصلحة الوطنية.

وبمجرد انتهاء أشغال المؤتمر، رجعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى العاصمة وتوجه العقيد يوسف زيغود إلى الأوراس مكلفا بالإشراف على عملية إنهاء الخلافات القائمة بين مختلف القيادات المحلية وتعيين القائد الموحد الذي يكون أهلا لخلافة الشهيد مصطفى بن بولعيد، غير أن هذه المهمة الصعبة والنبيلة، في ذات الوقت، لم يكتب لها النجـاح على يد قائد الولاية الثانيـة الذي استشهـد قبل حتى أن يخرج من ولايته[11].

إن هذه المهمة قد أسالت كثيرا من الحبر وحاول العديد من المؤرخين إعطاءها تأويلا غير الذي وجدت من أجله. فزيغود يوسف كان مشهورا بقدرته على التنظيم وكانت له خبرة واسعة بالعمل العسكري إضافة إلى معرفته لإطارات

الولاية الأولى الذين كانوا يكنون له كل الاحترام نظرا للعلاقات النضالية والودية التي كان يقيمها مع قائدهم، بلا منازع، الشهيد مصطفى بن بولعيد.

ومن الممكن أن زيغود يوسف كان ينجح في توحيد مختلف الفرق المتنازعة على السلطة في الأوراس. ولو تم ذلك لربحت الثورة وقتا ثمينا واستفادت من طاقات وطنية ضاعت بلا سبب يذكر.

وشكل استشهاد زيغود أول امتحان اجتازته القيادة العليا بنجاح حيث تم تعويضه بسرعة وبدون أي مشكل[12] واستمرت لجنة التنفيذ والتنسيق تواصل تطبيق الإيديولوجية التي صادق عليها المؤتمر.

ففي المجال العسكري تكيف جيش التحرير الوطني بسرعة فائقة مع التنظيم الجديد وبدأ يعمل طبقا للقوانين المختلفة المشار إليها في محلها. وينطبق هذا القول حتى على النواحي التي أبدت تحفظها وعبرت عنه بممارسات وصلت إلى حد استعمال العنف.

وكان لتمركز لجنة التنسيق والتنفيذ في عاصمة البلاد أثر بالغ الأهمية على معنويات القوات الجزائرية المقاتلة داخل المدن وفي الجبال والأرياف عامة. فوحدة القيادة وتواجدها في ميادين المعركة زاد المجاهدين حماسا وقرّب المواطنين أكثر من صفوف جبهة التحرير الوطني.

وبمجرد العودة إلى العاصمة شرعت القيادة العليا في الإعداد لتطبيق قرار المؤتمر المتعلق بدعم العمل الفدائي وتعميمه حتى يتمكن سكان المدن من القيام بواجبهم الوطني في إطار الكفاح المسلح الذي أصبح حقيقة ملموسة في كافة أرياف البلاد.

وتضاعف العمل الفدائي ابتداء من شهر سبتمبر سنة 1956 بواسطة العمليات الجريئة التي استهدفت تفجير أشهر النوادي والمقاهي التي يرتادها الفرنسيون العسكريون والمدنيون على حد سواء[13]. وخارج العاصمة يمكن الإشارة إلى ما أصطلح على تسميته بعملية العصفور الأزرق[14] التي مكنت الثورة من الاستحواذ، دفعة واحدة، على خمسين وثلاثمائة قطعة من أحسن أنواع السلاح والاستفادة على

عدد هائل من الجنود المناضلين الذين عملت القوات الاستعمارية على تدريبهم عسكريا في ظرف قصير وملائم للغاية.

وفي نفس الفترة، عرفت كبريات المدن، خاصة في الولايات الأولى والثانية والثالثة، نشاطا فدائيا كبيرا بقصد تطهير صفوف الشعب من الخونة ونشر جو الثقة في أوساط المواطنين الذين أرهقهم العنف الاستعماري الذي بلغ قمته بتطبيق ما يسمى بالمسؤولية الجماعية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية كان العمل الفدائي يهدف إلى تفكيك شبكات العدو الاستعلامية وضرب مصالحه الحيوية المتمثلة سواء في المحلات العمومية أو في المؤسسات الاقتصادية التي يستغلها غلاة الكولون. ومن حين للآخر كان الفدائيون يوجهون رصاصهم وقنابلهم لضباط الأمن الفرنسيين وقادة الأقسام الإدارية المختصة[15] والقواد والأعوان والباش أغوات[16] الذين لم يستجيبوا لنداءات الثورة وتعليماتها الداعية إياهم إلى الاستقالة والانضمام إلى التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني.

وإلى جانب تكثيف العمل الفدائي قامت مختلف الولايات بإعادة هيكلة نفسها طبقا لمقررات وادي الصومام. وبمجرد أن فرغت من تكوين اللجان النظامية، شرعت في تنصيبها قصد تكليفها بالإشراف على شؤون المواطنين الإدارية والتعليمية ولأجل توعية الجماهير وإنقاذها من براثن العدو الذي بدأ يزرع الأقسام الإدارية المختصة[17] في المناطق الريفية والمصالح الإدارية العمرانية[18] في المدن.

ولقد كان المؤتمرون الذين قرروا تأسيس المجالس الشعبية يعلمون علم اليقين أن التنظيم الشعبي هو القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها العمل الفدائي ويتوقف عليها نجاح العمليات العسكرية. ذلك أن المجالس هي التي تتولى تحسيس الجماهير بأهمية الكفاح المسلح وبضرورة الإسهام فيه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة[19]. فالفدائيون والمجاهدون يمكن تجنيدهم بكل سهولة ولكن وجودهم حتى بأعداد كثيرة لا يكون له معنى إلا إذا وجدت القاعدة التي تراقب العدو وتجمع أخباره والتي تحضر المؤن وتعد المراكز للراحة والانطلاق، والتي تشرف على جمع الاشتراكات والتبرعات وشراء ما يحتاج إليه الجيش من معدات ومستلزمات مختلفة.

وإن عودة سريعة إلى ذلك الوقت، وبالذات إلى طريقة تأسيس المجالس الشعبية، تكفي للتدليل على أن الثورة كانت تتبع الأسلوب الديمقراطي لتعيين المسؤولين عن تلك المجالس. فالمسؤولون، على المستوى الأعلى، كانوا يستشيرون أكبر عدد ممكن من أبناء القرية قبل اختيار رئيس المجلس والأعضاء الأربعة الذين يساعدونه. وعندما تكون الظروف الأمنية مواتية، فإن السكان الراشدين هم الذين يدعون للانتخاب بكل حرية.

وعلى الرغم من أن وثيقة وادي الصومام لم تتعرض بالتفصيل للمجالس الشعبية فإن المُشرّع، على مستوى الولاية، قد وضع نوعا من القانون الداخلي الذي حددت بمقتضاه مهام كل واحد من الأعضاء المكونين للمجلس.

فالرئيس مسؤول عن التنسيق ومكلف بتنفيذ التعليمات والتوجيهات وبتنشيط الهياكل النظامية ومراقبتها؛ وكذلك بالسهر على تطبيق القرارات التي يتخذها المجلس نفسه؛ وبالإضافة إلى ذلك فإنه يرأس الاجتماعات ويراقب أعمال الشرطة. أما مسؤول المال فيستقبل كل المدخولات التي يضع بشأنها تقريرا شهريا؛ ويتولى تسديد نفقات الهياكل النظامية وصرف المنح لعائلات الشهداء والمجاهدين. وبينما يقوم مسؤول الدعاية والأخبار بتنظيم مراكز البريد وجمع المعلومات وتبليغها في شكل تقارير منتظمة إلى القيادة. فإن مسؤول الأمن يشرف مباشرة على رجال الشرطة ويحدد الأماكن الملائمة لتمركز الجيش؛ كما أنه يضبط المسالك والطرقات التي يتبعها الأفراد والجماعات والقوافل. وأما مسؤول التموين فتنحصر مهمته في الجمع والتخزين والتوزيع؛ ولديه يجد المسؤولون الجرد الشامل لممتلكات الثورة من الحبوب والمواد الغذائية والثروة الحيوانية.

وتعتمد المجالس الشعبية في تأدية مهامها على مسؤولي المشاتي[20] والمداشر[21] الذين تسند إليهم صلاحيات واسعة في ميادين التنظيم والمراقبة وإعداد المأوى والمآكل وتسجيل الحالة المدنية وغيرها من الأعمال الضرورية لضمان التسيير الحسن وإبقاء الجماهير الشعبية في حالة اليقظة الدائمة والاستعداد المستمر.

ولقد أدت مراكز الاستشفاء دورا كبيرا، ليس في معالجة المرضى والجرحى فحسب، لكن كذلك في تكوين الممرضات والممرضين الذين كانوا يختارون من بين الشباب المتعلم قليلا[27].

وعلى الرغم من قلة الأدوية والعتاد الطبي، نظرا للمراقبة الشديدة التي تفرضها سلطات الاستعمار على الصيدليات والمستشفيات التي تشغل جزائريين، فان المراكز الصحية التابعة لجيش التحرير الوطني كانت تستقبل، للمداواة العاجلة، أعدادا كبيرة من المواطنين العاديين.

وأما في ميدان التعليم، فان جيش التحرير الوطني قد نظم بنجاح، حملات واسعة النطاق لمحو الأمية في صفوفه[28]، قبل أن يشرع في تأسيس المدارس اللازمة لتعليم أبناء الريف، وتمكينهم من الدخول إلى عالم القراءة والكتابة. وكلما كانت الفرصة مواتية كان الأطفال، في سن المراهقة خاصة، يهجرون إلى الحدود الشرقية والغربية حيث الدراسة منتظمة تحت إشراف جبهة التحرير الوطني[29].

وإلى جانب كل هذه الأعمال الموجهة إلى تغيير صورة المجتمع الجزائري تغييرا جذريا وإلى إرساء قواعد الكفاح المسلح وتزويده بالأرضية الصلبة التي تضمن له النجاح، فان النشاط العسكري قد تضاعف بكيفية لم يعد الاستعمار قادرا على إخفاء نتائجها سواء في داخل الوطن أو في خارجه.

ومن وجهة النظر الأيديولوجية، فإن وثيقة وادى الصومام تعتبر ميثاقا تضـــمن بكثير من الدقة والتفاصيل تقييم المرحلة المقطوعة من حياة الثورة وأفـــاق المجتمـــع الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية بالإضافة إلى تنظيم مختلف جوانب الكفاح المسلح وتصور المشروع السلمي لتسوية القضية الجزائرية .لقد عالجنا هذا الموضوع بالتفصيل في الجزء الثاني من كتابنا: تاريخ الجزائر المعاصر.

وعلى أية حال، فإن الكتابة أو الحديث من منطلق ذاتي وبدون معطيات كافيـــة قد نتج عنها كثير من الغموض حول مؤتمر وادي الصومام كمنعـــرج تـــاريخي في حياة الثورة، وحول الوثيقة التي صادق عليها بالإجماع كمرجع ايديولوجي أساسي للتمكن من هدم النظام الاستعماري وبناء المجتمع الجزائري الجديد.

لكن الذي لا جدال فيه هو أنه كان ضرورة حتمية لتقييم المرحلـــة المقطوعـــة، ولوضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح والتخطيط للحل السلمي من أجل استرجاع السيادة الوطنية. كما أنه كان إجراء لا بد منه لتزويد الثورة بقيادة وطنية موحدة ومجددة، ولتوحيد التنظيم العسكري وتحديد المنطلقات الـــتي تـــتحكم في مسار المعركة وتوجهها[30].

وإذا كان المؤتمر، يومها، قد أدى دوره الإيجابي واستطاع أن يكون المنطلق لمرحلة جديدة في تاريخ ثورة نوفمبر، فإن مجموعة من العوامل ومن المستجدّات التي سنتعرض لها في مكانها، قد دفعت بعض المسؤولين إلى الطعن في كثير من مقوماته الأساسية لكن الذي ينبغي أن يبقى راسخا لدى الباحث هو أن كل الطعون مهما كان مصدرها لن تقلل من قيمة النتائج التي توصل إليها المؤتمرون.

وبعد أكثر من أربعين سنة من انعقاد مؤتمر وادي الصومام ونشر الجزء الأكـــبر من الوثيقة الإيديولوجية التي صادق عليها، فإن الدارس الموضـــوعي لا يســـعه إلا القول، رغم كل الضعوفات والنواقص التي سنتعرض لها في حينها، إن المؤتمر كان ناجحا، وإن نتائجه كانت مفيدة وصحية بالنسبة لاستمرارية الثـــورة. ويكفـــي للتدليل على صحة زعمنا أن النصوص الأساسية للثورة، كلها، مازالت حتى اليوم تلتقي مع وثيقة وادي الصومام في كل الخطوط العريضة التي اشتملت عليها.

الهوامش

(1)- أنظر كتابنا: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص: 114 .

(2)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص248.

(3)- نفس المصدر ص 249.

(4)- نفس المصدر ص245.

(5)- نفس المصدر ص 247.

(6)- حدثني الدكتور دباغين نفسه عن الموضوع نتوقف طويلا عند الكلام عـن الرسائل التي كانت تأتي من القاهرة من نهاية عام 1953 والتي تسـببت في إلقـاء القبض عليه لأن السلطات الفرنسية كانت تراقب المراسلات عرفت رغم استعمال الرموز أن الشخص المطلوب لقيادة المندوبية هو دباغين ودعما لهذا القول يـذكر السيد فرحات عباس في تشريح حزب ص180 أنه عندما وصل إلى القاهرة وذلك قبل انعقاد المؤتمر كان الدكتور دباغين على رأس المندوبية وكان تنظيمه محكما .

(7)- عبد الناصر ثورة الجزائر ص673.

(8)- نفس المصدر ص674.

(9)فالولاية هي التسمية الجديدة التي خصصها المؤتمر للمنطقة السـابقة وبـذلك أصبحت الجزائر مقسمة إلى ستة ولايات مقسمة إلى عدد من المناطق كل منطقـة إلى مجموعة نواحي وكل ناحية إلى أقسام .

(10) - أين طوبال (لخضر)من أهداف مؤتمر وادي الصومام محاضرة ألقاها في اطار النشاط الثقافي الذي نظمه اتحاد الكتاب الجزائريين بقاعة الكابري في العاصمة يوم 1982/08/20.

(11) - المنظمة الوطنية للمجاهدين من شهداء ثورة التحرير مطبعة جريدة الوحدة تدون تاريخ ص50.

(12) - لقد كان زيغود يوسف من قدماء المنظمة الخاصة والمناضلين البـارزين في الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية. تولى قيادة المنطقة الثانية على إثـر استشهاد مراد ديدوش يوم 18 جانفي 1955. يعتبر واحدا من المناضلين العسكريين الأساسيين في ثورة نوفمبر 1954 التي أعطاها دفعا كبيرا بفضل الهجـوم الشـامل الذي نظمه ابتداء من يوم 20 أوت 1955 على مراكز العدو بكامل تراب الشمال القسنطيني. بدأ الدعوة إلى عقد مؤتـمر وطني للثورة الجزائرية منـذ أول عهـده بقيادة المنطقة الثانية، وأقترح أن تجري أشغاله في ناحيتها الغربية. ويذكر المقربـون منه أنه كان متشددا في عملية اختيار القيادة العليا للثورة إذ رفض أن تفتح أبوابهـا للمتشبعين بغير إيديولوجية الحركة الوطنية المتمثلة في النجم ومن بعـده حـزب الشعب ثم الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية والمنظمة الخاصة. وفي أثناء مؤتمر وادي الصومـام، كلف بالمهمـة التي كان من المفـروض أن تقـوده إلى الولاية الأولى. وعلى إثر استشهاده تم تعويضه بالسيد الاخضر بن طوبال المـدعو سي عبد الله.

(13)- نشرت جريدة لموندّ الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ 29/28/نوفمبر 1971 مقالا كتبته الآنسة جرمان تيون التي كانت عضوا بديوان جاك سوستيل سـنتي 1956/1955 تعلق فيه على كتاب الجنرال ماسيّ معركة الجزائر الحقيقية ومن جملة ما ورد في المقال أن السلطات الاستعمارية هي التي بدأت بتفجير الأهداف المدنية إذ أقدمت، يوم 1956/08/10، على تلغيم المبنى برقم 03 نهج طيبة انتقامـا مـن الشهيد عاشور الذي كان واحدا من قادة العمل الفدائي في العاصمة .

(14)- بدأت هذه العملية في شكل مؤامرة خطط لها السيد جاك سوستيل قصد اختراق صفوف جيش التحرير الوطني وتفجير الثورة من الداخل تتمثل العملية في قيام المصالح الاستعمارية في العاصمة بالاتصال بأشخاص جزائريين يسكنون مدينة عزازقة الكائنة بولاية تيزي وزو حاليا فعرضت عليهم تكوين أفواج من المسلحين الذين أسندوا إليهم مهمة تخريبية واسعة النطاق. لكن الأشخاص المعنيين اتصلوا بقيادة جبهة التحرير الوطني التي أمرتهم بقبول العرض. وشرع على الفور في تكوين

أفواج من المناضلين المخلصين وبسرعة فائقة بلغ عددهم 350 درهم الجيش الفرنسي وزودهم بأحدث أنواع الأسلحة. بعد ذلك جاءت الأوامر فالتحقوا جميعا بصفوف جيش التحرير الوطني.

(15)- هذه المصالح من اختراع السيد جاك سوتال الذي اعتبرها عنصرا أساسيا في مشروع الإصلاحات التي جاء بها معتقدا أنها كافية لخنق الثورة في المهد. ومن مهام مصالح الإدارية المختصة تسيير شؤون المواطنين والعمل على تقديم المعونة للمعوزين وتنظيم الحركة التعليمية في الأرياف خاصة لكن المهمة الرئيسية لتلك المصالح تبقى هي الاستعلامات وتوظيفها لدعم العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الاستعماري ولقد أسند تسيير المصالح الإدارية المختصة إلى ضباط من الجيش متعلمين يشاركون إجباريا في تربصات خاصة.

(16)- لأن عددا كبيرا منهم قد أدركه الوعي بسرعة وأبدى استعداده للنشاط في صفوف جبهة التحرير الوطني.

(17)- كان جاك سوستيل الذي عين واليا عاما للجزائر من طرف الرئيس مانديس فرانس بتاريخ 1955/01/25 يعتقد أن الإصلاح في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية وحده كافي لجهل الجزائريين ينفضون من حول جبهة التحرير الوطني ولذلك وضع مخططا شاملا يسمى باسمه ضمنه فتح أبواب التوظيف للأهالي وإفادة الفلاحين الجزائريين من القروض على غرار الفلاحين الأوربيين ومحاولة التفاوض مع جهات مختلفة تمثل تشكيلات سياسية متعددة كان يضن أنها تستطيع وقف إطلاق النار، ولكن الأهم من كل هاته هو انشاء ما يسمى المصالح الإدارية المختصة التي أراد أن يجعل منها همزة وصل السلطتين المدنية والعسكرية أسند لها مهمة الإشراف على شؤون الجزائريين خاصة في القرى والأرياف ومسؤولية استعمال كل الوسائل من أجل ربح ثقة في المواطنين والأهالي وجعلهم ينوون التعاون مع الجيش الاستعماري ضد جبهة التحرير الوطني. ولدى كل واحدة من هذه المصالح ضابط برتبة ملازم أو نقيب يختار من بين المثقفين الطالعين في علم النفس وعندما يكون غير عارفا باللغة العربية واللهجات المحلية يعين له مترجم ولقد

قامت هذه المصالح بتأدية دور خطير وفي كثير من الأحيان شكلت تهديدا جديا على حسن سير الثورة. ومن الجدير للذكر أن آثار النشاط التخريبي الذي اقترفته تلك المصالح ما تزال قائمة إلى أيامنا هذه وتتجلى خاصة في مظاهر الاستلاب ومناهضة الثورة.

(18)- تقوم هذه المصالح في المدن بنفس الدور المناط بالمصالح الإدارية والمختصة ولكن أعمالها ظلت محدودة نظرا لتوعية السكان الذين تتعامل معهم.

(19)- نعني بطريقة غير مباشرة هنا ما يعبر عنه بأضعف الإيمان وهو التعاطف مع الثورة مع فقدان الشجاعة الضرورية لدخول الميدان.

(20)- المشتى هي مجموعة من الديار المبنية بناءا خفيفا حتى تكون قابلة للتعديل بسهولة. إن الاسم مأخوذ من الشتاء لأن هذا الفصل يلزم الناس بالبقاء في مكان واحد على خلاف الفصول الأخرى التي يتميز كل منها بنشاط خاص يتطلب كثيرا من الحركة والتنقل. ومن الجدير بالذكر أن التسمية أصبحت متداولة ومستعملة في اللغة الفرنسية. ومما زادها شهرة ارتباطها بإنسان كرومانيون الذي اكتشفت آثاره سنة 1912 بمشتى العربي الكائنة على مقربة من مدينة قسنطينة. ومن الجدير بالذكر أن نظام المشاتي هذا خاص بشمال أفريقيا.

(21)- جمع دشرة وهي مجموعة من المنازل المبنية بالطوب أو بالحجر على خلاف منازل المشتى التي هي في أغلبها من الديس وأغصان الشجر التي تغطى بالطين وأحيانا ببراز البقر. وتبنى المداشر عادة حول المزارع الكبرى ومنابع المياه.

(22)- لقد أشرنا في مناسبات عديدة وفي كتابنا (الغزو الثقافي في الجزائر 1926إلى 1928) إلا أن تحرير الإنسان مرتبط أشد الارتباط بتحرير الأرض وأن تحرير الاثنين يشكل حجر الزاوية بالنسبة لإيديولوجية الثورة الجزائرية.

(23)- أنظر سجلات كتابات الضبط لدى مختلف محاكم الصلح للتأكد من أن الجزائريين استجابوا استجابة مطلقة لأوامر جبهة التحرير الوطني والمتعلقة بمقاطعة القضاء الفرنسي ونشر قضاياهم أمام لجان العدل.

(24)- من الجدير بالذكر أن أحكام لجان العدل لا تقبل الاستئناف ومع ذلك فإن تقصيات قمنا بها عبر عدد من نواحي البلاد قد أثبتت لنا أن المتخاصمين على كثرتهم لم يطعنوا في تلك الأحكام بل أن الذين اتصلنا بهم لم يخفوا رضاهم سواء كان الحكم لهم أو عليهم.

(25)- يستخلص من ذلك النظام الداخلي أن الأحكام تنفذ من طرف الهيأة العليا مباشرة باستثناء الحكم بالإعدام الذي لابد من الرجوع إلى محكمة الولاية.

(26)- في الحقيقة أن مراكز الاستشفاء كانت مفتوحة لجميع المواطنين الذين كانوا يجدون فيها حسن الاستقبال والمعاملة، وكانت تقدم لهم علاجا أفضل من ذلك الذي يخصص لأمثالهم في مستشفيات العدو ويبدو أن هذا الأخير يقدر ذلك وعليه فإنه أمر المصالح المختصة التي سبقت الإشارة إليها بالتركيز على جانب المداواة لربح ثقة الجماهير الشعبية في الأرياف.

(27)- ان عددا كبيرا من الممرضين خاصة قد اجتازوا الحدود الشرقية والغربية. وبعد أن عملوا في المستشفيات التونسية والمغربية أرسلوا إلى بلدان المعسكر الاشتراكي حيث تعلموا لغاتها والتحقوا بمعاهد الطب هناك وتمكنوا بفضل ارادتهم القوية من التخرج في مختلف فنون الطب.

(28)- يجب الأخذ بالاعتبار كون أغلبية أعضاء جيش التحرير كانوا من أبناء الريف حيث كانت الأمية تزيد عن 95 بالمائة. ولقد استطاعت حملات محو الأمية المتتالية أن تحقق الأهداف المحددة لها، اذ تقلصت هذه النسبة إلى أقل من 10 بالمائة عند وقف اطلاق النار سنة 1962.

(29)- تجدر الإشارة إلى أن أغلبية تلاميذ تلك المدارس قد أرسلوا إلى مختلف أقطار الوطن العربي، وبلدان المعسكر الاشتراكي فأتموا دراساتهم وبعد وقف إطلاق النار عادوا إلى أرض الوطن حيث أسندت إليهم مسؤوليات مختلفة.

(30)- المجاهد، العدد الخاص، ص 54 وما بعدها.

عبّان السياسي و عبّان العسكري

استهلّ السيد فتحي الديب الفصل الأول من الباب الثامن بخطأ فادح عندما ميز بين قادة الكفاح الجزائري وأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين هم شيء واحد، ثم أضاف خطأ عندما ادّعى أن الأمر صدر في أواخر شهر ماي إلى جميع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية كي يتواجدوا في القاهرة عند منتصف شهر سبتمبر سنة 1957[1].

لكن الحقيقة هي أن لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها لم تكن تعرف أنها ستخرج من الجزائر، بل إنها كانت مقتنعة، وهو أمر طبيعي، أن الإضراب العام الذي قررته في الأسبوع الأخير من شهر جانفي سنة 1957 سيتوّج بنصر مبين، وسوف يقود إلى "ديان بيان فو" ثانية بالنسبة للجيش الاستعماري. فالخروج إذن، كان حتما ولم يتقرر إلا عندما أحكمت السلطات الفرنسية قبضتها على الجزائر العاصمة وأصبحت قيادة جبهة التحرير الوطني مهددة بالأسر أو القتل.

وقبل قرار الخروج إلى تونس والمغرب الأقصى، كان الشهيد العربي بن مهيدي قد اقترح انسحاب أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الجبال المنيعة حتى يبقى الاتصال قائما بينهم وبين القيادات الميدانية في سائر أنحاء التراب الوطني. لكن رأي الأغلبية كان مع مغادرة البلاد لأسباب كثيرة أهمها تنشيط مندوبية الخارج والبحث عن مصادر ثابتة للتسليح والتمويل. ولم تتبلور فكرة جمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلا عندما نجحت عملية اجتياز الحدود والتقى أعضاء القيادة العليا ناقص الشهيد ابن المهيدي في مدينة تونس، وكان ذلك في النصف الثاني من شهر جانفي سنة 1957 بالنسبة لكريم وابن خدة وابن طوبال وفي مستهل جويلية بالنسبة لعبان ودحلب وبوالصوف[2].

وفي مستهل هذا الفصل، أيضا، أورد السيد فتحي الديب مجموعة من الأخطاء نسبها إلى الدكتور محمد الأمين دباغين وهي تتعلق بوظائف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين زعم، خاطئا، أنهم كانوا ستة[3]. لقد أورد أن عبان رمضان هو

"قائد ولاية بلاد القبائل" وبلقاسم كريم هو "قائد ولاية قسنطينة"، ويوسف بن خدة هو "قائد ولاية الجزائر"، وسعد دحلب هو " قائد ولاية الصحراء"(4).

وفي نفس هذا الفصل، وتصديا لما قد يترتب من رد فعل لدى "القوى الاستعمارية ونظم الحكم الرجعية العربية" يذكر السيد فتحي الديب أنه كان لزاما على السلطات المصرية أن تعد نفسها" لتحمل تبعات مسؤوليات المرحلة الجديدة ولتطوير الأحداث لتتخذ مسارا إيجابيا بعيدا عن السلبيات والتناقضات والاتجاهات المتباينة التي يحتويها تشكيل مجلس قيادة الثورة بأعضائه الأربعة والثلاثين"(5).

إن السيد فتحي الديب لم يكن يعرف أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية فقد أكثر من نصف أعضائه خلال الأشهر الستة التي تلت انعقاد مؤتمر وادي الصومام أي قبل التاريخ المحدد لانعقاد ندوة القاهرة، وعليه فإن الحديث عن السلبيات والتناقضات والاتجاهات المتباينة في غير محله، وقد كان على الكاتب أن يتحرى قبل الخوض في موضوع يجهله جهلا مطلقا خاصة إذا علمنا أن ثلاثين من جملة الأعضاء الأربعة والثلاثين ينتمون إلى حركة واحدة تكونوا في صفوفها وتشبعوا بإيديولوجيتها(6) وبالتالي فإنهم لم يكونوا في حاجة إلى المخابرات المصرية لتسوية مشاكلهم الخاصة حتى لو وجدت.

وفي هذا الفصل، أيضا، تحاملٌ كبير من السيد فتحي الديب على الشهيد عبان رمضان واصفا إياه بنعوت لا علاقة لها بالواقع ومما كتب: " وانويت لأفند ادعاءاته (أي عبان رمضان) ولأضع النقاط على الحروف من بداية التعامل معه ورفاقه في إطار من الصراحة والمواجهة والالتزام بالحقائق بعيدا عن أسلوب المراوغة والمناورة والتلاعب بالألفاظ التي أجادها ويجيدها كل من تخصصوا في العمل السياسي من أمثاله"(7).

ولو كان السيد فتحي الديب، كما يزعم، ملما " بكل صغيرة وكبيرة سواء في مجال التحضير للكفاح المسلح أو التنسيق بين كافة المناطق الجزائرية"(8)، لما فاته أن الشهيد عبان رمضان لم يكن سياسيا محترفا ولا ممن يمكن اتهامه بالمراوغة والمناورة والتلاعب بالألفاظ. فرفاق المعركة، بدون استثناء، يعيبون عليه عكس ذلك تماما.

فهم يقولون إنه لم يكن يستعمل سوى لغة النضال والصراحة ولم يكن ممن يتنازلون عن المبادئ أو يضعفون ويتراجعون أمام المخاطر، بل أنه كان قدوة ومثالا يحتذي في الشجاعة والمقاومة والتحمل عندما ألقي عليه القبض سنة 1950 في إطار ما اصطلح على تسميته بالمؤامرة. ولقد كان ذلك من سماته البارزة التي كلفته أنواعا من التعذيب وجعلته يحظى باحترام مسؤوليه وفي مقدمتهم الرئيس مصالي الحاج نفسه الذي كان يستغل جميع الفرص للتنويه بمواقفه وسلوكاته النضالية، كما أنه، رغم أسلوبه المباشر في التعامل مع الناس، كان محبوبا من طرف المناضلين العاملين في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

ولو كان عبان رمضان سياسيا محترفا يمارس النفاق والمراوغة لما دخل في صراع مع رفاقه ورضي بالبقاء خارج الوطن بعيدا عن ميدان المعركة، لكنه كان يدرك مدى أهمية تواجد القائد في أوساط الجيش، ولذلك رفض أن تتمركز لجنة التنسيق والتنفيذ خارج الجزائر، وراح يدعو للعودة إلى البلاد مباشرة بعد انتهاء أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية(9)، والإلحاح على تلك الدعوة والذي اعتبر مشاغبة وكلفه الحياة في نهاية الأمر.

أما عندما يرجع الدارس إلى الحقيقة، فإنه يرفض تقسيم القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني إلى سياسيين وعسكريين.

وإن الذين يفصلون ذلك إنما يهدفون إلى إيجاد أسباب التناقض السلبي والصراع المرضي بين الأشقاء. ومما لا شك فيه أن غير الجزائريين هم الذين أوجدوا مصطلح السياسي والعسكري بالنسبة لإطارات الثورة الجزائرية الذين هم في الواقع، أبناء تنظيم واحد تم تكوينهم في مدرسة واحدة من أجل تحقيق هدف واحد هو استرجاع الاستقلال الوطني. ونعني بغير الجزائريين المؤرخين الفرنسيين خاصة وهم لا يعتمدون في تقسيمهم على أي منطق بل إنهم يعتبرون كل مثقف سياسي بينما يحشرون غير المتعلمين في صفوف العسكريين، ولتثبيت ما نقول نتوقف عند عبان رمضان وابن يوسف بن خدة وسعد دحلب وابراهيم مزهودي فهؤلاء القادة الأربعة يذكرون في عداد السياسيين لكنهم كانوا، داخل التراب الوطني، يخوضون

المعركة المسلحة تماما مثل غيرهم ممن يوصفون بالعسكريين. فالسيد ابراهيم مزهودي كان رائدا وواحدا من نواب الشهيد زيغود يوسف قائد الولاية الثانية. أما الثلاثة الآخرون فقد كانوا إلى جانب الشهيد العربي بن المهيدي، هم قادة معركة الجزائر.

وفوق كل اعتبار، ودون الدخول في كثير من التفاصيل لابد من الإشارة إلى أن القائد الثوري يجب أن يكون عسكريا وسياسيا في آن واحد. وبالنسبة للثورة الجزائرية، فإن قيادتها العليا لم تكن مشتملة على خريجين من الكليات الحربية وآخرين من المعاهد السياسية، بل أن جميع أعضائها، أو أغلبيتهم على الأقل، قد تخرجوا من مدرسة النضال في سبيل تقويض أركان الاستعمار وتحرير البلاد.

الهوامش

(1)- فتحي الديب، ص: 343

(2)- اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ لأول مرة خارج التراب الوطني يوم 1957/07/12 بضواحي مدينة تونس (أنظر محاضر المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني).

(3)- فتحي الديب، ص: 343 ذكر المؤلف أن أوعمران كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ.

(4)- نفس المصدر.

(5)- فتحي الديب، ص: 343.

(6)- نعني بالحركة: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. أما أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين توقفوا عن النشاط خلال الأشهر الستة التي تلت انعقاد مؤتمر وادي الصومام فهم: العربي بن المهيدي، ومراد ديدوش، ويوسف زيغود وعلي ملاح الذين استشهدوا، ثم بوضياف ومحمد خيضر وأحمد بن بله وحسين آيت أحمد ورابح بيطاط.

(7)- فتحي الديب، ص: 349

(8)- نفس المصدر، ص: 348.

(9)- شارك في أشغال تلك الدورة واحد وعشرون عضوا هم: عبان رمضان، عباس فرحات، ابن يوسف بن خدة، عمار بوقلاز، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوالصوف، محمد الصديق بن يحي، سعد دحلب، صادق دهيلس، محمود شريف، أحمد فرانسيس، بلقاسم كريم، طيب الثعالبي، ابراهيم مزهودي، توفيق المدني، محمد الأمين دباغين، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران، محمد يزيد.

قصة "أتوس"

أورد السيد فتحي الديب في كتابه مايلي: "اتخذ اسم أتــوس" شــهرة دوليــة واعتبرتها الحكومة الفرنسية السلاح الخطير والهام الذي ستدين به ثورة 23 جوليت وقيادتها بالتدخل في شؤون شمال إفريقيا ودعم ثورة التحرير الجزائرية. ونظرا لما ترتب على وقوع هذا المركب في يد السلطات الفرنسية من اتخاذهم لهـا وسيلة تشهير ضد جمال عبد الناصر والحكومة المصرية بهيئة الأمم، ومبررا التـآمر مـع بريطانيا وإسرائيل في عدوانهم الغادر الثلاثي على مصر عام 1956، رأيت أن أتناول مغامرة أتوس بالتفصيل لأوضح كافة الحقائق التي صاحبت استخدامها لأول مرة في عمليات تهريب السلاح"[1].

صحيح أن موضوع الباخرة "أتوس" يستحق التوقف عنده مليا، لكن ليس لما ترتب عن وقوعه في الأسر من حصول السلطات الفرنسية على دليل يثبت دعـم الرئيس عبد الناصر لثورة التحرير الجزائرية وإنما لإجلاء الغموض الـذي أحـاط بالظروف التي جعلت الباخرة المذكورة تسقط في قبضة العدو.

فالحكومة الفرنسية لم تكن في حاجة إلى دليل مادي أكثر مما هو متوفر لـديها للاقتناع بوقوف مصر إلى جانب الثورة الجزائرية، كما أنها لم تكن في حاجـة إلى أسر باخرة محملة بالسلاح للتشهير بالسلطات المصرية ولإقناع الرأي العام العـالمي بذلك. لقد كانت السلطات الاستعمارية في الجزائر وفي فرنسا قد نشـرت علـى أعمدة الصحافة بمختلف اتجاهاتها ومشاربها، بيانات متعددة تؤكد فيها أن "التمرد" الذي شمل جهات كثيرة من التراب الجزائري قد تم التخطيط له في القـاهرة. وفي ذلك السيـاق، ذهبت بعض الجرائد إلى اختلاق الروايـات وصـنع الأحـداث للتدليل على تورط مصر خاصـة والمشرق العـربي بصـفة عامـة في تغذيـة "الإرهـاب" في الجزائر.

ولو كانت فرنسا في حاجة إلى دليل مادي على مساندة مصر لثـورة نـوفمبر لكفاها تسجيل الحصص التحريضية التي كانت تبثها إذاعة صوت العـرب مـن

القاهرة وكذلك وجود مندوبية قارة لجبهة التحرير الوطني في العاصمة المصرية. ومما لاشك فيه أن المخابرات الفرنسية المدعومة من طرف المخابرات الإسرائيلية كانت تعرف كل شيء عن تحركات القادة الجزائريين في مصر وعــن ســائر علاقتــهم بالسلطات المصرية التي لابد أنها كانت مخروقة بطريقة أو بأخرى.

إذن، فوقوع "أتوس" في قبضة البحرية العسكرية الفرنسية لم يكــن في نظرنــا، دليلا للتشهير بالحكومة المصرية في هيئة الأمم المتحدة، بقدر مــا كــان مصــدرا لتساؤلات محيرة حول تهيئة الباخرة وشحنها وظروف سقوطها في الأسر.

أما التساؤل الأول فيتعلق بتعرض السيد فرحات عباس لهذا الموضوع إذ يؤكــد أن خبر احتجاز الباخرة لم يدهشه كما أنه لم يدهش رفاقه الذين كانوا يرافقونــه أثناء تأدية مهمته الإعلامية بالبيرو، والسبب في ذلك، يقول الكاتب "إنما يرجــع لكون السيد فتحي الديب قد تعمد توظيف عميل فرنسي للإشراف على الجهــاز اللاسلكي، وقد فعل ذلك ترضية للمخابرات الفرنسية التي ظلت تتابع تنقل الباخرة بانتظام منذ أن غادرت ميناء الإسكندرية"[2].

إن فرحات عباس لم يذكر المصادر التي اعتمد عليها في نقل هذا الخبر لكننا من ناحية أخرى لا نستطيع تكذيبه لأننا لا نرى لماذا يفتري على رجل كان يحظى بثقة السلطات المصرية العليا التي أسندت له مهمة مساعدة ممثلي جبهة التحرير الــوطني على إيجاد الأسلحة وجلبها إلى داخل الجزائر. وعندما يقلب الدارس الموضوع من جميع جوانبه، وعلى الرغم من عدم وجود مصادر الخبر فإننا لا نستبعد الصــدق على اتهامات السيد فرحات عباس لأن الأخذ والعطاء والبيع والشراء عملة متداولة بكثرة في سلوكات وتصرفات رجال المخابرات.

ويتعلق التساؤل الثاني بموقف السيد فتحي الديب من استقلالية

ابن بله في عملية شراء الباخرة "أتوس" وهو موقف غريب جدا لأنه يهدف إلى تقديم ممثل جبهة التحرير الوطني كرجل قاصر ليس له حق التصــرف في شــؤونه الخاصة ما لم يحصل على ترخيص. ونظرا إلى أن ابن بله خالف القاعدة، وأقــدم على شراء الباخرة المذكورة فإنه تعرض إلى لوم كبير نستخلصه من قول الكاتب:

"قبلت مبدأ استخدام أتوس مبدئيا لنقل الشحنة العاشرة لوهران مع تحميل ابن بله لكافة المسؤولية والأخطار التي ستتعرض لها هذه الشحنة، واحتفظت لنفسي بحق اتخاذ كافة إجراءات الأمن على البر وفي البحر وعلى المركــب "أتــوس" دون أي تدخل من ابن بله أو إبراهيم النيال تأمينــا لســرية المهمــة في مواجهــة كافــة الاحتمالات المنتظرة"[3].

إن هذه الأسطر الأخيرة تتضمن تناقضا صارخا. فمن جهة يقول السيد فتحــي الديب إنه حمل ابن بله "كافة المسؤولية والأخطار التي ستتعرض لها هذه الشــحنة العاشرة" ومن جهة ثانية يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ "كافة إجراءات الأمن على الــبر وفي البحر وعلى المركب أتوس دون أي تدخل من ابن بله أو إبراهيم النيال، تأمينا لسرية المهمة في مواجهة كافة الاحتمالات المنتظرة". أما المنطق فيريــد أن الــذي يتخذ إجراءات الأمن بجميع أنواعه وأشكالــه يكــون مسؤولا عمــا يحدث للشيء المؤمــن.

وبالنسبة للتساؤل الثالث، فإنه يتعلق بإبراهيم النيال الذي اشتريت الباخرة باسمه، فالسيد فتحي الديب يذكر أنه تخوف منه من البداية واعترض على إشراكه في تهيئة الشحنة، وبمجرد وصوله إلى الإسكندرية وضع "تحت الرقابة المستمرة للتعرف على أي تحرك مشبوه له"[4]، وعندما حان وقت تنفيذ الخطة أحضر إلى الميناء "ووضعناه بمكتب أمين عفت لضمان عدم اتصاله بالخارج وقد لاحظنا ما انتابه من اضطراب شديد ومطالبته بمنح ساعتين لقضاء بعض احتياجاته الشخصية ورفضت السماح له بالخروج، الأمر الذي أكد له شكوكي في نواياه وأخضعه للأمر الواقع لعلمه بعدم تساهلي معه إذا حاول القيام بأي تلاعب لسابق حسابي العسير معه خلال مأمورية اليخت "دينا"[5].

إن هذا السيناريو مرفوض في مجمله لأن السيد فتحي الديب نسي أنه ذكــر في نفس الموضوع أنه أمر ابن بله بتكليف إبراهيم النيال بتسجيل اسم القبطان الــذي اختير لقيادة "أتوس" لدى مصالح القنصلية البريطانية في الإسكندرية "للاحتفــاظ بجنسيتها البريطانية وعلمها البريطاني"[6] ولو أن النيال كان من غير الموثوق بهم فإن

إرساله إلى القنصلية الإنكليزية يكفي لتمكينه من الاتصال بمن يريد خاصة إذا علمنا أن بريطانيا وفرنسا كانتا، في تلك الفترة، بالذات، تحضران لضرب الثورة المصرية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن إبراهيم النيال قد جرب عندما صاحب "دينا"[7] التي وصلت في أمان إلى مرساها المحدد لها وأفرغت شحنتها ووصل على متنها عدد من الضباط الجزائريين من بينهم ذلك الذي سيصبح: العقيد هواري بومدين. إذن، فمحاولة إلصاق تهمة الخيانة بالنيال غير مقبولة ولابد من البحث عن الخائن في مكان آخر.

وهناك ملاحظة أخرى تتعلق بإبراهيم النيال ومن شأنها تبرئة ساحته نهائيا، وتتمثل في سؤال يطرح نفسه بإلحاح لمعرفة كيف أن السيد فتحي الديب الذي لم يرتح للنيال منذ البداية يختار طاقم المركب بمعرفته ثم يقول إنه أصدر أوامره "الصريحة لقائد المجموعة الجزائرية (المصاحبة للمركب) بتفجير أتوس فور شعوره بأي أخطار تهدد سلامة وصول الشحنة لهدفها أو في حالة تعرضها للهجوم من جانب البحرية الفرنسية للاستيلاء عليها أو في حالة شعوره وإخوانه بأية بادرة خيانة من إبراهيم النيال"[8].

ومن خلال قراءة متأنية للفصل الخامس من الباب الرابع للكتاب نتنتهي إلى أن السيد فتحي الديب هو الذي اختار بنفسه أو بواسطة مساعديه المقربين ربان الباخرة ومهندس المركب وبحار الضمان وكلهم يونانيون ومن بينهم المسمى نيكولا كوكا فيسيس الذي قال عنه السيد فرحات عباس "إنه واحد من رجال المخابرات الفرنسية"[9]. وسواء كان فتحي الديب يعرف ذلك أو يجهله فإن مسئوليته تبقى قائمة لأنه ضابط سام في المخابرات المصرية وخبرته الواسعة في الميدان لا تسمح له بإسناد مسؤولية اللاسلكي وأمن الباخرة لعناصر لا تكون موثوقة مائة في المائة.

ودائما حول هذه الباخرة، فإن السيد فتحي الديب يذكر في أماكن متعددة أنها نقلت الشحنة العاشرة من الأسلحة الموجهة إلى جبهة وهران، لكنه يسرد المقابلة التي دارت بينه وبين الرئيس عبد الناصر الذي استدعاه على إثر إذاعة نبأ استيلاء الفرنسيين على "أتوس" يقول بالحرف الواحد: إن الرئيس قال لي: "دي أول مركب تتمسك من ثمانية مراكب"[10].

إن الأسئلة ما تزال حول الباخرة "أتوس" لكننا لا نستطيع السكوت على واحد له أهميته البالغة وهو يتعلق بجنسية المركب وعلمه. فالسيد فتحي الديب يذكر أنه أسند إلى ابن بله مهمة تكليف إبراهيم النيال بتسجيل أتوس لدى القنصلية الإنكليزية حتى " تحتفظ بجنسيتها البريطانية وعلمها البريطاني"[11]، فإذا كان ذلك صحيحا، كيف نفسر ما جاء في الوثائق الرسمية الفرنسية من أن "أتوس" كانت مبحرة بجنسية سودانية وبعلم سوداني[12]؟

وأخيرا، هناك نقطة لم تسلط عليها الأضواء الكاشفة ولم يتعرض لها أحد بما يمكن أن يجلي عنها الغموض ومن يدري، لعل فيها يكمن سر قد يساعد الدارس على اكتشاف مفاتيح اللغز المحير. هذه النقطة تتعلق بالمركب نفسه، فالسيد فتحي الديب يقول، وقوله حق، إن "أتوس" كانت تعرف باسم سانت بريفلز، وكان يمتلكها المدعو البريس البريطاني الجنسية والذي أوكل المدعو "ستيورت سوتر" البريطاني الجنسية، أيضا، كي يبيعها لمشتر باسم أحمد ابن بله وهو إبراهيم النيال"[13].

إن في هذه المعلومات تناقضا ليس ثمة ما يبرره. فمن جهة رأينا كيف أن السيد فتحي الديب أمر ابن بله بتكليف إبراهيم النيال التوجه إلى القنصلية الإنكليزية قصد تسجيل المركب لديها من أجل الاحتفاظ لها بالجنسية وبالعلم البريطانيين، وذلك لتجنيبها جميع أنواع الشبهات ومنع الرقيب الفرنسي من الاشتغال بها في أعالي البحر الأبيض المتوسط، ومن جهة ثانية، فإن المرء لا يجد تفسيرا لقيام نفس السيد فتحي الديب باستبدال اسم سانت بريفلز الإنكليزي بأتوس اليوناني وإسناد مهام القيادة والأمن والاتصال السلكي واللاسلكي إلى أشخاص يونانيين، ومن جهة ثانية فإنني شخصيا لم أجد ما يبرر اختيار اسم أتوس الذي هو جبل يتربع على جزيرة يونانية صغيرة تتمتع بنوع من الاستقلال نظرا لاشتمالها على عشرات الأديرة الأرتودوكسية. إن هذا الاسم، في عرض البحر، يلفت الانتباه ويثير الفضول ولا يساعد على مرور المركب دون التعرض لتفتيش الدوريات البحرية الفرنسية.

وفي سنة أربع وثمانين وتسعمائة وألف صدر عن دار النشر "بقماليون" في باريس كتاب للسيد بيارمونتانيان تحت عنوان:
"حرب الجزائر، أصل مأساة وتشابكها"، وقد جاء في صفحته الثالثة والتسعين بعد المائة مايلي:" في يوم 16-10-1956 وفي مقابل السواحل الوهرانية وقع احتجاز مركب "أتوس" وهو كاسحة ألغام قديمة بدأت متابعتها منذ أن غادرت ميناء الإسكندرية". إن في هذا الكلام ما يدعم قول السيد فرحات عباس المذكور أعلاه خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ملاحظة السيد ايف كوريار التي أورد فيها أنه التقى بالمهندس اللاسلكي نيكولاكوكا فيبيس في أديس أبابا عاصمة الحبشة سنة 1966، وأن هذا الأخير أكد له انتماءه للمخابرات الفرنسية وأن مصالح جبهة التحرير الوطني قد علمت بالدور الذي قام به فطاردته حتى لجأ إلى إفريقيا الجنوبية[14].

الهوامش

(1)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 251.

(2)- فرحات عباس، تشريح حرب، ص: 184.

(3)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 252.

(4)- نفس المصدر، ص: 253.

(5)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 256.

(6)- نفس المصدر، ص: 254.

(7)- كان ذلك في شهر مارس سنة 1955.

(8)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 257.

(9)- فرحات عباس، ص: 184.

(10)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 259.

(11)- نفس المصدر، ص: 254.

(12)- اليستر هورن، تاريخ حرب الجزائر، باريس 1980، ص:163.

(13)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 251.

(14)- ايف كوريار، حرب الجزائر، ج الثاني باريس 1969، ص: 405

عن اختطاف الطائرة

لقد أثار السيد فتحي الديب كثيرا من الشكوك حول العديد من النقاط في تاريخ الثورة الجزائرية. من ذلك زعمه أن السيد أحمد بن بلة كان قد أحاطه علما، بتاريخ الخامس من شهر نيسان (أفريل) سنة 1954 أن مجموعة الشباب الثوار قسموا الجزائر إلى ستة قطاعات هي:

- قطاع الأوراس ويضم خمس مناطق وعدد المجاهدين به 550 تتوفر لـــديهم 200 بندقية إيطالية وبنادق صيد. قائد القطاع هو: مصطفى بن بولعيد.

- قطاع شمال قسنطينة ويضم أربع مناطق وعدد المجاهدين به 530 تتوفر لديهم 60 بندقية فقط. قائد القطاع هو: ديدوش مراد.

- قطاع بلاد القبائل ويضم ست مناطق وعدد المجاهدين به 570 تتوفر لـــديهم 88 بندقية و45 مسدسا. قائد القطاع هو بلقاسم كريم.

- قطاع القبائل الصغرى والمناطق المحيطة بالعاصمة ويضم خمس منـــاطق وعـــدد المجاهدين به 238 تتوفر لديهم 15 رشاشا خفيفـــا فقط. قائـــد القطـــاع هـــو رابح بيطاط.

- قطاع وهران ويضم خمس مناطق وعدد المجاهدين به 400 تتوفر لديهم 10 بنادق فقط. قائد القطاع هو بن مهيدي العربي.

- منطقة الجنوب الصحراوي وتضم ثلاث مناطق وعدد المجاهدين بهـــا 75 تتـــوفر لديهم 10 بنادق فقط. قائد المنطقة هو الملازم الثاني الحاج العربي.

معنى ذلك، بكل بساطة، أن كل المعلومات المتوفرة لدينا، اليوم، حول كثير من الحقائق التاريخية، مغلوطة أو هي مزيفة. لأن أحمد بن بلة، لكي يســـتطيع إخبـــار السيد فتحي الديب بالكيفية المسطورة، لابد أنه التقى أعضاء القيادة السداســـية في شهر مارس 1954 على الأقل. لكن مثل هذا الاحتمال غير وارد لأن اللجنة الثورية للوحدة والعمل هي التي تأسست في ذلك التاريخ وإن فشـــلها في تأديـــة مهمـــة

المصالحة داخل حزب الشعب الجزائري، وإعداد الشروط اللازمة للانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح هو الذي أدى، في نهاية شهر جوان (حزيران) من نفس السنة، إلى اجتماع الاثنين والعشرين الذي انبثقت عنه القيادة الخماسية.

أما القيادة السداسية، فإنها لم تتشكل إلا في اليوم الثالث من شهر جويلية، وذلك يعني أن الحديث عن بلقاسم كريم كقائد لمنطقة القبائل يكون من باب العلم بالغيب، خاصة وأن القيادة الخماسية كانت عازمة على أن تجعل من تلك المنطقة واحدة من نواحي المنطقة الرابعة. ولقد ظل ديدوش مراد متمسكا بتلك الفكرة، وعندما تقرر بالأغلبية فصلها وإسناد قيادتها للسيد بلقاسم كريم، فإن ديدوش مراد طلب الانتقال إلى المنطقة الثانية على سبيل الاحتجاج.

ومن جهة أخرى، فإن الجزائر، عشية أول نوفمبر 1954، لم تقسم إلى قطاعات يشتمل كل واحد منها على مجموعة من المناطق، بل قسمت إلى مناطق يشمل كل منها عددا من النواحي. وفيما بعد، وعلى إثر انعقاد مؤتمر وادي الصومام، تحولت المنطقة إلى ولاية تضم عددا من المناطق على أن تنقسم هذه الأخيرة إلى نواحي والناحية إلى أقسام.

على هذا الاساس، نعتقد أن السيد فتحي الديب قد نقل معلوماته عن بعض المصادر التي عالجت الموضوع، ثم نسب العملية إلى السيد أحمد بن بلة وهو إجراء لا علاقة له بالتاريخ.

ومن جملة الموضوعات التي خصص لها حيز كبير في الكتاب، تجدر الإشارة، كذلك، إلى قضية اختطاف الطائرة التابعة للخطوط الجوية الملكية المغربية التي كانت تقل أربعة من القيادة التساعية للثورة وهم، حسب أقدميتهم في صفوف حزب الشعب الجزائري السادة: محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف وأحمد بن بلة.

إن العنوان الذي خصصه السيد فتحي الديب للباب السادس من كتابه لم يكن بريئا، بل يحمل في طياته توجها صارخا لتقديم أحمد بن بلة على زملائه، وإن في

ذلك لتدخلا في شؤون الثورة الجزائرية تدخلا سلبيا لأنه لا يفيد الكفاح المسلح، لكنه يخلق الانقسام الذي يولد الضعف وبالتالي يسهل مهمة القوات الاستعمارية، كما أن فيه تزييفا للتاريخ لا بد من تصحيحه. أما عنوان الباب فهو "اختطاف بن بللا وزملائه، نقطة تحول تاريخي في مسيرة ثورة الجزائر". وأما ملاحظاتنا التصحيحية فنسردها على النحو التالي:

1 - لقد سبق للسيد فتحي الديب في نفس الكتاب، وبالذات في الفصل الثاني من الباب الأول أن تعرض لتوزيع المهام بين القياديين في الثورة. وقد جاء في ذلك الفصل أن رأي القيادة الجزائرية استقر على تعيين المناضل محمد بوضياف كضابط اتصال مسؤول عن ربط كافة القيادات بعضها ببعض وربطها بمندوبية الخارج وذلك بالاضافة إلى مسئوليته في تهريب السلاح إلى المنطقة الغربية، على أن يكون مقره متنقلا ما بين اسبانيا ومراكش الاسبانية والحدود الجزائرية"[1] معنى ذلك أن محمد بوضياف، بموافقة سائر أعضاء القيادة، كان هو منسق الثورة حتى لا نقول قائدها. وقد كان بوضياف داخل الطائرة المختطفة، واحتراما للمنطق كان من المفروض أن يكتب السيد فتحي الديب: اختطاف محمد بوضياف وزملائه. وتطبيقا لمبدإ القيادة الجماعية الذي تبنته الثورة، منذ اندلاعها، كان ينبغي أن يقال: اختطاف أربعة من قادة الثورة الجزائرية.

إن فتحي الديب باختياره: "اختطاف بن بللا وزملائه كان مغرضا ومتعمدا التزييف الذي لم يكن من شأنه خدمة الثورة الجزائرية، كما أنه لم يكن صادقا مع نفسه عندما قال في التمهيد: ولذلك فإن استجابتي لنداء الضمير تلزمني بوضع كل الحقائق المجردة أمام أبناء الشعب العربي باعتبارهم أصحاب الحق الطبيعي والمشروع في الحصول على المعرفة والتقييم ومن ثمة هم الحكم الأول والأخير بلا منازع"[2].

فهل من الحقائق المجردة أن يكون الرئيس مرؤوسا والمسؤول مسؤولا عليه؟ وهل من الحقائق المجردة أن يسكت عن ذكر اسمي محمد خيضر وحسين آيت أحمد في الحديث عن توزيع المهام بين الأعضاء القياديين؟.

2 - يذكر السيد فتحي الديب، في نفس المصدر، أن ابن بلة قال له: "إن القيادة قد عينته مسؤولا عن الثورة خارج الجزائر، متنقلا بين مختلف العواصم مع التركيز على القاهرة، وتتركز مهمته الرئيسية على توفير السلاح والمال اللازم لتزويد الكفاح المسلح باحتياجاته"[3].

فحتى إذا سلمنا بصحة هذا الكلام وأحجمنا عن مناقشته، فإننا لا نجد فيه ما يبرر موقف فتحي الديب من ضرورة احترام السلم التصاعدي الذي أقرته جبهة التحرير الوطني، اللهم إلا إذا أرهفنا السمع للقائلين: إن المخابرات المصرية قد عملت بشتى الوسائل على تقسيم مندوبية الثورة الجزائرية في الخارج حتى تتسنى لها السيطرة عليها ومن خلالها على ثورة التحرير بكاملها.

3 - يذكر السيد فتحي الديب أنه التقى بابن بلة، لأول مرة، في اليوم الخامس من شهر أفريل سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف، وأن ذلك كان بواسطة محمد خيضر الذي فضل عدم حضور اللقاء بينهما[4].

وفي اليوم السادس من نفس الشهر، يقول الكاتب، أطلعه ابن بلة على تنظيم جيش التحرير الوطني وأخبره أن الجزائر قد قسمت إلى ست قطاعات موزعة على القادة المعروفين زائد الحاج العربي (ملازم ثان) لقيادة منطقة الجنوب الصحراوي[5] كما أنه أفاده بحقيقة الامكانيات البشرية والعتاد الحربي الذي تتوفر عليه الثورة كما وقعت الاشارة إلى ذلك في الصفحات السابقة.

إن هذه المعلومات تكاد تكون كلها صحيحة[6]، ومن الممكن أن يكون للكاتب قد استقاها من السيد احمد بن بلة لكن بعد اندلاع الثورة لا قبلها. أما تاريخ السادس أفريل فمردود عليه لأن تنظيم البلاد وتوزيع المهام على النحو المذكور لم يتقررا الا بعد اجتماع الاثنين والعشرين في نهاية شهر جوان.

ظروف وملابسات ما قبل المؤامرة:

تحت هذا العنوان الفرعي يذكر السيد فتحي الديب ان الدكتور محمد الأمين دباغين وصل مفوضا عن عبان رمضان الى القاهرة بينما كنا منهمكين في عملية المركب أتوس. وكان الدكتور مكلفا لمواجهة بن بلة بالاتهامات التي قررها عبان في مؤتمر وادي الصومام للتوجه إلى أحمد ومطالبته بالرد عليها[7].

فقراءة هذه الأسطر توحي لنا أن الدكتور دباغين وصل إلى القاهرة بعد انعقاد مؤتمر وادي الصومام وهذا غير صحيح، لأن الرجل حط رحاله بمصر مع نهاية عام خمسة وخمسين، ولم يذهب إليها إلا بالحاح من السادة محمد العربي بن المهيدي وكريم بلقاسم وعبان رمضان في النهاية.

ويؤكد قولنا هذا السيد فرحات عباس الذي وصل إلى القاهرة في شهر أفريل سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف والذي جاء في كتابه: "لقد كانت مندوبية الخارج حسنة التنظيم... وكان الدكتور الأمين دباغين، رغم نزعته التشاؤمية وطابعه القلق، يسير بذكاء وسلطان المكتب المركزي في القاهرة".

وقصة الدكتور دباغين مع القاهرة ليست جديدة. فأعضاء المندوبية، هناك، كانوا يطالبون به مسؤولا عليهم قبل تكوين جبهة التحرير الوطني، وظلت الرسائل توجه إليه ثم إلى عبان وكريم بلقاسم حتى سافر واضعا شرطا أساسيا تعينه رسميا من طرف قيادة وطنية. ولم يكن الشرط مانعا من القيام بواجباته النضالية، ولذلك فإنه أبلى بلاء حسنا في مجالات الدعاية والتنظيم والتنسيق.

وبعد انعقاد مؤتمر وادي الصومام واجماع المشاركين فيه على تعيينه مسؤولا أولا عن مندوبية الخارج لجبهة التحرير الوطني، وبعد ما كتبه كل أفراد المندوبية من طرف عبان قصد إطلاعهم على ذلك ودعوتهم للعمل على تسهيل مهام المسؤول الجديد، طفا الصراع على السطح وراح أحمد بن بلة يعد لمؤتمر جديد يلغي بعض القرارات الصادرة عن وادي الصومام، ولسنا ندري كيف كان يكون الأمر لو لم تختطف الطائرة التي كانت تنقل المجموعة من الرباط إلى تونس خاصة وأن مؤتمر

وادي الصومام قد أبعد عمليا من القيادة التنفيذية العليا كلا من محمد بوضياف ومحمد خيضر وحسين ايت أحمد واحمد بن بلة.

لقد كان إبعاد هؤلاء القادة مبنيا على احترام مبدأ، أي أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري اللذين أقرهما مؤتمر وادي الصومام، وعلى ما جاء في التقرير الشفاهي الذي قدمه الشهيد العربي بن مهيدي من أعضاء المندوبية في الخارج أخلّوا بواجبهم، وأن محمد بوضياف كان مكلفا بالتنسيق لكنه لم يعد إلى الجزائر منذ أن غادرها في نهاية أكتوبر سنة أربع وخمسين، وبدلا من أن يسعى لعقد الندوة الوطنية التي كان مقررا عقدها في شهر جانفي عام خمسة وخمسين فإنه احترف الأسفار بدون فائدة[9].

ان فتحي الديب لم يكن يعرف من حقيقة الصراع القائم بين أعضاء القيادة الجزائرية الا ما كان يصله عن طريق السيد احمد بن بلة، وبالطبع فان هذا الأخير لم يكن يقضي له بكل شيء، ولذلك فان تحليله لكثير من القضايا يأتي ناقصا كما أن تقييمه للأحداث التي حاول معالجتها تاريخيا لم يكن موضوعيا وجاء في كثير من الأحيان بعيدا كل البعد عن الحقيقة.

وهناك حالات يكون فتحي الديب مطلعا عليها كما ينبغي، لكنه يتعمد فيها تزييف التاريخ لتغطية بعض نواقض ثورة جويلية وتقصيرها لأسباب مختلفة تجاه ثورة نوفمبر. فعلى سبيل المثال يورد أنّ "تمادي الدكتور الأمين وفي مغالاته، بل واصراره على موقفه المتسم بالتجني الواضح وعدم الرغبة في تفهم حقائق الواقع الذي نعايشه، وتجاهله للمشاق والتضحيات التي قدمتها وتقدمها ثورة مصر من قوت شعب مصر وعلى حساب احتياجاته، دفعتني الى تغيير سلوكي الهادي المضياف، وبادرت بمواجهته بالرد على اتهاماته وبنفس قسوته في التعبير لأفند افتراءاته وهاجمت تقاعسهم واهمالهم في مساعدتنا على سحب السلاح والذخيرة المكدسة على الحدود، وعدم رغبة القيادة بالداخل في حمل أية مشاق أو تضحيات[10]."إن فتحي الديب، ليهاجم الدكتور دباغين، قد وضع في الواجهة التضحيات المقدمة من طرفه شخصيا ومن طرف الحكومة المصرية وهي في الحقيقة

شيء واحد وليس ثمة عاقل يستطيع التنكر لجميل مصر على جبهة التحرير الوطني طيلة سنوات الكفاح المسلح. لكن هناك أشياء ينبغي أن نسميها بأسمائها وهناك واقع يجب أن نواجهه عاريا اذ أردنا تجاوز سلبياته وتوظيف ايجابياته لإيجاد ما هو أفضل. وفي هذا الصدد ينبغي التوقف بدون أدنى عقدة عند النقاط التالية:

1- ان السيد فتحي الديب يعلم علم اليقين أن زيارة بينو وزير خارجية فرنسا لمصر، في شهر مارس سنة ست وخمسين، قد مهد لها أمر رسمي بتوقيف الحصة المخصصة للجزائر في اذاعة صوت العرب. ولقد ظل الأمر ساري المفعول أسابيع كثيرة ولم يكن من شأنه إقناع ممثلي جبهة التحرير الوطني بجدوى الضرورة التي جعلت سلطات مصر الرسمية تلجأ اليه.

2- ان السيد فتحي الديب كان مطلعا على رسائل عبان لابن بلة وأجوبة هذا الأخير عليها، وكان يعرف أن بن بلة اعترف لقادة الثورة في الداخل بعدم قدرته على جمع الأموال المطلوبة وتوفير الأسلحة الذخيرة اللازمة الأمر الذي جعل عبان يكتب في شهر مارس سنة ست وخمسين إلى أعضاء المندوبية قائلا": إذا كنتم لا تستطيعون فعل أي شيء في الخارج، فعليكم أن ترجعوا لتستشهدوا معنا. تعالوا تخوضون المعركة. وان لم تفعلوا فاعتبروا أنفسكم خونة[14]".

3- لم يكن يخفى على السيد فتحي الديب أن اجتماعا انعقد في بيت السيد محمد خيضر بالقاهرة قد ضم السادة: محمد العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد الأمين دباغين وعلي محساس، وخصص لدراسة موضوع التسليح والتمويل. وفي أثناء الاجتماع الذي وقع على إثر وجبة الغذاء يوم

1956/01/21، لاحظ الجميع، باستثناء أحمد بن بلة، أن مندوبية الخارج لم تنجح إلا في المجال الديبلوماسي. واستخلص محمد العربي بن المهيدي أن زكرياء محي الدين، وزير الداخلية المصري في ذلك الحين، غير مطلع كما ينبغي على ما يجري في الجزائر، ولذلك فإن مصر لا يمكن أن تقدم للثورة الجزائرية ما تنتظره منها من مساعدة في مجالات التسليح والتمويل والدعاية.

4- إن السيد فتحي الديب كان يعرف جيدا أن سلطات مصر الرسمية قد أسكتت صوت العرب في اتجاه الجزائر لأن فرنسا قامت، في مقابل ذلك، بشراء محصول القطن المصري، ولقد أعلموا محمد العربي بن المهيدي بذلك ونقل الخبر إلى المؤتمرين في وادي الصومام[12].

5- إن الدكتور محمد الامين دباغين كان ينطلق من كل هذه النقاط في تعامله مع السيد فتحي الديب الذي كان يعتقد أن محدثه يجهل كل شئ عن الحقائق المذكورة أعلاه. وعندما أحس الماجور أن دباغين يعبر عن إرادة قيادة الثورة في الجزائر، فإنه نقل ذلك إلى مسؤولية وراح يعمل، جاهدا، على توظيف الامكانيات المصرية من أجل جلب الاسلحة والذخيرة لجبهة التحرير الوطني. وسوف يظل السؤال مطروحا فيما يخص الاسباب التي كانت تدفع السيد فتحي الديب إلى عدم إطلاع السيد محي الدين زكرياء عن كل المعلومات التي كانت تصله من السيد أحمد بن بلة حول احتياجات الثورة الجزائرية.

6- بعد الاشارة إلى كل ما تقدم، لم يعد ثمة ما يمكن أن يعتمد عليه السيد فتحي الديب للحديث عن غير افتراءاته، لأن الدكتور دباغين لم يهاجم ولم يهتم إلا من منطلق العارف المحقق.

7- لقد كانت الثورة، داخل الجزائر، في أمسّ الحاجة إلى الأسلحة والذخيرة، وكان منتظر من مندوبية جبهة التحرير الوطني في الخارج أن تجلب لها ذلك في أقرب الآجال لكن الأمر لم يكن هينا.

فالثورة المصرية كانت في بداية الطريق وامكانياتها المادية والبشرية لم تكن تسمح لها بالتوفير ذلك ونقله إلى المكان المناسب لتمريره إلى المناطق الحدودية على الأقل. وكانت البلدان العربية، في تلك الأشهر الأولى من بدء عملية الكفاح المسلح، غير قادرة على فهم ما يجري، بالفعل، في القطر الجزائري ولم تكن لديها المعلومات الكافية التي تساعدها على متابعة التطور الميداني الحاصل هناك. أما في أوربا وآسيا وأمريكا، فانه لم يكن من السهل اقناع الأنظمة الحاكمة بوجود غير الجزائر الفرنسية.

ان هذه الأوضاع الحرجة هي التي حتمت على منسق القيادة وقادة الداخل الذين لم يعتقلوا ولم يستشهدوا أن يغادروا مواقعهم في اتجاه الغرب والشرق بحثا عن مصادر التسليح في أي مكان. ولو أن الأسلحة والذخيرة كانت مكدسة على الحدود، على حد تعبير السيد فتحي الديب، لما وقع اعتقال مصطفى بن بو العيد وهو خارج الحدود الجزائرية يبحث عن كيفية لتسليح رجاله الذين أصبح معظمهم يسير أعزلا أو بدون ذخيرة في جبال أوراس المنيعة، ولما اضطر العربي بن المهيدي للتوجه إلى القاهرة في الوقت الذي كان فيه بقاؤه بالجزائر ضرورة ملحة.

ان الحديث، في هذه الحالة، عن تقاعس قادة الداخل واهمالهم وعجزهم عن سحب ما هم في حاجة إليه من أسلحة متراكمة على الحدود يعد ضربا من الهذيان الذين لا يصدقه حتى صغار العقول وحاشا ان يكون قراء السيد فتحي الديب من ذلك النوع.

اللقاء الذي سبق الاختطاف

من المعلوم ان الرئيس الفرنسي قي مولي قد سمح لمجموعة من مساعديه المقربين بفتح خط الحوار مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، وبدأ ذلك على اثر زيارة وزير خارجيته: السيد بينو إلى القاهرة في شهر مارس سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف. وكاد الحوار ان يتحول الى مفاوضات يقودها رسميا عن الجانب الفرنسي السيد كومين نيابة عن الرئيس الفرنسي الذي كان قد عرض على قادة الثورة الجزائرية مشروعا للحل يتكون من ثلاثة مراحل: وقف اطلاق النار- الانتخابات- المحادثات. لكن جبهة التحرير الوطني رفضت ذلك بتاريخ 56/3/23 وعرضت بديلا له: الاعتراف بالأمة الجزائرية المستقلة- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري - وقف اطلاق النار - المفاوضات.

وعلى الرغم من تباعد وجهتي النظر، فان الاتصال ظل قائما بين الطرفين، وقد تم اللقاء الأول بمدينة القاهرة في اليوم الثاني عشر من شهر أفريل سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف، ومثل الجزائر فيه السيد محمد خيضر في حين مثل فرنسا كل من قورس وبقاره. وتلا ذلك لقاءان آخران يومي عشرين وثلاثين من نفس الشهر انضم فيهما الى محمد خيضر كل من السيدين أحمد بن بله ومحمد الأمين دباغين. وفي اليوم الواحد والعشرين من شهر جوليت وقع لقاء رابع في مدينة بلغراد شارك فيه عن الجانب الجزائري السيدان محمد يزيد وأحمد فرانسيس وعن الجانب الفرنسي السيدان كومين ويربو. أما اللقاء الخامس فقد وقع بروما يومي الثاني والثالث من شهر سبتمبر شارك فيه عن الجانب الفرنسي كل من كومين وهيربو وغزال في حين شمل وفد جبهة التحرير الوطني كلا من خيضر يزيد وكيوان بالاضافة إلى أحمد فرانسيس.

في هذه الأثناء كانت هناك تحركات أخرى تجري على مستوى آخر من أجل ايجاد حل ملائم للقضية الجزائرية. طرق هذه المساعي هما جلالة الملك محمد الخامس وفخامة الرئيس حبيب بورقيبة اللذان ضاعفا اتصالاتهما بمندوبية الخارج

لجبهة التحرير الوطني من جهة وبالرئيس الفرنسي قي مولي من جهة ثانية وانتهيا بعد كثير من التشاور إلى ضرورة عقد ندوة ثلاثية في تونس من أجل توحيد وجهات النظر المغاربية وتقديم مشروع حل موحد إلى الحكومة الفرنسية التي يبدو أنها كانت مستعدة للتفاوض. وتقرر أن تنعقد تلك الندوة في نهاية شهر أكتوبر، وأدى هذا القرار إلى جعل متفاوضي روما يتفقون على استئناف لقاءاتهم بعد القمة المغاربية مباشرة .

وفي إطار هذه القمة المغاربية يذكر السيد فتحي الديب ان ابن بلة طلب مقابلة الرئيس عبد الناصر ليطلعه على فحوى الرسالة التي بعثها جلالة ملك المغرب إلى ممثلي جبهة التحرير الوطني من أجل دعوتهم للتشاور حول "أسلوب ومتطلبات حل قضية الجزائر"[13].

وقع طلب المقابلة يوم 10/13 وتم اللقاء على الساعة السابعة من مساء يوم 15 من نفس الشهر.

يقول فتحي الديب:"إن ابن بلة إستفسر عن رأي الرئيس في أنسب الحلول الممكن قبولها من جانبهم.أصرّ الرئيس على عدم قبول أي حل لا يحقق استقلال الشعب الجزائري وعلى أن لا يقل الحل المقترح بأي حال من الأحوال عما حصلت عليه كل من تونس ومراكش مع الإصرار على تحقيق كافة الضمانات التي تؤمن عدم تراجع السلطة الاستعمارية الفرنسية في موقفها أو معاودة التآمر على حرية الشعب الجزائري من جديد،مؤكدا لابن بلة أن وضع الحكومة الفرنسية سيئ جدا ومهتز دوليا واقتصاديا، وأن اصرارهم على موقفهم سيرغم فرنسا على التسليم لهم بالاستقلال[14].

ان السيد أحمد بن بلة لم يعبر حتى الآن عن رأيه حول هذه المقولة لكننا نستبعد أن يكون ذلك قصد حصل بالفعل. أولا، لأن بيان أول نوفمبر قد فصل في الموضوع وحدد الأهداف التي يجب تحقيقها وكذلك الأسلوب الذي يجب إتباعه للوصول إلى ذلك. ولما كان مؤتمر وادي الصومام، فإنه أكد ما جاء في البيان، ونحن نعتبر اتفاقيات أيفيان انتصارا باهرا لأنها حققت ذلك حرفيا ولم تخرج عن

إطاره قيد أنملة. وثانيا، فلأن كل اللقاءات التي تمت في الفترة ما بين مارس وسبتمبر سنة ست وخمسين إنما وقع فيها الالتزام بالمخطط الذي وضعه النداء لتسوية القضية الجزائرية.

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن نصيحة الرئيس عبد الناصر قد تضمنت مقترحا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضته رسميا بتاريخ الخامس والعشرين من شهر فيفري من نفس السنة، ويتعلق المقترح المذكور بقبول ما حصلت عليه كل من تونس ومراكش. فجبهة التحرير الوطني أكدت، يومها، في بيان صحفي ألّا يكون ثمة آكس ليبان جزائري، بل جيناف جزائري"[15]. والمقصود بآكس ليبان هي الطريقة التي تمت بها معالجة المسألة المغربية، أما جيناف فتعني الطريقة التي قادت إلى اعتراف فرنسا باستقلال الفيتنام.

ويرى السيد فتحي الديب أن اختطاف الطائرة المقلة لمجموعة من قادة الثورة الجزائرية هو نتيجة تآمر بين أعلى السلطات في المغرب والحكومة الفرنسية بباريس، ويسند رأيه ذلك إلى معلومات مسبقة لديه "عن ظروف تغيير مكان الاجتماع من تطوان إلى الرباط بعد اجتمع الأمير الحسن بالاخوة الجزائريين[16]". ومن الممكن أيضا، أنه وصل إلى ذلك الاستنتاج من موقف الرئيس جمال عبد الناصر المسبق من ندوة القمة في حد ذاتها، وهو موقف أدلى به للسيد أحمد بن بلة أثناء استقباله قبل مغادرة القاهرة، وفيه تعبير عن عدم اطمئنانه لهذا اللقاء وأحاسيسه بعدم الارتياح لاحتمال تدبير مؤامرة في الخفاء بين بورقيبة والحكومة الفرنسية وعملاء فرنسا بمراكش[17].

إن اتهام المغرب الأقصى وتونس بالتآمر مع فرنسا على الثورة الجزائرية لا أساس له من الصحة، ولا يصدقه إلا من كان يجهل تاريخ الحركة الوطنية في شمال أفريقيا. ولو كان في نية بورقيبة أو محمد الخامس التعاون مع السلطات الفرنسية ضد جبهة التحرير الوطني لما سمحا لهذه الأخيرة باستعمال أراضي البلدين كقواعد خلفية لجيش التحرير الوطني ومراكز عبور لتمرير الأسلحة والذخيرة إلى مختلف المناطق في داخل الجزائر.

ان التمعن في الظروف التي وقع فيها اختطاف الطائرة يؤدي حتما إلى أن هذا الأخير كان مجرد عملية عسكرية أعدت لها المخابرات الفرنسية ونفذتها السلطات الاستعمارية الحاكمة في الجزائر.

لقد كانت المخابرات الفرنسية، سنة ست وخمسين خاصة، تنشط بكيفية غير عادية في كامل التراب المغربي لأن رجال جبهة التحرير الوطني كانوا قد وجدوا في الثكنات الفرنسية والأمريكية هناك مصدرا سخيا للحصول على أنواع مختلفة من الأسلحة والذخيرة التي كانت تنقل بمساعدة الوطنيين المغاربة إلى المراكز الحدودية قصد تمريرها إلى داخل الجزائر .

ونظرا إلى أن التحضير للقمة المغاربية لم يعد سرا على أحد في ذلك الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر، فإن تلك المخابرات قد جعلت من مهامها الرئيسية جمع كل المعلومات الخاصة بالوفد الجزائري الذي قدم من مدريد للتشاور مع جلالة الملك محمد الخامس قبل التوجه إلى تونس، وبالطبع فان المحاضر كانت ترسل إلى الجزائر على عجل قصد استغلالها وتوظيفها فيما يخدم المصلحة الاستعمارية.

ومن خلال برقيات وكالات الأنباء ومحاضر المخابرات المختصة نتجت فكرة الاختطاف لتضع حدا للاتصالات التي صارت رسمية بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية والتي أصبح واضحا أنها وجدت طريقها الصحيح لإنهاء حالة الحرب وتسوية القضية الجزائرية سياسيا خاصة وأنها سوف تجد دفعا كبيرا في أشغال القمة المغاربية المزمع عقدها في تونس[18].

إن السلطات العسكرية في الجزائر، وعلى رأسها الجنرال لوريو والسلطات المدنية، ممثلة في شخص الامين العام للولاية العامة السيد شوصاد، هي التي قررت عملية الاختطاف التي تبناها، حين وقوعها كل من كاتب الدولة، السيد ماكس لوجان، والوزير المقيم السيد روبار لاكوست.

ولقد عملت تلك السلطات بالتنسيق الكامل مع المخابرات الفرنسية في المغرب. أما عن أصابع الاتهام الموجهة لدوائر الامير الحسن، ولي العهد في ذلك الوقت،

فإنها، فقط، من تصورات السيد فتحي الديب، لأن السيد حسين آيت أحمد يذكر أن الأمير الحسن، الذي رافق وفد جبهة التحرير الوطني إلى المطار، كان قد أعطى أوامره لقائد الطائرة كيي يبتعد، كلية عن الاجواء الجزائرية، وأن يحط بمايوركة للتزود بالكيروزان وهو ما فعل[19].

لكن الطاقم كان فرنسيا والطائرة فرنسية وأوامر التوجه إلى الجزائر جاءت إلى مايوركة باسم الحكومة الفرنسية.

ومهما يكن من أمر، فإن السلطات الاستعمارية التي اطلعت، بوسائل متعددة ومختلفة، على نتائج مؤتمر وادي الصومام، كانت تعرف أن المختطفين لم يكونوا هم قادة الثورة الفعليين، بل أعضاء في مندوبية الخارج التي عين على رأسها، رسميا، الدكتور محمد الامين دباغين. ولقد اعترف بذلك السيد حسين آيت أحمد عندما صرح للصحفي الانكليزي السيد برادي الذي كان مرافقا للوفد: "إننا ذاهبون إلى تونس للمشاركة في ندوة من أجل البحث في شروط التفاوض السلمي. إن الفرنسيين يعرقلون هذا المسعى بدون مقابل، لأننا لسنا المسيرين للثورة، بل نحن، فقط، ممثلوها في الخارج"[20].

لكن الذي لم تكن تعرفه تلك السلطات هو أن اختطاف الطائرة واعتقال المجموعة قد شكلا حلا جذريا لمشكل خطير كان يمكن، لو استمر، أن يكون في أساس إجهاض الثورة. ولو أنها كانت تدرك ذلك لما أقدمت على فعلتها ولعملت على تنمية الصراع بين الاشقاء، وساعدت على تحول الخلاف السياسي إلى حرب مدمرة تكفي، وحدها، للقضاء على جبهة التحرير الوطني. لكن العناية الالهية أرادت الخير للشعب الجزائري إذ صيرت اعتقال المجموعة مصدر قوة وظفته لجنة التنسيق والتنفيذ لتحقيق انتصارات ميدانية في المجالين الداخلي والخارجي والسياسي والعسكري على حد سواء.

آثار الاختطاف ونتائجه

وإذا كان الفرنسيون يعرفون المكانة الحقيقية للمختطفين، فإن السيد فتحي الديب، لأسباب غير معروفة، ذكر في كتابه أنهم: "من أقوى العناصر المسيطرة على الكفاح في الداخل والخارج، وأن السلطان وبورقيبة يعتبرانهم عناصر تحمل مبادئ ذات طابع خطير على مستقبلهما"(21).

ومهما يكن من أمر، فإن الاختطاف وقع يوم 1956/10/22، أي بعد شهرين من انعقاد مؤتمر وادي الصومام. وكان القياديون الأربعة غير راضين عن نتائج المؤتمر المذكور، لا لشيء إلا لأنهم لم يشاركوا في أشغاله ولم يدرج اسم أي منهم ضمن قائمة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ. وبالمقابل فإنهم عينوا جميعا أعضاء أساسيين بالمجلس الوطني للثورة الجزائرين ولم يسجل التاريخ أن واحدا منهم رفض ذلك التعيين وقدم استقالته كتعبير عن احتجاجه على كيفية عقد المؤتمر المذكور أوعلى ما أسفرت عنه أشغاله من نتائج ومقررات.

وبعيدا عن كل تواضع، نصب السيد فتحي الديب نفسه مسؤولا أعلى للثورة الجزائرية. وبهذا الصدد يقول: "لقد كانت لخبر الاختطاف آثاره البعيدة على مسيرة الثورة الجزائرية، وتذكرت، على الفور، تحذير الرئيس جمال عبد الناصر لبن بيلا من التآمر الفرنسي عليهم... واتصلت بزميلي عزة لأخبره بما وصلني ولأطالبه بالتفكير هو الآخر في كيفية مواجهة هذه المؤامرة الخسيسة على أن نتقابل في الصباح المبكر بالمكتب لنتبادل الرأي. واتصلت، أيضا، تليفونيا بالسيد توفيق المدني الجزائري الوحيد المتبقى من مسؤولي بعثة الكفاح الجزائري بالقاهرة لأطلب منه نفس الشيء. وتوصلنا نحن الثلاثة إلى رأي واحد وهو وضوح عنصر الخيانة والتآمر من دراسة الظروف التي أحاطت بكافة التحركات السابقة واللاحقة لعملية القرصنة الجوية الفرنسية كما وردت في أخبار وتعليقات وكالات الأنباء المغلفة بغطاء انفراد السلطة الفرنسية بالجزائر بعملية الاختطاف في محاولة خبيثة لتبرئة ساحة الحكومة الفرنسية بباريس".

فالذي يقرأ مثل هذا الإنشاء يظن أن السيد فتحي الديب كان هو الرأس المفكر لجبهة التحرير الوطني وأن هذه الأخيرة كانت تسير من القاهرة بواسطة مندوبية الخارج عامة والسيد أحمد بن بلة بصفة خاصة مع التأكد بأن هذا الأخير إنما كان يأخذ تعليماته حرفيا من المخابرات المصرية.لا وجود للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي كانت الأغلبية الساحقة من أعضائه يعيشون داخل التراب الوطني، ولا أثر للجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت، يومها، متمركزة في العاصمة، وليس ثمة قيادات الولايات والتنظيمات المختلفة التي كانت في ذلك الوقت،قد انتهت من إحكام التخطيط العسكري والسياسي في سائر أنحاء البلاد وفي فرنسا ذاتها.

ويظن القارئ، أيضا، أن السيد أحمد توفيق المدني كان، فعلا، هو "الجزائري الوحيد المتبقى من بعثة الكفاح الجزائري في القاهرة".

لقد كانت الحقيقة غير ما جاء في الكتاب تماما، وكان السيد فتحي الديب يعرف جزءا منها لكنه كان يرفضها بقصد، حينا، وعن جهل أو تعصب أحيانا.

أما عن الرفض المقصود فهناك مسألة التمثيل الخارجي التي كان المؤلف يحيط بجميع جوانبها، إذ أشار، في الصفحة السابعة والأربعين بعد المائتين، إلى أن" اختيار عبان وقع على الدكتور محمد الأمين دباغين، من قادة حزب مصالى الحاج، ليمثل الثورة الجزائرية بالقاهرة بدلا من أحمد بن بيلا وليقوم بالتحقيق في التقصير على أن يحاول اكتساب ثقة القيادة في ثورة 23 يوليو لتأييد ودعم لجنة التنسيق والتنفيذ للسيطرة على مقدرات الكفاح الجزائري في الخارج والداخل".

وكان السيد فتحي الديب يعلم علم اليقين أن الدكتور محمد الأمين دباغين وصل إلى القاهرة قبل حتى أن يصلها قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في شهر أفريل سنة 1956. ففي هذا الصدد كتب السيد فرحات عباس في الصفحة الثمانين بعد المائة من "تشريح حرب"..

"كنت أعرف القاهرة إذ زرتها أول مرة سنة 1953 في عهد الجنرال نجيب .لقد كانت مندوبية الخارج حسنة التنظيم، وكان الدكتور محمد الأمين دباغين يسير بتسلط وذكاء مكتبها المركزي في القاهرة".

ويقول الشيخ أحمد توفيق المدني ذاته في "حياة كفاح" الجزء الثاني، في الصفحة الخامسة والستين بعد المائتين: "إن الدكتور محمد الأمين دباغين هو رئيس الوفد نظرا لما لديه من وثائق تثبت له تلك الصفة ونظرا لثقة لجنة التنسيق والتنفيذ فيه".

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن السيد فتحي الديب فضل الزعم بأن الشيخ أحمد توفيق المدني هو "الجزائري الوحيد المتبقى من مسؤولي بعثة الكفاح الجزائري بالقاهرة". وذلك لاعتقاده بأن الدكتور دباغين امتداد لعبان رمضان وأن هذا الأخير دخيل على الثورة وهو يسعى، بكل الحيل، لمحاولة السيطرة عليها لصالح تطلعاته الشخصية.

وأما عن التعصب والجهل، اللذين كانا في أساس الكتابة بتلك الطريقة فمردهما إلى أن السيد فتحي الديب وضع في ذهنه مخططا للثورة الجزائرية وهيكلها كيفما شاء، ثم صار يرفض كل ما زاد عن ذلك.

فقائد الثورة بلا منازع، حسبه، هو السيد أحمد بن بلة. لم يطرح على نفسه مجموعة الأسئلة التي يطرحها كل عاقل والتي من جملتها: متى وصل ابن بلة إلى القاهرة؟ في أي إطار كان ذلك؟ من كان مسؤوله في ذلك الوقت؟ كيف تشكلت قيادة جبهة التحرير الوطني؟ ما هي مراحلها التنظيمية؟ ما هي مرجعيتها الإيديولوجية؟ ما هي مكانة ابن بلة في تلك القيادة؟ من قدم ابن بلة إلى السيد فتحي الديب يوم 1954/4/5 حسب ما ورد في السطر الثاني من الصفحة الثالثة والعشرين؟

لم يكن السيد فتحي الديب مستعدا لسماع الأجوبة عن كل هذه الأسئلة لأنه اختار طريقة الإلغاء الكلي لفائدة نوع من التصور الخاطئ الذي يشبع رغبته ويغنيه عن تقصي الحقيقة. ولو لم يكن الأمر كذلك لتذكر أن السيد محمد خيضر هو الذي قدم له أحمد ابن بلة فقط يوم 1954/04/04، أي بعد أن كان هذا الأخير قد قضى، بالقاهرة، حوالي عامين ينشط ضمن ممثلية حزب الشعب الجزائري إلى جانب السيد حسين آيت أحمد ومحمد خيضر الذي كان هو المشرف العام بأمر من قيادة الحزب.

إن السيد فتحي الديب، من خلال ما كتب، يستخف بعقول القـــراء خاصـــة عندما يشير إلى أنه توصل مع نائبه والشيخ أحمد توفيق المدني إلى رأي واحد وهـــو وضوح عنصر الخيانة والتآمر. وبعد ذلك "تبلورت أفكاره في مخطط واضح يستند إلى تحليل واقعي للموقف هدفه الرئيسي الحفاظ على معنويات أفراد جيش التحرير الجزائري، وضرورة مواصلة الكفاح".

لم يكن ذلك هو رأي القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني الـــتي رأت، في ذلـــك الوقت، أن اختطاف الطائرة بمن فيها ليس سوى حادث أكثر منه خطورة استشهاد مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد أواعتقال رابح بيطاط الذين كـــانوا، كـــل في منطقته بداخل الوطن، يقودون جبهة وجيش التحرير الوطني.

بهذا الصدد جاء في العدد الرابع من اللســـان المركزي لجبهة التحرير الوطني: "إن الذين يعرفون حركات المقاومة يدركون ولا يخفى عليهم أن اعتقال واحد أو أكثر من المسؤولين لا يوقف تلك الحركات. وفيما يخص الثورة الجزائرية، فإن الأمر أكثر وضوحا لأنها ليست مسيرة بواسطة مسؤول واحد، بل يوجد على رأسها مجلس وطني هو الذي يضبط سياسة جبهة التحرير الوطني ويحدد مصير البلاد. وهناك قيادات عسكرية وسياسية في سائر ولايات الوطن، وهي مسؤولة، فقط، أمام لجنة التنسيق والتنفيذ المكونة من خمسة أعضاء مختارين من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية".

أما السيد فرحات عباس، في كتابه "تشريح حرب"، الصفحة الثانية والثمـــانين بعد المائة، فإنه تعرض للموضوع بنفس الصيغة، تقريبا، إذ كتب: "إن اعتقـــال أو موت قادة الانطلاقة الأولى لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن تنقص من عزيمـــة شعب بأكمله. فموت ديدوش مراد ومصطفى بن بو العيد، واعتقال رابح بيطـــاط كل ذلك قد سجل كضربات قاسية لكنها لم تغير مجرى الأحداث. فعندما يسقط مقاتلون يأتي آخرون في مكانهم. وفي نظرنا، فإن قرصنة الثاني والعشرين أكتوبر إنما كانت مجرد حادث عابر أثارنا لكن بدون أدنى قلق.

إن السيد فتحي الديب يقفز على كل هذه الحقائق وينصب نفسه قائدا أعلـــى لجبهة التحرير الوطني، وتباعا يصدر تعليماته المتضمنة للاجراءات التالية:

أ- إذاعة البيان الذي أعددناه (هو وزميله عزت وأحمد توفيق المدني) باسم جبهة وجيش التحرير الوطني، من إذاعة صوت العرب عدة مرات لطمأنـــة الشـــعب الجزائري والرأي العـــام العربي من أن كيان الكفـــاح الجزائـــري مـــا زال سليمـــا ومستمرا.

ب - تكليف السيد أحمد توفيق المدني بإبلاغ مجلس الجامعة العربية، المنعقـــد في دورة طارئة، بأن الحادث لا يؤثر في شئ على سير الكفاح في الجزائر، ومطالبـــة الحكومات العربية باعلان تضامنها وتأييدها للكفاح الجزائري مـــع اتخـــاذ قـــرار بتحميل فرنسا مسؤولية أي أذى للاخوة الجزائريين المقبوض عليهم.

ج - كلفنا ممثل جبهة التحرير، أيضا، بإرسال برقيات إلى السلطان وبحله الحســن وباي تونس وبورقيبة لمطالبتهم بالتدخل السريع وتحميل السلطان ونجله مســـؤولية حدوث أي ضرر للزعماء باعتبارهم كانوا في حمايتهما وضيافتهما.

د - أبرقنا لمكاتب الجزائر المنتشرة في الدول العربية والآسيوية للاتصال بالهيآت الوطنية والشعبية لإرسال برقيات احتجاج على فرنسا وبرقيات مماثلة للسلطان وبورقيبة للتدخل.

ه - كلفنا ممثلي جبهة التحرير بالقاهرة لعقد مؤتمر صحفي للتنديـــد بمســـلك فرنسا مع التلميح بطريقة مستترة بمسؤولية السلطان وبورقيبة في هـــذه المـــؤامرة بالإضافة إلى إظهار تماسك الجبهة والجيش ويساندهما الشـــعب وعزمهمـــا علـــى مواصلة الكفاح حتى تتحقق أهداف الثورة الجزائرية.

و- دعوة ممثلي الكفاح الجزائري بالخارج للاجتماع في أقرب وقت بالقـــاهرة لإعادة تنظيم العمل العسكري والسياسي في الخارج، وأشرت إلى أننا ســـنحاول إخراج أحد المسؤولين العسكريين من الداخل ليحل محل بن بيلا.

كل هذه الزوبعة، في الحقيقة، لم تكن إلا في ذهن السيد فتحي الذيب. أما الواقع فهو مغاير لذلك تماما، لأن البيان الذي أذاعه صوت العرب كان من صياغة المساعدين المقربين للدكتور دباغين وفي مقدمتهم الشيخ أحمد توفيق المدني، وفيما يخص مواجهة عملية الاختطاف، فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد تحملت مسؤوليتها كاملة بعيدا عن أي تأثير خارجي، ووجهت التعليمات اللازمة، وبسرعة فائقة، إلى المسؤول الرسمي عن مندوبية الخارج الذي لم ينتظر المخابرات المصرية لعكس تلك التعليمات على سائر ممثلي جبهة التحرير الوطني في مختلف أنحاء العالم.

ففي هذا السياق كتب السيد فرحات عباس، الذي كـــان يومهـــا في أمريكـــا اللاتينية على رأس وفد إعلامي: "لقد كان الاختطاف، في نظرنا، حادثا عابرا، ثرنا له لكننا لم نتحير".

وعلى عكس مزاعم السيد فتحي الذيب، فإن فرحات عباس قد وضع العمليـــة في حجمها الحقيقي إذ اعتبرها محاولة من المسؤولين الاستعماريين المتطرفين، نفذت من أجل اجهاض مساعي السلم التي تبلورت، بعد جهد، في ندوة تونس التي كان من المفروض أن يحضرها، إلى جانب ممثلي البلدان المغاربية، كاتب الدولة الفرنسي المكلف بشؤون شمال أفريقيا السيد الآن سفاري الذي قدم استقالته كتعـــبير عـــن احتجاجه وإدانته للقرصنة الجوية التي قال عنها رئيس الجمهورية الفرنسية الســـيد روني كوتي: "ان الذي أمر بارتكاب هذه الحماقة سيجعلنا نخسر حرب الجزائر"[24].

أما وزير الخارجية السيد كريستيان بينو فقد عقـــب علـــى تصـــريح رئـــيس الجمهورية بقوله: "لقد استطاعت فرنسا، حتى الآن، أن تظل محتفظة بأمل التوصل إلى اتفاق مع جبهة التحرير الوطني. أما بعد هذه الحادثة فإنها أصبحت مجبرة علـــى تحقيق انتصار عسكري كامل صار عدد من ضباط الأركان لا يؤمنون به، أو على التخلي عن الجزائر الفرنسية"[25].

أما عن الخطة التي يزعم السيد فتحي الذيب أنه وضعها كرد فعل على اختطاف الطائرة، فإنها تستدعي الملاحظات التالية:

أ- كيف يمكن للسيد فتحي الذيب، في نفس الوقت، ان يتهم السلطان وبورقيبة بالتآمر مع السلطات الفرنسية وأن يكلف مكاتب الجزائر المنتشرة في الدول العربية والأسيوية الاتصال بالهيئات الوطنية والشعبية لإرسال برقيات احتجاج على فرنسا وبرقيات للسلطان وبورقيبة للتدخل؟

ب- ما هي الصفة التي تخول للسيد فتحي الذيب استدعاء ممثلـــي الكفـــاح الجزائري بالخارج للاجتماع في أقرب وقت بالقاهرة لإعادة تنظيم العمل العسكري والسياسي في الخارج؟ ثم كيف يسمح لنفسه الإدعاء أنه سيحاول إخـــراج أحـــد المسؤولين العسكريين من الداخل ليحل محل بن بلة وهو مطلـــع، بواســـطة هـــذا الأخير، على أن مؤتمر وادي الصومام عين الدكتور الأمين دباغين مسؤولا عاما عن مندوبية الخارج لجبهة التحرير الوطني، والدكتور حر طليق وكان من المفـــروض، وهو عين المنطق، أن تكون أول مبادرة من السيد فتحي الذيب هي الاتصال بـــه ليعرف موقف الثورة من عملية الاختطاف ولتعطى له عناصر رد الفعل من أجـــل إخبار حكومته إن كان الأمر يسمح بذلك.

ج- إن إعادة تنظيم العمل العسكري والسياسي لا تكون لمجرد وقـــوع أربعـــة إطارات في الأسر. وعندما يكون الأمر خطيرا إلى درجة أنه يستدعي ذلك، فـــان الهيأة الوحيدة التي من حقها استدعاء المعنيين بالأمر إنما هي القيادة العليا ممثلـــة في لجنة التنسيق والتنفيذ.

د- إن القارئ يستشف من كتابة السيد فتحي الذيب أن الثورة الجزائرية لـــيس لها قيادة راشدة، وأن وقوع إطارات من مندوبية الخارج في الاسر قد أحدث فراغا مهولا استدعى منه التدخل لانقاذ الكفاح المسلح الذي لم يصـــل إليـــه الشـــعب الجزائري إلا بعد نضال مرير وخبرة طويلة في ممارسة العدو والتصدي، بنجـــاح، لمؤامراته الكثيرة والمتنوعة. ودون أن ننكر مساهمة الرجل في مساعدة بعض ممثلـــي جبهة التحرير الوطني على جلب كميات من الاســـلحة وتهريبهـــا إلى ليبيـــا والمغرب الأقصـــى، فإننا نرفض منه هذا التطـــاول الذي يعد اعتداء على أجيـــال الثورة وتزييفا للتاريخ.

هـ- إن الشيء الوحيد الذي قد يكون صحيحا في الخطة التي يقول السيد فتحي الديب إنه اهتدى إليها بعد تفكير طويل هو، فقط تدخله لدى إذاعة صوت العرب لبث بيان جبهة التحرير الوطني حول موضوع اختطاف الطائرة. ما عدا ذلك، فإن قيادة الثورة، دون غيرها، هي المختصة في وضع مخططات العمل لمواجهة الأخطار الواقعة أو المحتمل وقوعها.

تناقضات أخرى في الموضوع

يذكر السيد فتحي الديب أن مقترحاته المشار إليها آنفا قد نقلت إلى مكتب الرئيس جمال عبد الناصر عند ظهر اليوم الثالث والعشرين من شهر أكتوبر وما إن اطلع الرئيس على المذكرة حتى وافق على مقترحاتنا وأصدر تعليماته على النحو التالي يوم 1956/10/23: قيام وزارة الخارجية بارسال برقية رمزية بصفة عاجلة لسفيرنا بتونس للاتصال، شخصيا، بالسلطان وبورقيبة ومطالبتهم، باسم الرئيس عبد الناصر، باستخدام نفوذهما لدى السلطات الفرنسية للافراج عن الزعماء الجزائريين المقبوض عليهم، وبذل كل الجهود لتنفيذ هذه الرغبة حيث أنهم كانوا في حماية السلطان وفي ضيافة بورقيبة[26].

وفي الفصل الثاني من نفس الباب المخصص للاختطاف، وفي معالجته لموقف المغرب وتونس من العملية، ذكر السيد فتحي الديب أن "السفير المصري التقى بالباهي الادغم صباح يوم 1956/10/23 وذلك طبقا لما وصله من أوامر طبقا لتوجيهات الرئيس جمال عبد الناصر، فوجد الباهي متحمسا لاتخاذ مواقف إيجابية ضد فرنسا حتى ولو اضطروا إلى القيام بعمليات عدوانية عسكرية ضد الفرنسيين"[27].

لم ينتبه السيد فتحي الديب إلى أن مذكرته لم تسلم إلى مكتب الرئيس جمال عبد الناصر إلا بعد ظهر يوم 1956/10/23 في حين التقى سفير مصر بالسيد الباهي الادغم في صباح نفس اليوم، وعليه فإن كلام السيد فتحي الديب لا يمكن أن يكون صحيحا إلا إذا كان الزمن، عنده، يسير القهقرة والصباح يأتي بعد المساء.

ومن ناحية أخرى، كيف يكون وزير خارجية تونس متحمسا لاتخاذ مواقف إيجابية قد تصل إلى حد القيام بعمليات عسكرية ضد فرنسا، وكيف يقطع جلالة الملك محمد الخامس زيارته إلى تونس ويعود إلى بلاده على متن طائرة اسبانية ويرسل رئيس حكومته إلى باريس يهدد بقطع العلاقات الديبلوماسية إن لم تفرج

السلطات الفرنسية على المختطفين، إذا كانت عملية الاختطاف قد تمت في صورة تآمر جماعي بين فرنسا وسلطات مراكش وتونس على حد تعبير السيد فتحي الذيب.

ومهما يكن من أمر، فإن تحليل المواقف الرسمية ودراسة الوثائق المعاصرة تدلان، بما لا يدع أي مجال للشك، على أن الحكومة الفرنسية هي المسؤول الوحيد عن اختطاف الطائرة. ومن الممكن أن يكون روبار لاكوست قد سافر إلى فرنسا قبل العملية للتشاور في الموضوع مع في مولي وأن هذا الاخير قد يكون أبدى موافقته بعد أن وازن بين ما حققته المفاوضات المباشرة من نتائج وما قد يحققه العدوان الثلاثي على مصر لاعتقاده، هو الآخر، أن القاهرة هي مصدر الثورة الجزائرية.

ولو كانت فرنسا تعرف حقيقة جبهة التحرير الوطني، ولو كانت سلطاتها العليا مطلعة على الاجراءات الإقصائية التي اتخذها مؤتمر وادي الصومام ضد المختطفين وما قد ينجر عن ذلك من صراعات داخلية وانقسام في صفوف الحركة الجهادية بأكملها، لما أمرت بتنفيذ عملية الاختطاف.

أما عن اتهام السلطان محمد الخامس ونجله والرئيس الحبيب بورقيبة بالمشاركة في مؤامرة الاختطاف، فإن ذلك من صنع خيال السيد فتحي الذيب، لأن أولائك القادة المغاربة لم يبخلوا بأي جهد من أجل أن تنتصر الثورة الجزائرية، يكفي، فقط، أن يقرأ المرء في الصفحة التاسعة والثمانين بعد المائة من "تشريح حرب" ما يلي: وقد شكل وصول الرئيس بو رقيبة إلى نيويورك يوم 1956/11/16 ووصول الأمير الحسن يوم 1956/11/23 دعما كبيرا لنا. فالرئيس بو رقيبة دعانا لمرافقته إلى واشنطن حيث ضبط لنا مقابلات مع المسؤولين عن شؤون شمال إفريقيا، وهو ما سمح لنا بشرح مظاهر قضيتنا لحكومة الولايات المتحدة الامريكية.

ومن غريب الأمور أن السيد فتحي الذيب نفسه أورد في الصفحة السادسة والسبعين بعد المائتين: "أن حكومتي مراكش وتونس استرعتا انتباه الحكومة الامريكية إلى حادث الاختطاف وأن سفير تونس ببريطانيا" السيد الطيب

سليم "قد التمس من سلوين أن تتدخل بلاده لاطلاق سراح زعماء جبهة التحرير الوطني ولم يجد هذا المسعى أية استجابة. ومن جهة أخرى، فإن السلطان محمد الخامس قد أرسل رئيس وزرائه ووزير خارجيته إلى باريس للقاء في مولي وللاحتجاج، رسميا، والمطالبة بالافراج، فورا، عن الزعماء وإلا اضطرت الحكومة المراكشية لاتخاذ ما تراه من اجراءات ومنها قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا".

من عواقب الاختطاف

من المعلوم أن السيد أحمد بن بلة كان، في إطار ممثلية جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، مكلفا بجلب الاسلحة للثورة الجزائرية. وعلى هذا الاساس، كان السيد محمد خيضر قد أوصله بالسيد فتحي الديب. لكن هذا الأخير، ونظرا لجهله بكيفية تنظيم الكفاح المسلح في الجزائر، اعتقد أن ابن بلة هو قائد ثورة نوفمبر 1954. كان اعتقاده خاطئا وكان بإمكانه الوصول إلى الحقيقة لو كلف نفسه عناء البحث عنها. ومن الممكن أنه كان يعرف، لكنه فضل التظاهر بمظهر غير العارف ليتمكن من تمرير آرائه وتحقيق رغبته في أن يقتنع القراء بأن ابن بله كان يأتمر بأوامره وأن قادة الكفاح الجزائري لم يكونوا سوى منفذين لتعليماته.

فمن هذا المنطلق سمح لنفسه بإصدار أحكام مجحفة في حق من أسماهم بمجموعة رمضان عبان.

جاء في الصفحة التسعين بعد المائتين: "اعتبر عبان ومجموعته أن إزاحة بن بـيلا وإخوانه من طريقهم فرصتهم الكبيرة في السيطرة الكاملة على مسـيرة ومصـير الكفاح الجزائري في الداخل والخارج، وتم تعيين الكولونيل عمر عمران ممثلا للجنة التنسيق والتنفيذ ليحل محل بن بيلا وليتولى مسؤولياته وبالذات بالقاهرة كما عينوا ابن عودة وابراهيم مزهودي ممثلين للجنة بتونس".

إن أفراد الجماعة التي يتحدث عنها السيد فتحي الديب هم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين ليس هناك ما يدفعهم لمعاداة إخوانهم في الكفاح خاصة وأنهم جميعا ممن تحملوا مسؤوليات عليا في إطار المعركة السياسية التي قادت إلى أشغال قبـيل الثورة. فمحمد العربي بن مهيدي وبلقاسم كريم من القيادة الأولى الـتي قـررت الانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح، وكان ابن يوسف بن خدة أمينا عاما لحـزب الشعب الجزائري الذي كان عبان ودحلب من إطاراته البارزة. وكان الجميع، على غرار أعضاء مندوبية الخارج، يناهضون فكرة الزعامة ويؤمنون بضرورة تطبيق مبدأ الجماعية في تحمل المسؤوليات على جميع المستويات. ومن ثمة كيف يمكن اتهامهم،

خاصة في خضم المعركة الحاسمة بالعمل على احتواء الثورة والسيطرة الكاملة على مسيرتها ومصيرها، مع ما يتطلبه ذلك من إقصاء للطاقات التي برهنت في الوقت المناسب، على استعداداتها للتضحية القصوى من أجل استرجاع السيادة الوطنية.

وفيما يخص العقيد واعمران، فإنه لم يرسل إلى القاهرة ممثلا للجنة التنسيق والتنفيذ .فهذه المهمة قد أسندت من قبل إلى الدكتور محمد الأمين دباغين وكان السيد فتحي الديب نفسه قد توقف طويلا عند ذلك الإجراء واصفا إياه بالمناورة المقصود منها إبعاد أحمد بن بلة وتشويه سمعته. إن واعمران وابن عودة انما أرسلا قبل اختطاف الطائرة بموجب قرار من مؤتمر وادي الصومام وذلك من أجل إيجاد أفضل السبل لضبط كيفية تمرير الأسلحة إلى داخل الوطن ولتنظيم صفوف جبهة التحرير الوطني، خاصة في تونس وليبيا حيث دب إليهما نوع من التهاون واللامبالاة. أما السيد ابراهيم مزهودي، فإنه خرج هو الآخر من الولاية الثانية مباشرة بعد انتهاء أشغال المؤتمر بأمر من هذا الأخير وتوجه إلى الولاية الأولى للسعي لدى الكتل المتصارعة قصد توفير أسباب نجاح المهمة المستندة للشهيد زيغود يوسف والرامية إلى إعادة الاستقرار وتوحيد الصف في الأوراس واقتطاع منطقتها الثالثة لتصبح النواة الصلبة للولاية السادسة.

إن السيد فتحي الديب لم يرق الى المستوى العالي من التنظيم الذي بلغته، يومها، ثورة أول نوفمبر 1954 ولم يستسغ ما تم إقراره من مبادئ جديدة خاصة ذلك الذي يعطي للداخل أولوية على الخارج وذلك رغم أن المنطق يقتضي ذلك، ورغم أن الانضباط الثوري ضرورة لاستمرار الكفاح المسلح وفقا للتخطيط المعبر عنه أولا في بيان أول نوفمبر وثانيا في ميثاق وادي الصومام .

لقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تدرك ما قد يثيره ذلك المبدأ من حساسيات ولذلك أرفقت النصوص التي تمت المصادقة عليها برسالة توضيحية موجهة إلى كافة الإطارات القيادية العاملة بالخارج والتي جاء فيها على الخصوص:

من المنطق أن يكون الخارج مكملا للداخل الذي عليه أن يجر الخارج وراءه لأن الداخل مهيأ أكثر لتقدير الوضع ولأنه يتحكم في قوات الثورة الأساسية... أما

وقد تم تعيين قيادة الثورة، وضبط خطها السياسي وتحديد الأهداف اللازم تحقيقها وكذلك مسؤولية كل واحد ضمن المسؤولية الجماعية، فإنه صار علينا أن نضمن التفاهم المطلق بيننا خاصة وأننا نجتاز مرحلة حاسمة.

ودائما في إطار عواقب الاختطاف، يرى السيد فتحي الديب أن الخليفة الطبيعي للسيد أحمد بن بلة إنما هو السيد أحمد محساس لأن تاريخه النضالي السابق كرئيس للتنظيم العسكري السري لحزب الشعب الجزائري يعطيه هذا الحق بلا منازع، ويورد، في نفس السياق، أن السيد محساس حضر إلى القاهرة لاقناعه بضرورة وقوف مصر إلى جانبه من أجل التصدي للمؤامرة التي تحيكها لجنة التنسيق والتنفيذ التي تقول الانباء إنها عازمة على استخدام القوة لاخضاع كافة عناصر الكفاح لنفوذها مهما أريقت الدماء. ويؤكد المؤلف أنه اتصل بمعلومات تفيد أن ذات اللجنة شرعت في تنفيذ مخطط التصفيات الجسدية لكل المؤيدين لبن بلة.

هذه الفقرة تشتمل على كثير من المغالطات التي يمكن إيجازها في الآتي:

1- لم يكن السيد علي محساس (سي أحمد) رئيسا للتنظيم العسكري السري كما يزعم السيد فتحي الديب، لكنه عين، ابتداء من شهر جويلية 1949 مسؤولا عن ولاية الشلف بذات التنظيم. وكان ذلك بالنسبة إليه ترقية رفعته إلى مصاف جيلالي رجيمي، المدعو سي قدور، مسئول ولاية الجزائر منذ تأسيس المنظمة الخاصة، ومحمد بوضياف، المدعو سي الطيب، مسئول ولاية قسنطينة منذ تأسيس المنظمة كذلك، وعبد الرحمان بن سعيد الذي خلف أحمد بن بلة مسؤولا لولاية وهران. علما بأن ولاية الشلف كانت تدعى الجزائر رقم 2 وكان مسؤولها هو السيد محمد مروك إلى غاية عام 1949.

2- إن المخطط الذي قد تكون أعدته لجنة التنسيق والتنفيذ لتصفية أنصار ابن بلة، جسديا، لا أساس له من الصحة. فالولايات كلها كانت، مباشرة بعد انتهاء أشغال مؤتمر وادي الصومام، قد بدأت تجسد على أرض الواقع جميع القرارات المصادق عليها.

3- إن ثورة أول نوفمبر 1954 لم تقم على أنصار هذا أو ذاك من قادتها الأوائل، بل إنها كانت حركة جهادية ذات مرجعية فكرية واضحة ومنطلقات ايديولوجية لا غبار عليها. ومن ثمة، فإن مجرد الحديث عن أنصار ابن بلة يعتبر انحرافا، لأن الالتزام لا يكون إلا مع جبهة التحرير الوطني.

4- إن الانصار المزعومين الذين يقول فتحي الديب إنهم اجتمعوا بمكان ما على أرض الجبهة الشرقية يوم 1956/12/15، لا تتوفر فيهم الصفة التي تخول لهم رفض قرارات مؤتمر وادي الصومام. وقد سبق لنا أن توقفنا، طويلا، عند هذا الموضوع في حديثنا عن تقييم أشغال المؤتمر.

5- إن قول السيد فتحي الديب إن القادة المجتمعين قد اتخذوا قرارات خطيرة وحرصوا على سرعة إيصالها إلينا بعد توقيعهم جميعا عليها فيه تقزيم لثورة نوفمبر 1954، إذ يوحي بأنه كان هو الآمر الناهي، وعلى قراره يتوقف مصير الكفاح المسلح.

الهوامش

(1)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 251.

(2)- فرحات عباس، تشريح حرب، ص: 184.

(3)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 252.

(4)- نفس المصدر، ص: 253.

(5)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 256.

(6)- نفس المصدر، ص: 254.

(7)- كان ذلك في شهر مارس سنة 1955.

(8)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 257.

(9)- فرحات عباس، ص: 184.

(10)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 259.

(11)- نفس المصدر، ص: 254.

(12)- اليستر هورن، تاريخ حرب الجزائر، باريس 1980، ص: 163

(13)- عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 251.

(14)- ايف كوريار، حرب الجزائر، ج الثاني باريس 1969، ص: 405

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

لقد خصص السيد فتحي الديب الفصل الأول من الباب التاسع إلى تشكيل "أول حكومة جزائرية". ودون أن يرهق نفسه في البحث أو يحاول التوسع في الدراسة واستنطاق النصوص، راح يزعم أن القادة الجزائريين بدؤوا يفكرون في ضرورة إيجاد حكومة فقط في بداية شهر سبتمبر، وإنما فعلوا ذلك تصديا لمواقف "كل من حكومتي تونس ومراكش" اللتين أصبحتا لا تخفيان "استغلالهما للقضية الجزائرية، وكذلك تلاعبهما بمصيرها لتحقيق مكاسب شخصية"[1].

إن السيد فتحي الديب لم يكن مطلعا، كما ينبغي، على سير الاحداث الكبرى للثورة الجزائرية، ولذلك فإن مقارباته تفتقر إلى كثير من المعطيات الاساسية التي لا يمكن التوصل إلى الحقيقة بدون التحكم فيها. فمسألة تشكيل الحكومة، مثلا، ترجع إلى مؤتمر طنجة حيث جاء في لائحته الختامية: "إن المؤتمر يوصي بتشكيل حكومة جزائرية بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية"[2].

وفي حيثيات اللائحة المذكورة، أكد المؤتمرون إن مبررات التوصية تكمن في كون قضية استقلال الجزائر أصبحت تحظى بتأييد العديد من الشعوب وقادتها، وفي كون تجمع الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني قد جعل من هذه الأخيرة هي الممثل الوحيد للجزائر المكافحة، وهي مسئولية خطيرة تستدعي تجاوز التنظيم المتمثل في لجنة التنسيق والتنفيذ.

وبينما يتحدث السيد فتحي الديب عن تلاعب المغرب وتونس بالقضية الجزائرية، فإن القوى السياسية الحاكمة في البلدين كانت، من خلال مقررات طنجة، تعلن للعالم أجمع أنها "قررت العمل على تجسيد الوحدة المغاربية، وهي تعتبر أن الشكل الفدرالي يتجاوب أفضل من غيره مع واقع بلدانها"[3].

وعلى غرار السيد فتحي الديب، هناك مؤرخون آخرون معروفون بجديتهم قد أخطئوا بالنسبة لمنطلق التفكير في تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وعلى سبيل المثال، فإن السيد محمد حربي يزعم أن العقيد عمر واعمران هو الذي

اقترح تكوين حكومة مؤقتة، وذلك في خلاصة التقرير الذي قدمه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 08 يوليو 1958"[4].

أما السيد ألستر هورن، فإنه ينسب فكرة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى شخصين مختلفين. فمن جهة يذكر أن العقيد واعمران قدم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، في نهاية يونيو 1958، تقريرا استعجل فيه الاعلان عن تكوين حكومة جزائرية مؤقتة حتى تتمكن جبهة التحرير الوطني من استرجاع المبادرة التي كانت قد انتقلت إلى الجنرال ديغول، ومن جهة أخرى، وفي نفس الصفحة، يقول ذات السيد هورن: "إن فرحات عباس أكد بحزم للسيد بلقاسم كريم أن وفاة عبان قد أضرت بلجنة التنسيق والتنفيذ التي لم يبق لها سوى أن تدمج في إطار أوسع هو إطار حكومة تشكل بطريقة نظامية"[5].

إننا نستبعد أن يكون السيد فرحات عباس قد قال كلاما من ذلك القبيل خاصة عندما نعرف أنه ترأس الوفد الرسمي الذي مثل لجنة التنسيق والتنفيذ في المؤتمر المغاربي الثاني الذي انعقد بتونس أيام 17، 18، 19 و20 جوان سنة 1958، والذي كانت مسألة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واحدة من بنوده الاساسية. وللتذكير، نشير إلى أن ذلك المؤتمر، بعد أن ثنى على توصية مؤتمر طنجة، أكد أن المشاورات حول الموضوع "سوف تتواصل خلال الايام المقبلة، ولن يكون ضد استدعاء ندوة ثلاثية أخرى للنظر في نتائجها، بل إن لجنة التنسيق والتنفيذ مخولة للاعلان عن ميلاد الحكومة الحرة للجمهورية الجزائرية"[6].

كل تلك المساعي المغاربية التي تبلورت أثناء مؤتمر طنجة وبدأت تتجسد على أرض الواقع في مؤتمر تونس حيث تشكلت الامانة الدائمة[7] ووضعت الاسس القارة للمجلس الاستشاري[8] كانت تبدو عملا شاذا في نظر النظام المصري الذي كان هدفه الاسمى هو تحقيق الوحدة العربية، وكان يعتقد أن اتحاد بلدان شمال افريقيا سوف يكون حجر عثرة في طريق وحدة الامة العربية. لأجل ذلك فإن السيد فتحي الديب قال للسيد توفيق المدني: "سجل أننا لسنا راضين بها (أي الحكومة الجزائرية) ونخشى أن تسود العاقبة من جرائها"[9].

وفي الواقع، فإن ما لا يعرفه النظام المصري خاصة وجل الاخوة في المشرق العربي بصفة عامة هو أن الوحدة المغاربية حلم قديم تحقق عدة مرات عبر التاريخ وظل، وسيظل، تحقيقه في جميع الازمان هدفا أسمى لكافة الاجيال في شمال إفريقيا. وفي تلك السنة الرابعة من عمر الثورة الجزائرية، فإن القيادات السياسية في البلدان الثلاثة قد اهتدت إلى ضرورة بعث الفكرة من جديد، وشرعت تهيئ الظروف الموضوعية المساعدة على إقامة صرح البناء الذي يكون بإمكانه الوقوف شامخا في وجه كل إعصار مهما بلغت قوته، وهو البناء الذي عبرت عنه لجنة التنسيق والتنفيذ بقولها: "إن المغرب العربي لن يكون بناءا صادرا عن مرسوم، ولا كيانا يبقى محصورا في النصوص، إنه لن يولد فجأة من تبادل وجهات النظر ومن الملتقيات والندوات.. إن بناء المغرب العربي عمل أكبر من أن يتم بسهولة، إنه عمل جبار يمكن، بدون أدنى مغالاة، مقارنته بذلك الذي أنجزه بناة الوحدة الالمانية والاتحاد السوفياتي أو الصين الشعبية في الماضي"[10].

أما عن إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 1958/09/19، فإن السيد فتحي الديب يذكر أن الاخوين بلقاسم كريم وعبد الحفيظ بوالصوف قد حضرا إلى مكتبه، فأبلغاه قرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقدما له قائمة الأعضاء، لكن ذلك ليس صحيحا، لأن كريم بلقاسم كان يوم الإعلان بتونس حيث تولى أخبار الرئيس بورقيبة بصفة شخصية، بينما كان عبد الحفيظ بوالصوف بالمغرب الأقصى لأخبار جلالة الملك محمد الخامس. أما الذي نقل الخبر إلى فتحي الديب فهو السيد أحمد توفيق المدني[11].

وهناك خطأ آخر أورده السيد فتحي الديب في موضوع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عندما أشار إلى أن ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ أبلغاه أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قرر إعلان تشكيل الحكومة في الساعة الثالثة من بعد الظهر من يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 ومن داخل الجزائر لتكون مفاجأة لكل من الحكومتين التونسية والمراكشية واعتزال أربعة منهم السفر إلى تونس ومراكش لمفاوضة الحكومتين للاعتراف بالحكومة بعد إعلانها[12].

ان هذا الإدعاء في مجمله غير صحيح ويكفي للتدليل على ذلــك الرجـــوع إلى اللائحة الختامية الصادرة عن مؤتمر طنجه إلى محضر أشغال مؤتمر تونس. إن القارئ حتى لو كان مستعجلا، سوف يجد فيها ما يفيد مزاعم السيد فتحي الديب .

يبقى أن ثمة حقيقة لابد من التوقف عندها ونعني بذلك رفض الرئيس جمال عبد الناصر استقبال أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مباشرة بعد الإعلان عن تعيينهم رغم الطلب المسبق ورغم أن السيد أحمد توفيق المدني، في تعريبه للإعـــلان أمام جمهور الصحافيين، قد أشار، من عنده، أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد أعلنت اعترافهـــا الرسمي بالحكومة الجديدة: وفي هذا السياق يجب التأكيد على أن السيد فرحات عباس يذكر في كتابه "تشريح حرب""autopsie d'une guerre" "أن جمهورية العراق كانت هي أول دولة أعلنت عن اعترافها بالحكومـــة المؤقتـــة للجمهورية الجزائرية، وذلك بواسطة برقية من بغداد تسلمها السيد لنا سفيرها لدى مصر أثناء حفل الإعلان"[13]. ونشرت المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير، في عددها الخاص الصادر بتاريخ 1958/09/19 على الساعة العاشرة ليلا، ان الخمس دقائق التالية للإعلان سجلت فيه أربع اعترافات رسمية هي اعترافات الجمهوريـــة العربية المتحدة والباكستان وليبيا والعراق.

وفي نهاية الفصل الأول من هذا الباب التاسع، أورد السيد فتحي الديب ترجمـــة لكل واحد من أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وحيث أن المعلومات التي جمعها مليئة بالأخطاء والمغالطات، فإننا نفضل الإتيان بترجمات بديلة حرصـــا على أن تكون أقرب ما يكون إلى الحقيقة، نأسف فقط أن تكون المحرّفة هي الـــتي رُفعت للرئيس جمال عبد الناصر.

الهــوامــش

(1) فتحي الديب، ص 387

(2) المجاهد، عدد 23 الصادر بتاريخ 1958/5/5

(3) نفس المصدر

(4) حربي، ج.ت.و، ص:214 وما بعدها.

(5) هورن ألستر، تاريخ حرب الجزائر، ص: 329 .

(6) المجاهد، العدد 26 الصادر بتاريخ 1958/07/04.

(7) أعضاء الأمانة الدائمة هم: أحمد التليلي وعبد المجيد شاكر عن تونس، أحمد فرنسيس وأحمد بومنجل عن الجزائر، أحمد بناني ومحمد الفاســي عــن المغـرب الأقصى. وقد عقدوا أول اجتمـــاع رسمي لهم بتونس يـــومي 08/31/30 ويـــوم 1958/09/01.

(8) يتكون مجلس الشورى المغاربي من عشرة أعضاء عن المجلس الاستشـــاري المغربي وعشرة عن المجلس التأسيسي التونسي وعشرة عن المجلس الـــوطني للثـــورة الجزائرية.

(9) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج 3 ص: 400.

(10) المجاهد، العدد 25 الصادر بتاريخ 1958/06/13 .

(11) أحمد توفيق المدني،نفس المصدر.

(12) فتحي الديب، ص390.

(13) فرحات عباس، تشريح حرب ص 245.

تقييم أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

نظر السيد فتحي الديب إلى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نظرة غريبة لا يمكن إلا أنه استوحاها من كتابات الصحافيين الفرنسيين، وهو فيما كتب بعيد كل البعد عن الحقيقة، بل إنه لم يكن صادقا حتى مع كتاباته السابقة.

يزعم صاحب عبد الناصر وثورة الجزائر أن الحكومة الجديدة تضمنت أسماء جديدة وهو ما دفعه إلى تقديم تقرير تقييمي إلى الرئيس جمال عبد الناصر، ضمنه تحليلا لشخصيات الوزراء الهامين.

إن هذا الزعم غير صحيح، لأن الأعضاء البارزين في تلك الحكومة الأولى للجمهورية الجزائرية إنما هم ذاتهم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين كان يفترض أنه يعرفهم معرفة جيدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما أورده يحتاج إلى وقفة سريعة نوجزها فيما يلي:

1 - إن السيد فرحات عباس لم يكن مكروها من المناضلين في الداخل والخارج ولم يكونوا يتشككون في نواياه ويرون في تعيينه خطرا يهدد الثورة. بل إن جميع المظاهرات الشعبية التي وقعت في كامل أنحاء التراب الوطني وفي سائر الفترة التالية لتعيينه رئيسا، إنما كانت، إلى جانب المطالبة باسترجاع الاستقلال الوطني، ترفع شعارا ينادي بحياة فرحات عباس. أما فيما يتعلق بما قبل 1954، فإن النزاهة العلمية تحتم علينا القول: "إن فرحات عباس هو صاحب فكرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية التي جاءت في بيان أول نوفمبر مع إضافة في إطار المبادئ الإسلامية".

صحيح أن فرحات عباس كان، في بداية حياته السياسية، يدعو إلى إدماج الشعب الجزائري في فرنسا، وذلك بدافع ثقافته الغربية ولاعتقاده بأن الدارة الكولونيالية قادرة على تمكين الجزائريين من الارتقاء إلى مستوى الإنسان الأوربي. لكن عباس استطاع، بسرعة كبيرة نسبيا، اجتياز المراحل الصعبة، وكان، كلما انتقل من واحدة إلى أخرى، وظف التجارب والخبرات لتطوير نظرته للحياة

ولإثراء رصيده الأيديولوجي. ويكفي الرجل فخرا ويكفي الجزائر اعتزازا به أنه، بإمكانياته الخاصة، توصل إلى التخلي عن كل القناعات

اللاوطنية واستبدالها بما جعل منه يتحول، شيئا فشيئا، إلى شخصية ثورية بأتم ما في الكلمة من معان سامية .

فالسيد فرحات عباس من مواليد 1899/10/24 ببلدية الطاهير (ولاية جيجـل). كان والده عاملا بسيطا في واحدة من مزارع الكولون ثم عين "قائدا" قبل أن يرقى إلى رتبة آغا، الأمر الذي سهل لفرحات الدخول إلى المدرسة الفرنسية والحصـول على شهادة الباكلوريا سنة 1920. أدى الخدمة العسكرية ثم استأنف دراسته الجامعية وتخرج صيدليا سنة 1932 وهي نفس السنة التي انتخب فيها رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين. وفي شهر نوفمبر 1933 انتخب مستشارا عاما لمدينة سطيف، وبذلك أصبح، إلى جانب الدكتور محمد الصالح بن جلول، واحدا من دعاة الاندماج في المجتمع الفرنسي. تولى رئاسة تحرير جريدة "الوفاق" L'entente

من سنة 1936 إلى سنة 1939. تخلى عن المطالبة بالاندماج عندما شارك في صياغة بيان الشعب الجزائري المسلم وتسليمه إلى الجهات المعنية يوم1943/03/31.

ساهم في تأسيس وقيادة حركة أحباب البيان والحرية في مارس1944 واعتقل على إثر مجزرة مايو 1945، وبعد خروجه من السجن أسس الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري. انظم رسميا إلى جبهة التحرير الوطني وبعد أن أعلن عن حل حزبه يوم 1956/04/11 .عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال مؤتمر وادي الصومام ثم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957. رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1961). انظم إلى قيادة الأركان بعد استرجاع الاستقلال الوطني وانتخب أول رئيس للمجلس التأسيسي الجزائري ثم المجلس الوطني الجزائري سنة 1963، اختلف مع ابن بلة فاستقال ودخل السجن بسبب أفكاره في عهد الرئيسين ابن بلة وبومدين. ترك مجموعة من المؤلفات وتوفي.

2- كيف يكون بلقاسم كريم ذا أفق محدود وهو واحد من القيادة السداسية التي تحملت مسؤولية إشعال فتيل الثورة، وأول قائد للمنطقة الثالثة بالإضافة إلى كونه من الأساسيين الذين ساهموا في تنظيم مؤتمر وادي الصومام وإنجاحه؟ ثم كيف يمكن اتهام السيد كريم بالتفكير العنصري في حين يعرف جميع المختصين في تاريخ الحركة الوطنية أنه كان، سنة 1949، واحدا من المسؤولين الذين يعود الفضل إليهم في القضاء على ما يسمى بالأزمة البربرية. وفي سنة 1955، نصب محكمة ثورية قضت بالإعدام على واعلي بنايّ لارتكابه جريمة المشاركة في تحريك الأزمة المذكورة.

ولو كان كريم مكروها من قادة الجبهة الشرقية لعنصريته وعدم سلامة اتجاهه لرفضته الجبهة المذكورة قائدا أعلى للقوات المسلحة، ولما تمكّن من إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني في الحدودين الشرقية والغربية على حد سواء .

ومن جهة أخرى، فإن السيد بلقاسم كريم من مواليد 1922/12/14 بتزره عيسى التابعة لدوار آيت يحيا موسى على مقربة من ذراع الميزان، التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري بعد أن أدى الخدمة العسكرية أثناء الحرب الإمبريالية الثانية. وعندما وقع الخلاف بين اللجنة المركزية والزعيم ميصالي الحاج وقف إلى جانب هذا الأخير ثم تخلى عنه بعد أن اتفق مع المناضلين الخمسة الذين اختارتهم اللجنة الاثنين والعشرين لقيادة الثورة. عرف حياة الجبال منذ سنة 1947 عندما بدأت السلطات الاستعمارية تضايقه وتلاحق أتباعه. أُسندت إليه قيادة المنطقة الثالثة إلى غاية مؤتمر وادي الصومام حيث عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية وعضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ. التحق في تونس سنة1957 وعندما تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عين نائبا لرئيسها ووزيرا للدفاع. قاد مفاوضات أيفيان التي أدت إلى وقف القتال يوم 19 مارس 1962 .اتهم بتنظيم محاولة اغتيال العقيد هواري بومدين فحكم عليه بالإعدام غيابيا ووقع اغتياله في أحد فنادق فرونكفورت يوم 1970/10/20 .

3- لم يكن عبد الحفيظ بو الصوف هو الرجل الثاني بعد كريم، كما أن هذا الأخير لم يكن هو الرجل الأول في جبهة التحرير الوطني، بل إن القيادة، منذ

اندلاع الثورة إلى غاية الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إنما كانت جماعية. ولقد كان ذلك هو السر في نجاحها.

صحيح أن السيد عبد الحفيظ بو الصوف كان ذكيا، لكنه لم يكن، أبدا، خبيثا ولا متلون الميول كما يزعم السيد فتحي الديب الذي لم يكن يعرف أن الرجل كان متعلما ومناضلا ومسؤولا في صفوف حزب الشعب الجزائري الذي اشتهرت إطاراته بالانضباط والسلوك الحسن، وبالتكوين السياسي والأيديولوجي الرفيع.

لقد أخطأ السيد فتحي الديب في قوله إن بو الصوف كان يتظاهر بتأييد ابن بلا، ذلك أن القائد الثوري لا يؤيد الأشخاص، بل هو، فقط، ملتزم بمشروع المجتمع الذي يعمل لتجسيده على أرض الواقع. كما أن القائد الثوري لا يكون متعاونا، مع أي كان، على حساب رفاقه. ولو كان العقيد بو الصوف حيا، عندما صدر الكتاب، لرد بعنف على صاحبه، إذ من غير المعقول أن يتحول أحد ثلاثة القادة الأساسيين في ثورة تحرير الجزائر إلى مخبر ينقل أسرار تنظيمه إلى ضابط في الاستعلامات حتى ولو كانت مصرية.

أما عن ترجمة السيد عبد الحفيظ بوالصوف، فهو من مواليد ميلة سنة 1926. بدأ النضال مبكرا في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم صار واحدا من الإطارات الأساسية التي أسست وطورت المنظمة الخاصة.واحد من الاثنين والعشرين وقبل ذلك كان قد سير دائرة سكيكدة للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية سنتي 1953/1952. عين على رأس دائرة تلمسان سنة 1954 وعندما اندلعت الثورة عين نائبا أول للشهيد العربي بن مهيدي ثم خلفه سنة 1956 على رأس الولاية الخامسة التي قادها إلى غاية عام 1957 عندما عين عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ. تولى مسؤولية تسليح الثورة وتنظيم المخابرات التي بلغت في عهده أعلى المستويات .هو الذي وفر هواري بومدين أسباب ارتقاء سُلّم المسؤوليات قبل أن يتركه على رأس الولاية.اعتزل السياسة بعد استرجاع الجزائر استقلالها وصار يتعاطى التجارة. توفي على اثر سكتة قلبية سنة 1979.

4 - صحيح أن السيد محمود الشريف كان ضابطا بالجيش الفرنسي، بل إنه كان، في صفوف ذلك الجيش، واحدا من أصغر ضباطه سنا. شارك في معارك الحرب الامبريالية الثانية. وعلى إثر المجازر التي ارتكبتها فرنسا ضد الجزائريين في مايو 1945، قدم استقالته احتجاجا على همجية الجيش الاستعماري. وفي السنة الموالية انضم إلى الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وبسرعة أصبح واحدا من المساعدين المقربين للسيد فرحات عباس. انضم إلى جيش التحرير في أواخر عام 1955 كجندي بسيط ثم مكنته خبرته العسكرية من الارتقاء، في ظرف قصير جدا، إلى رتبة مسؤول ناحية فمسؤول منطقة قبل أن يصبح قائدا للولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بو العيد ووقوع التشويش في الأوراس النمامشة.

إن العقيد محمود الشريف لم يكن، كما يزعم السيد فتحي الديب في صفوف الجيش الاستعماري عندما اندلعت ثورة نوفمبر 1954، وتباعا، لم يحارب ضد الثوار الجزائريين حتى وقع في أسر جيش التحرير الوطني .

وفيما يتعلق بالسيرة الذاتية، فإن السيد محمود الشريف من مواليد ولاية تبسة سنة 1915، شارك في الحرب الامبريالية الثانية كواحد من أكثر الضباط الفرنسيين شبابا. استقال من الجيش الاستعماري احتجاجا على المجازر التي أعقبت حركة مايو الثورية سنة 1945. انضم إلى الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري حيث أصبح عضوا قياديا. التحق مبكرا بصفوف جيش التحرير الوطني وعين قائدا للولاية الأولى في نهاية عام 1956. عضو لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957. وزير التسليح والتموين في أول حكومة موقتة للجمهورية الجزائرية. أبعد على إثر تكوين الحكومة الثانية وظل بدون منصب قيادي إلى ما بعد استرجاع الاستقلال الوطني.

5 - ليس ثمة من يتهم لخضر بن طوبال(المدعو سي عبد الله) بمقتل قائد الولاية الثانية يوسف زيغود، كما أن أهالي قسنطينة لم يكونوا يكرهونه. وليس ثمة من يصفه بالكسل والخمول وبصاحب التفكير المحدود سوى فتحي الديب الذي يبدو أنه لم يطلع على كتابات الفرنسيين أنفسهم التي تشير في أكثر من موقع إلى أنه من

القادة القلائل الذين استطاعوا الاستيلاء على مدن بأكملها، والذين كانت عملياتهم العسكرية تلحق الخسائر الفادحة بقوات الجيش الاستعماري.

والسيد لخضر بن طوبال من مواليد عام 1923 بمدينة ميلة. انخرط، مبكرا، في صفوف حزب الشعب الجزائري المحظور في ذلك الوقت وتدرب في صفوف المنظمة الخاصة ثم حكم عليه غيابيا بالسجن المؤبد سنة 1950 فلجأ إلى الجبال متنقلا بين الأوراس وما سمي ببلاد القبائل. شارك في اجتماع الاثنين والعشرين ونائب مراد ديدوش ويوسف زيغود في قيادة الولاية الثانية التي قادها بدوره سنتي 1957/1956. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية من يوم تأسيسه، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ منذ أوت 1957، وزير الداخلية (61/58) ثم وزير الدولة إلى غاية 1962 .اشتهر بالدعوة إلى الانضباط والعنف الثوري والتأثر بالتقنيات الفيتنامية في حرب العصابات. كان أحد الباءات الثلاث الذين شكلوا مرجعية الثورة خاصة في الفترة ما بين 1958 و1962. بعد سنة 1962 شغل منصب الرئيس العام للاتحاد العربي للحديد والصلب بصفته رئيسا للشركة الجزائرية التي تحمل نفس الاسم. يعيش الآن متقاعدا.

6- لقد كان الدكتور محمد الامين دباغين نموذج المسؤول الثوري. ولو كان، كما كتب السيد فتحي الديب، دائم التردد والتشاؤم لما استطاع، في أحلك الظروف، أي في خضم الحرب الامبريالية الثانية، النجاح في تنشيط قواعد حزب الشعب الجزائري، وتدعيم صفوفه بأعداد كبيرة من الطلبة وتلاميذ الثانويات.

ولو كان من المترددين، أيضا، لما تجمع حوله إطارات الحزب الفاعلين. لكنه لم يكن مغامرا ولا متلهفا على المسؤولية.

إن السيد فتحي الديب يتناقض مع نفسه عندما يذكر، في فقرة واحدة، أن الدكتور دباغين كان موضع ثقة للمجاهدين بالداخل ثم يشير إلى أن الرجل كان مترددا ومتشائما باستمرار.

والحقيقة، فالدكتور محمد الأمين دباغين من المسؤولين المثقفين الثوريين البارزين الذين قاموا بدور أساسي في تطوير الحركة المصالية. كان عمره 41 سنة حينما عيّن وزيرا للخارجية في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. وفي أثناء الحرب الإمبريالية الثانية وفي غياب أعضاء المكتب السياسي، سيّر حزب الشعب الجزائري المحظور، واستطاع بفضل ثقافته الواسعة وشخصيته القوية أن يؤثر تأثيرا بالغا في المناضلين الشباب الذين وضعوا فيه كل ثقتهم والتفوا حوله من أجل الإعداد للعنف الثوري.

دخل في صراع أيديولوجي مع الحاج مصالي وقد كلفه ذلك إبعادا مؤقتا عن القيادة التي حرمت من عطائه مدة حوالي أربع سنوات. رفض مسؤولية جبهة التحرير الوطني عندما عرضت عليه محتجا بكونه لم يكن هو صاحب الفكرة. عينه مؤتمر وادي الصومام رئيسا لمندوبية الثورة في الخارج. اعتزل السياسة بعد تنحيته على اثر تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية في شهر جانفي سنة 960 .

7- كان السيد عبد الحميد مهري من المسؤولين الشباب في حزب الشعب الجزائري الذي أسند إليه، مبكرا، مسؤولية الإشراف على فرع الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية في تونس والذي كان يضم أعدادا كبيرة من الطلبة الجزائريين. وفي سنة 1949 استدعي إلى أرض الوطن ليكلف بالصحافة العربية التابعة للحزب.

بهذه الصفة كان متشبعا بايديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية وبالتالي لا يمكن، كما كتب السيد فتحي الديب، أن يكون قد تأثر كثيرا بآراء البعثيين كما أنه لا يمكن أن يكون وصوليا يعمل لصالحه الشخصي، لأن ذلك يتناف مع الصفات الأولية للمناضل ناهيك عن صفات المسؤول الحزبي.

ومن جهة أخرى، كيف يمكن أن يكون السيد عبد الحميد مهري متأثرا كثيرا بآراء البعثيين وفي نفس الوقت لا يؤمن بالقومية العربية؟

وعن سيرته الذاتية، فإن السيد عبد الحميد مهري من مواليد 1925 بوادي زناتي. بدأ النضال في صفوف حزب الشعب الجزائري وهو ما يزال تلميذا في الكتانية بقسنطينة مثل الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية في تونس بموازاة مع مواصلة الدراسة.عين عضو اللجنة المركزية 1954/1953 وكلف بالإشراف على صحافة الحركة الصادرة باللغة العربية. ألقي عليه القبض في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر سنة 1954 وأطلق سراحه في شهر أفريل سنة 1955. التحق مباشرة بالقاهرة وعين ممثلا لجبهة التحرير الوطني بدمشق. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ تأسيسه وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ منذ شهر أوت 1957. وزير شؤون المغرب العربي في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ووزير الشؤون الاجتماعية والثقافية في الثانية. عاد إلى سلك التعليم بعد استرجاع الاستقلال الوطني وانتخب عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1979 وهي نفس السنة التي عُيّن فيها وزير للإعلام ترأس لجنة الإعلام والثقافة في الحزب ثم عُيّن سفيرا في باريس وفي الرباط قبل أن يعين يوم 1988/10/30 مسؤولا للأمانة الدائمة للجنة المركزية. انتخب أمينا عاما للحزب سنة 1990.

8 - لم يكن السيد محمد يزيد المنشق الوحيد عن الحاج مصالي. بل إن كل المسؤولين الحزبيين المنضوين تحت لواء جبهة التحرير الوطني تمردوا على المكتب السياسي الذي ظل وفيا للزعيم الحاج مصالي.

غير صحيح ما جاء في كتاب السيد فتحي الديب حول تعيين السيد محمد يزيد من طرف أحمد بن بلة مندوبا للجبهة بنيويورك أمام هيئة الأمم. بل الصحيح هو أن السيد محمد خيضر هو الذي كلفه بدعم السيد حسين آيت أحمد في تنظيم النشاط الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، وبتلك الصفة تعرف على أروقة الأمم المتحدة وأصبح اسمه مألوفا لدى صحافة العالم كله.

من مواليد البليدة سنة .1920 بدأ النضال مبكرا في صفوف حزب الشعب الجزائري. انتخب عضوا باللجنة المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية(1950-1954). مثّل جبهة التحرير الوطني في دوائر الأمم المتحدة من

سنة 1955 إلى سنة 1958 حيث أسندت له وزارة الأخبار في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وظل يشغلها إلى غاية وقف اطلاق النار. عين سفيرا للجزائر في لبنان ثم سفيرا للجامعة العربية بباريس. عضو اللجنة المركزية على اثر المؤتمر الرابع ثم عضو الأمانة الدائمة للجنة المركزية سنة 1984. عُيّن مديرا عاما لمركز الدراسات الإستراتيجية سنة 1988.

9 - من المعلوم لدى كل المهتمين بتاريخ الجزائر المعاصر أن السيد ابن يوسف بن خدة انتخب، في إطار حزب الشعب الجزائري وفي اليوم الرابع من شهر جويلية 1953، أمينا عاما للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، وكان ذلك باقتراح من السيد الحاج مصالي وبعد تنافس شديد بينه وبين السيد أحمد مزغنة. وبصفته أمينا عاما تبنى موقف اللجنة المركزية المجتمعة بالجزائر العاصمة في شهر سبتمبر من نفس السنة والمتعلق برفض تسليم السلطة المطلقة للسيد الحاج مصالي الذي لم يستسغ ذلك الموقف واتخذ منه مبررا لتكريس الخلاف وتعريض الحزب للاتلاف.

من هذا المنطلق كان على السيد فتحي الديب أن يعرف بأن ابن يوسف بن خدة ليس دخيلا على الكفاح المسلح، ولم يكن بذلك النكرة الذي يحتاج إلى مضاف إليه ليعرفه المناضلون. وإذا كان قد بدا لبعضهم أنه يقف في نفس خانة السيد رمضان عبان فلأن المنهل الايديولوجي كان واحدا، ولأن الانضباط الحزبي كان يقتضي ذلك.

وفي سنة 1956، فإن السيد رمضان عبان لم يكن هو الذي عين ابن خدة عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ. لكن المؤتمر هو الذي قرر ذلك. وكان القرار مصيبا خاصة بالنظر إلى أقدمية الرجل في النضال وإلى مستواه العلمي وتكوينه السياسي الذي كان قد أهّله ليكون، قبل ذلك بثلاث سنوات فقط، مسؤولا على كل من شارك مشاركة فعلية في أشغال مؤتمر وادي الصومام.

وإذا كان اسم ابن خدة لم يبق ضمن قائمة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بعد اجتماع القاهرة في شهر أوت 1957، فإن ذلك ليس بقرار عقابي من المجلس الوطني

للثورة الجزائرية، كما يستشف من كتابة السيد فتحي الذيب، ولكن لأن المرحلة الجديدة كانت تقتضي إعادة النظر في توزيع المهام على الاطارات القيادية في جبهة التحرير الوطني.

وبجرة الإشارة، فإن السيد ابن يوسف بن خدة من مواليد سنة 1920 بالبرواقية – ولاية المدية حاليا – عضو اللجنة المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية ثم أمينها العام سنة 1953. ألقي عليه القبض في الأيام الأولى من شهر نوفمبر سنة 1954 وأطلق سراحه يوم 13 مايو 1955. ومباشرة التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني إلى جانب عبان رمضان. شارك في معركة الجزائر وعين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائر وفي لجنة التنسيق والتنفيذ ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. ترأس الحكومة الثالثة ابتداء من شهر أوت سنة 1961. رفض الدخول في صراع دموي مع الكاتب السياسي الذي شكله السيد أحمد بن بلة بعد استرجاع الاستقلال، فانسحب من الميدان وخلا إلى الحياة المدنية. وقّع في شهر مارس سنة 1976 نداء إلى الشعب الجزائري إلى جانب كل من فرحات عباس وحسين لحول والشيخ خير الدين. وضع في الإقامة الجبرية وبعد الاستفتاء على دستور 1989 عاد إلى السياسة بتكوين حزب الأمة.

أما الوزراء الذين لم يقيّمهم السيد فتحي الذيب سواء للشهرة التي كانوا يتمتعون بها أو لأنه لم ير في تعيينهم ما من شأنه أن يدفعه للتجريح في سلوكياتهم، فإننا نورد فيما يلي نبذة موجزة عن حياة كل واحد منهم وذلك حسب الترتيب الأبجدي:

(1) حسين أيت أحمد:

من مواليد عين الحمام 1921. التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري المحظور أثناء الحرب الإمبريالية الثانية وهو ما يزال تلميذا بالثانوي. تسلق سلم المسؤوليات بسرعة وأصبح سنة 1947، عضوا باللجنة المركزية لحركة الانتصار والحريات الديموقراطية ونائبا لرئيس المنظمة الخاصة التي آلت إليه رئاستها عاما واحدا بعد التأسيس على إثر مرض رئيسها الأول السيد محمد بلوزداد.

اتهم بالمشاركة في خلق الأزمة البربرية سنة 1949 فأبعد عن المسؤوليات وأرسل إلى القاهرة ليكون نائبا للسيد محمد خيضر الذي كلفه بمتابعة الندوات الدولية. رأس وفد جبهة التحرير الوطني وفي أشغال مؤتمر باندونغ وضع أسس الديبلوماسية الجزائرية. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ مؤتمر وادي الصومام ولجنة التنسيق والتنفيذ منذ سنة 1957.

عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. نائب بالمجلس الوطني في الجزائر بعد استرجاع استقلالها.

أسس جبهة القوى الاشتراكية لمعارضة حكومة الرئيس أحمد بن بلة ثم ما لبث أن أعلن العصيان المسلح سنة 1963 ألقي عليه القبض وحكم عليه بالإعدام سنة 1964، وتوفي سنة 1966. فرّ من سجن الحراش وظل معارضا في أوربا على رأس حزبه إلى أن صدر دستور سنة 1989، فدخل إلى الجزائر حيث اعترف بحزبه كقوة سياسية معارضة. يعيش حاليا بأوربا نتيجة الأوضاع الأمنية.

(2) أحمد بن بلة:

من مواليد مغنية يوم 1916/09/52، استطاع رغم فقر أسرته، أن يواصل دراسته بثانوية تلمسان ثم التحق بالجيش الفرنسي متطوعا وشارك في الحرب الإمبريالية الثانية برتبة مساعد. سرح من الخدمة العسكرية سنة 1947، فانضم إلى الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية وباسمها شارك في الانتخابات البلدية. ولما كان تأسيس المنظمة الخاصة عيّن مسؤولا على فرعها بوهران حيث ساهم في تنفيذ عملية البريد هناك. أسندت له رئاسة المنظمة الخاصة سنة 1949 بعد تنحية السيد حسين آيت أحمد نتيجة تورطه فيما اصطلح على تسميته بالأزمة البربرية. ألقي عليه القبض لكنه تمكن من الهروب من سجن البليدة يوم 1952/03/16 فوجهه الحزب إلى القاهرة ليكون المساعد الثاني للسيد محمد خيضر الذي كلفه، عند اندلاع الثورة، بمجالات التسليح. وفي يوم 1956/10/22 ألقي عليه القبض مع زملائه: محمد بوضياف، محمد خيضر وحسين آيت أحمد. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ تأسيسه في مؤتمر وادي الصومام ثم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ

ابتداء من شهر أوت 1957، عين نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي عارضها بعد خروجه من السجن وانضمامه إلى قيادة الاركان في شهر جوان 1962. انتخب أول رئيس للجمهورية الجزائرية سنة 1963، وأبعده العقيد هواري بومدين يوم 1965/06/19 فظل بالسجن، دون محاكمة، إلى غاية عام 1979 حيث أطلق سراحه الرئيس الشاذلي بن جديد. سافر، حاجا، إلى بيت الله الحرام سنة 1980 ثم هاجر إلى أوربا حيث أسس الحركة من أجل الديموقراطية. رجع إلى أرض الوطن سنة 1990 وقام بعدة محاولات في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية، ولما لم يجد آذنا صاغية، ونتيجة للوضع الأمني المتدهور، غادر البلاد لمواصلة نشاط سياسي على مستويات مختلفة وأخيرا عين رئيسا للجنة الدولية الخاصة بجائزة القذافي لحقوق الانسان.

(3) رابح بيطاط:

من مواليد سنة 1925 بعين الكرمة ولاية أم البواقي حاليا. بدأ النضال مبكرا في صفوف حزب الشعب الجزائري فكان واحدا من القادة الفاعلين في المنظمة الخاصة. حكم عليه بالإعدام غيابيا سنة 1950. عضو اللجنة الثورية للوحدة والعمل ثم لجنة الاثنين والعشرين فالقيادة التاريخية الأولى لجبهة التحرير الوطني. أسندت له مسؤولية المنطقة الرابعة عشية أول نوفمبر 1954. ألقي عليه القبض في نهاية شهر فيفري سنة 1955 وظل سجينا إلى غاية وقف إطلاق النار. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ تأسيسه وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ منذ سنة 1957. وزير دولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. رئيس جبهة التحرير الوطني ابتداء من شهر جويلية 1962 لكنه استقال من منصبه سنة 1963 على خلاف قام بينه وبين الرئيس أحمد بن بلة. وزير النقل في عهد الرئيس هواري بومدين ثم رئيس المجلس الوطني سنة 1977 وظل على رأس تلك المؤسسة إلى غاية شهر جانفي سنة 1991 حيث قدم استقالته احتجاجا على سلوكيات الرئيس الشاذلي بن جديد وتصرفاته اللامسؤولة.

(4) محمد بوضياف:

ولد يوم 1919/06/23 بالمسيلة، واستطاع، بفضل أسرته الثرية، أن يحصل على مستوى الشهادة الأهلية باللغة الفرنسية ثم وظف في مصالح الضرائب كاتب محاسب، لكنه فضل الانسحاب ليكرس حياته للنضال. اشتهر بقدرته الفائقة في مجال التنظيم السري. يعد من أبرز دعاة العنف الثوري داخل صفوف الحركة من أجل الانتصار للحريات الديموقراطية. كلف بالشرق الجزائري في إطار المنظمة الخاصة وعينه الاثنان والعشرون منسقا عاما للثورة. عينه مؤتمر وادى الصومام عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية وألقي عليه القبض يوم 1956/10/22 عضو لجنة التنسيق والتنفيذ على إثر ندوة القاهرة في شهر أوت 1957. عين وزيرا للدولة في أول حكومة موقتة للجمهورية الجزائرية ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء في الحكومة الثالثة (1961-1962). عارض بن بلة لكنه تراجع وشغل منصب مسوول العلاقات الخارجية داخل المكتب السياسي، غير أن ذلك لم يدم طويلا حيث استقال وأسس حزب الثورة الاشتراكية ونتيجة ذلك ألقي عليه القبض يوم 1963/06/21، وبعد إطلاق سراحه فرّ إلى الخارج وظل معارضا إلى غاية شهر جانفي 1992 حيث جئ به ليحل محل الرئيس المقال السيد الشاذلي بن جديد. وقع اغتياله يوم 29 يونيو1992 .

(5) محمد خيضر:

من مواليد بسكرة سنة 1912، سليل أسرة فقيرة. اشتغل قابضا في "الترام" وهو نوع من حافلات النقل. انضم إلى نجم شمال إفريقيا سنة 1933 وانتخب، سنة 1946، نائبا بالمجلس الوطني الفرنسي ممثلا للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية. ألقي عليه القبض مرات عديدة، وكان، بالاضافة إلى عضوية المكتب السياسي، واحدا من المشرفين على المنظمة الخاصة. شارك في عملية بريد وهران، وحينما اكتشف أمره، وطلبت السلطات الاستعمارية تجريده من الحصانة البرلمانية، هرب إلى القاهرة سنة 1951 وتولى، هناك، تسيير مندوبية حزب الشعب الجزائري التي سينضم إليها فيما بعد كل من حسين آيت أحمد ومحمد خيضر. ألقي عليه

القبض يوم 1956/10/22. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر وادي الصومام ثم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957. عين وزيرا للدولة في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وظل كذلك إلى غاية انعقاد مؤتمر طرابلس حيث انضم إلى قيادة الاركان وبعد تكوين المكتب السياسي في تلمسان، يوم 22 /1962/07 أصبح أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني. اختلف مع الرئيس ابن بلة حول مفهوم الدولة والحزب والجيش فاستقال في شهر مايو سنة 1963 وهرب، معارضا، إلى الخارج. اغتيل في مدريد سنة 1969 بأمر من رئيس مجلس الثورة العقيد هواري بومدين.

(6) أحمد فرانسيس:

من مواليد سنة 1912 بغليزان. ناضل في صفوف جمعية الطلبة المسلمين بشمال افريقيا. تخرج طبيا وساهم في تأسيس حركة أحباب البيان والحرية سنة 1944. اعتقل على إثر المجازر التي أعقبت حركة مايو الثورية. وفي سنة 1946 شارك في تأسيس الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري. انضم إلى جبهة التحرير الوطني صحبة السيد فرحات عباس في شهر أفريل سنة 1956 وعُيّن مباشرة ممثلا لها بالبلدان الاسكندنافية. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم عضو الامانة الدائمة لاتحاد المغرب العربي ابتداء من شهر يونيو 1958. وعلى إثر تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عين وزيرا للشؤون الاقتصادية وأضيفت له المالية عندما تشكلت الحكومة الثانية. لم يشارك في الحكومة الثالثة. عينه الرئيس أحمد بن بلة وزيرا للمالية في أول حكومة تم تشكيلها بعد استرجاع الاستقلال الوطني.

(7) أحمد توفيق المدني:

من أصل جزائري، هاجرت عائلته إلى تونس حيث ولد حوالي عام 1898. تخرج من جامع الزيتونة وشارك بصفة فعالة في تنشيط الحزب الحر الدستوري التونسي، الامر الذي جعل السلطات الاستعمارية تنفيه إلى الجزائر سنة 1925. اشتغل بالتعليم وساهم في الحركة الاصلاحية وفي الاعداد لميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تولى أمانتها العامة إلى جانب رئاسة تحرير جريدة البصائر.

ألف مجموعة من الكتب في تاريخ الجزائر والتحق بجبهة التحرير الوطني رسميا في شهر أفريل سنة 1956. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم وزير الشؤون الثقافية في أول حكومة للجمهورية الجزائرية. وبعد استرجاع الاستقلال الوطني عينه الرئيس أحمد بن بلة وزيرا للاوقاف. عين سنة 1966 مديرا عاما للمركز الوطني للدراسات التاريخية وهو المنصب الذي ظل يشغله إلى أن وافته المنية. ترك مذكراته في ثلاثة أجزاء.

التآمر على الثورة

عنون السيد فتحي الديب الفصل الثالث من كتابه: "الحكومة الجزائرية تتآمر على الثورة". وإنه لعنوان غريب وأبعد ما يكون عن كل منطق.أما الغرابة فمردها إلى كون المؤلف ضابط رفيع المستوى في سلك الاستعلامات المصرية ومع ذلك غاب عنه أن أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عند التأسيس، كان معظمهم، هم أنفسهم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة والمنبثقة عن دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بالقاهرة في أواخر شهر أوت سنة 1957.

لقد كانوا في ذلك الوقت، وبذات الصفة، هم قيادة الثورة المكلفة بتسيير شؤون الحرب والسلم على حد سواء. فكيف يمكن، بعد التحول إلى حكومة، أن يصبحوا متآمرين على الثورة؟ ثم لحساب من ينفذون المؤامرة؟.

وأما لا منطقية العنوان فمتأتية عن كون السيد فتحي الديب أقنع نفسه بأنه القائد الأعلى للثورة الجزائرية، يخطط لها ويوجه إطاراتها في الداخل والخارج، ونتيجة ذلك الإقناع لم يرقه أن يتم تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دون علمه ودون أن يكون لأية جهة غير لجنة التنسيق والتنفيذ رأي في تعين أعضائها .

يقول السيد فتحي الديب في الصفحة الثامنة والتسعين بعد المائة الثالثة: "شهد شهر أكتوبر 1958 موجة من السخط العام على الحكومة الجزائرية المؤقتة من كافة قطاعات الشعب الجزائري في الداخل والخارج ومن قوات جيش التحرير الجزائري، وتزايدت هذه الموجة نتيجة الغموض الذي أحاط بمستقبل القضية الجزائرية، بعد وضوح تناقض تصريحات أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بالإضافة إلى شعور المناضلين بالداخل بعدم قيام أعضاء الحكومة بأي جديد لصالح الثورة بل استغلالهم لفرحة المناضلين بإعلان الحكومة للإطاحة ببعض قادة الولايات المتمسكين بمبادئ الثورة في أول نوفمبر 1954 واستبدالهم بقادة جدد من الموالين لكريم بلقاسم ومن الضباط الذين خدموا بالجيش الفرنسي وقاتلوا ضد جيش التحرير إلى عهد قريب.

إن هذه الفقرة تشتمل على مجموعة من التناقضات والأحكام المسبقة.فمن جهة يشير المؤلف إلى أن شهر أكتوبر 1958 شهد موجة من السخط العام على الحكومة الجزائرية المؤقتة ومن جهة ثانية يذكر أن أعضاء الحكومة استغلوا فرحة المناضلين بإعلان الحكومة للإطاحة ببعض قادة الولايات المتمسكين بمبادئ الثورة. ومن جهة ثالثة يرجع الكاتب أسباب تزايد موجة الخط إلى تناقض تصريحات أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وهو يعرف أن اللجنة المذكورة لم تعد موجودة في شهر أكتوبر لأنها تحولت إلى حكومة مؤقتة يوم 1958/09/19.

وعن الأحكام المسبقة واللامعقولة تجدر الإشارة خاصة إلى قوله أن السخط العام كان على الحكومة من كافة قطاعات الشعب الجزائري في الداخل والخارج ومن قوات جيش التحرير الوطني. يؤكد ذلك وكأنه أجرى استفتاء عاما وفرز أصوات المنتخبين بنفسه.

وفي مجال آخر، لكن دائما حول الموقف من الحكومة، يذكر المؤلف أن المناضلين بالداخل كانوا مستاءين "لعدم قيام أعضاء الحكومة بأي جديد لصالح الثورة". ان مثل هذا الحكم لا يصدر عن عاقل لأن تقييم نشاط أعضاء الحكومة لا يكون بعد شهر فقط من تعيينهم .ثم كيف يتصور المرء أن جماهير الشعب الجزائري وفي طليعته المناضلين يفرحون بالإعلان عن تأسيس حكومتهم ويعبرون عن فرحتهم بواسطة مظاهرات كلفتهم أثمانا باهظة لأنها وقعت في إطار المحظور وتحديا لإرادة المستعمر الذي كانت جيوشه بالمرصاد لكل تحرك شعبي جزائري، وقبل حتى أن تجف دموع الفرح ينقلب المناضلون ساخطين بسبب تقاعس الوزراء الجدد؟

وهناك، أيضا تعتيم آخر ورد في ذات هذه الفقرة ويتمثل في زعم السيد فتحي الديب أن أعضاء الحكومة أقدموا، في ظرف ذلك الشهر الأول من تعيينهم، على الإطاحة ببعض قادة الولايات المتمسكين بمبادئ الثورة في أول نوفمبر 1954 واستبدالهم بقادة جدد من الموالين لكريم بلقاسم ومن الضباط الذين خدموا بالجيش الفرنسي وقاتلوا ضد جبهة التحرير الوطني إلى عهد قريب.

ان هذا الزعم محض افتراء لا أساس له من الصحة إذ كيف يتصور من له مثقال ذرة من العقل أن يقدم قادة الثورة على الإطاحة بقادة الولاية المتمسكين بمبادئ تلك الثورة؟. لكن السيد فتحي الديب ربما كان يعني العقوبات التي تعرض لها أعضاء فرع قيادة الاركان الشرقية الذين لم يعترفوا بمسؤولية العقيد السعيد محمدي عليهم، وتباعا تمردوا على قرار لجنة التنسيق والتنفيذ التي أقرت، في اليوم التاسع من سبتمبر، عجز القائد المذكور وخروج نوابه عن الطاعة، وقررت ضد كل واحد منهم عقوبات مختلفة.

من هذا المنطلق وبالاعتماد على هذه المعطيات يجب القول إن أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا يتحملون عواقب اجراءات اتخذتها لجنة التنسيق والتنفيذ، علما بأن استبعاد قائد وأعضاء الفرع الشرقي للجنة التنظيم العسكري قد ترتب عليه تعيين قيادة الاركان العامة التي اسندت مسؤوليتها إلى العقيد هواري بو مدين بمساعدة الرواد: أحمد قائد (سي سليمان) وعلي منجلي وعز الدين زراري وهم كلهم ليسوا من الموالين لبلقاسم كريم ولم يكونوا من الضباط الذين عملوا بالجيش الفرنسي والذين قاتلوا ضد جيش التحرير الوطني إلى عهد قريب كما أورد ذلك السيد فتحي الديب.

وكان كل قادة الولايات، من جهتهم، من أبناء جيش التحرير الوطني وهم: لخضر عبيدي (الحاج لخضر) بالنسبة للأولى، صالح بو بنيدر (صوت العرب) بالنسبة للثانية، آيت حمودة عميروش، بالنسبة للثالثة، محمد بوقرة بالنسبة للرابعة، لطفي بودغن بالنسبة للخامسة وأحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) بالنسبة للسادسة.

إن السيد فتحي الديب لا يعرف أن النضال كان، في الجزائر، متأصلا، وأن جبهة التحرير الوطني ورثت تقاليد حزب الشعب الجزائري في اعتماد السرية لانجاز المهام الكبرى، ولذلك فإنه اعتبر غموضا إخفاء أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برنامج عملهم قبل الاعلان عنه رسميا.

ورغبة منه في تقزيم قيادة الثورة الجزائرية، لم يتردد السيد فتحي الديب في الادعاء أنه كان على علم بكل كبيرة وصغيرة تحدث على المسرح الجزائري بالداخل والخارج، وذلك، كما يقول، بفضل ما كان له من اتصالات سرية ووثيقة بمن أسماهم: المخلصين الاوفياء حتى بين أعضاء الحكومة أنفسهم.

إن مثل هذا الكلام لا يكون خليقا إلا بالحاقدين على الشعب الجزائري الذي كان، في أغلبيته الساحقة، يرى في حكومته المؤقتة معبرا صادقا عن طموحاته وناطقا وحيدا ورسميا باسمه. ثم كيف يوصف بالمخلص الوفي من يقدم على نقل أسرار جماعته إلى جهات أجنبية.

الحسن الثاني، بورقيبة... والأمريكان

أمريكا تحاول التسلسل من خلال الأمير.هذا هو العنوان الذي إختاره السيد فتحي الديب للفصل الأول من الباب السابع الذي خصصه لمعالجة التآمر على الثورة الجزائرية، ولقد جاء الفصل كله عبارة عن محاولة للتدليل على أن الأمير الحسن يريد تمرير مشروع أمريكي لتسوية القضية الجزائرية بما يمكن الولايات المتحدة من التسلل إلى شمال أفريقيا على حساب فرنسا.

كما أن في الفصل إشارة إلى ضرورة التحفظ من سلوكات العاهل المغربي وولي عهده اللذين يريدان إعطاء الأمريكان فرصة الاتصال المباشر بالجزائريين والتأثير عليهم لصالح سياستهم مما يؤثر على حركة التحرير في هذه المنطقة[1].

وفي الفصل الثاني من نفس الباب يوجه السيد فتحي الديب نفس الاتهام إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي يقول عنه إنه استقدم السفير المصري في مستهل عام سبعة وخمسين وتسعمائة وألف وعرض عليه مقترحات طلب منه نقلها إلى الرئيس جمال عبد الناصر لتكون في أساس حل المشكل الجزائري. وقد حوصل السيد فتحي الديب هذه المقترحات في أربع نقاط ذكر في النهاية أنها مملاة عليه (أي على الرئيس التونسي) من جانب الأمريكان وهي كالآتي:

1- إعطاء الجزائريين الضمانات الكافية لاجراء انتخابات حرة لاختيار ممثلين لمفاوضة فرنسا .

2- لا يتم إيقاف القتال قبل التأكد من هذه الضمانات .

3- إطلاق سراح الزعماء الجزائريين.

4- عقد مؤتمر بتونس يحضره ممثلون عن الدول العربية ودول البحر الأبيض المتوسط لدراسة هذه المقترحات.

ان التمعن في الأفكار الأساسية التي تمحور حولها هذان الفصلان يقود الدارس الجاد إلى التأكد من أن السيد فتحي الديب لم يراقب ما كتب، بل اكتفى بنشر

كل ما دار في باله من آراء دون العمل على إزالة ما علق بها من تناقض ومن مزاعم لا أساس لها من الصحة، خاصة وأنه لم يدعم اتهاماته لكل من العاهل المغربي والرئيس التونسي بما يمكن أن يتخذ كأدلة على تنفيذهما لمخطط أمريكي واسع النطاق، بل أكثر من ذلك، فإن المحلل النبه سرعان ما يقف عند الخلل الفاضح في معالجة الكاتب لموقف الرجلين من القضية الجزائرية في مستهل تلك السنة الثالثة من اندلاع ثورة نوفمبر.

وبالفعل فإن مشروع الحل الذي نسبه السيد فتحي الديب إلى ولي عهد المغرب الأقصى، مدعيا أنه يهدف من خلاله إلى اعطاء الأمريكان فرصة الاتصال المباشر بالجزائريين والتأثير عليهم لصالح سياستهم، لم يكن سوى خلاصة لمطالب جبهة التحرير الوطني لأنه يرمي إلى تعبئة الدول العربية والدول الأفرو آسيوية لجعل الأمم المتحدة تضغط على الحكومة الفرنسية كي تتفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري وتوافق على إجراء انتخابات حرة تحت رقابة المجموعة الدولية وضمانها.

إن هذا المشروع، وكذلك النقاط الأربع الواردة أعلاه كمقترحات قد تكون أملتها السلطات الأمريكية على الرئيس بورقيبة، أبعد ما يكون عن موقف الحكومة الأمريكية من الثورة الجزائرية وهو الموقف الذي استنتجه السيد فرحات عباس من اللقاءات التي تمت بين وفد عن جبهة التحرير الوطني وبعض المسؤولين الأمريكيان المكلفين بشؤون شمال أفريقيا، يقول عباس: "لقد وضحنا للحكومة الأمريكية مختلف جوانب المشكل الجزائري، ولاحظنا أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية كان وسطا، فهو يعطينا الحق لكن في حدود الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن مع فرنسا"[2].

وعن موقف الرئيس بورقيبة وولي عهد المغرب من القضية الجزائرية يقول نفس السيد فرحات عباس الذي كان بنيويورك، أثناء انعقاد أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر نوفمبر سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف: ان وصول الرئيس بورقيبة يوم 16 نوفمبر والأمير الحسن الثاني يوم 30 نوفمبر قد شكل مساندات اضافية لنا... فالرئيس بورقيبة قد دعانا للالتحاق به إلى واشنطن حيث ضبط لنا لقاءات مع بعض الموظفين المكلفين بشؤون شمال أفريقيا[3].

ومن جهة أخرى، فإن السيد فتحي الديب يتناقض مع نفسه عندما يذكر أن مقترحات الرئيس بورقيبة مملاة عليه من جانب الأمريكان، وفي ذات الوقت يرفع تقريرا إلى الرئيس جمال عبد الناصر جاء فيه أن: "مقترحات بورقيبة لا تخالف ما سبق وعرضه في مولي، سوى أن بورقيبة يرى أن الجزائريين، بعد الانتخابات، سيكونون في وضع قوي وستكون لهم حرية القرار للتعاون مع فرنسا أوعدمه"[4]. وهنا نطرح السؤال الآتي: كيف يمكن أن تكون مقترحات فرنسا المفروض فيها التماشي مع خدمة مصالحها في جميع الحالات مملاة على بورقيبة من طرف الأمريكان؟

وفي الحقيقة، فإن موقف الحكومتين في المغرب الأقصى وتونس من ثورة أول نوفمبر سنة 1954 لا يمكن التشكيك فيه إلا في حالة الانطلاق من أحكام مسبقة لأن السماح لقوات جبهة التحرير الوطني بالتمركز على الأراضي التونسية والمغربية واتخاذها قواعد للتدريب العسكري وللهجوم على جيوش العدو، يكفي، وحده، للتدليل على المساندة المطلقة التي كان يقدمها النظامان في البلدين الشقيقين عندما نجري مقارنة بسيطة بما تتعرض له الثورة الفلسطينية، اليوم، فيما يسمى بلدان الطوق التي تجرد المقاتلين الفلسطينيين من أسلحتهم وتمنعهم من استعمال حدودها في حربهم من أجل استرجاع سيادتهم واستقلالهم.

وهناك دليل آخر على عدم جدية السيد فتحي الديب بالنسبة لما يكيله من اتهامات للرئيس الحبيب بورقيبة والأمير الحسن، نستشفه من نص البيان المشترك الذي نشر في الرباط على اثر المحادثات التي جرت يوم 1956/10/21 بين جلالة الملك محمد الخامس وولي عهده وبين وفد جبهة التحرير الوطني الذي سوف يتم اختطافه في اليوم الموالي من طرف القوات الاستعمارية وبأمر من كاتب الدولة للدفاع الفرنسي. لقد جاء في ذلك البيان ما يلي[6]:

1- ان الوحدة المغاربية موجودة، وهي مؤسسة وقائمة على وحدة الجغرافيا والتاريخ والسكان والدين والثقافة.

2- من الضروري أن تتضافر جهود كل ذوي الإرادة الحسنة وأن ينبه الضمير

العالمي وضمير الشعب الفرنسي لكي يتم بسرعة وضع حد للأزمة التي تدمي الجزائر وتشكل خطرا على استقرار افريقيا الشمالية والسلم العالمي، ويخشى أن تتلف العلاقات الفرنسية المغاربية.

3- ان هذه المجموعة المغاربية لا يمكن أن تتطور بانسجام إلا في اطار الترقية الاجتماعية والديموقراطية والحرية وبضمان المصالح العليا للبلدان المعنية وكذلك حقوق الجماعات والأفراد.

4- ان المغرب الذي تربطه بالشعب الفرنسي علاقات صداقة قديمة، يرغب في أن يقيم مع فرنسا تضامنا وتعاونا تمليهما المصالح المشتركة للبلاد والعباد، وهو ينوي أن يكون همزة الوصل بين المشرق العربي الإسلامي والغرب وذلك طبقا لموقعه الجغرافي ولتاريخه.

إن نفس هذه المطالب قد وردت في البيان الصادر عن الندوة المغاربية التي انعقدت بتونس في أواخر الشهر ذاته رغم اختطاف الطائرة، وهي مطالب تدعو، لو استجابت لها الحكومة الفرنسية، إلى إقامة فيدرالية بين فرنسا من جهة وبلدان المغرب العربي من جهة ثانية، وليس فيها، إطلاقا، ما يدل على ميل قادة المغرب الأقصى وتونس إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت تساند سياسة فرنسا في الجزائر رغم ما اشتهرت به تلك السياسة من خرق لنصوص اتفاقات الحلف الأطلسي. ونكتفي للتدليل على ما نقول الإشارة إلى بيان كتابة الدولة الأمريكية للخارجية الذي نشرته جريدة"لوموند" في عددها الصادر بتاريخ 1958/04/21 والذي جاء فيه:

"إن السيد هرتي قد أخبر سفير فرنسا أن الإشاعات القائلة إن سياسة الولايات المتحدة حول ما يجري في الجزائر قد تغيرت لا أساس لها من الصحة". ولسنا هنا، في حاجة إلى أن نعيد إلى الأذهان أن تلك السياسة هي التي سمحت للقوات الأمريكية المتمركزة بألمانيا الغربية، في اطار الحلف الأطلسي، أن تسلم للجيش الفرنسي العامل في الجزائر عتادا حربيا متطورا لمحاربة جيش التحرير الوطني.

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم بنقل كل ذلك العتاد الحربي إلى مختلف مناطق القتال في الجزائر، ولم يكن ذلك بالأمر الغريب لأنها كانت، يومها، مرتبطة مع فرنسا بميثاق الحلف الأطلسي الذي يعتبر في مادته السادسة أن الاعتداء على التراب الجزائري اعتداء على فرنسا. وأن السيد فتحي الديب، رغم كل الاتهامات المكالة ضد الرئيس التونسي وولي العهد المغربي، يعود في نهاية تحليله إلى التأكيد على أن أهداف أمريكا في الجزائر هي نفس أهداف فرنسا ومن جملتها استمرار حرب الإبادة بأسلحة الحلف الأطلنطي دون معارضة أمريكا بل وبمعاونتها.

وفي نفس الفصل الثاني من الباب السابع، يذكر السيد فتحي الديب أن الرئيس بورقيبة هو صاحب فكرة ضم شمال أفريقيا، سياسيا إلى دول البحر الأبيض المتوسط لتكوين حلف يكون امتدادا للحلف الأطلسي ومن أجل القضاء على فكرة القومية العربية ومنع انتشارها. ان هذا الزعم لا أساس له من الصحة، لأن مشروع غربي البحر الأبيض المتوسط إنما هو من وضع الحكومة الفرنسية وقد عبر عنه رئيسها السيد فليكس قيار بنص جاء فيه: "لقد آن الأوان لننظم مع بلدان غربي البحر الأبيض المتوسط محور دفاع مشترك شمال/جنوب يكون امتدادا طبيعيا للحلف الأطلسي. وفي هذه المجموعة فإن الجزائر الفرنسية التي قد تكون زودت بالحرية الإدارية التي يضمنها لها القانون التأطيري، سوف تجد مكانتها الطبيعية"[8].

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها بدأت تحاول الاتصال بالجزائريين منذ اندلاع الثورة، وإنها طلبت من مصر تسهيل مهمة ممثليها للاتصال المباشر بالمسؤولين لتتعرف من خلالهم على أسلوب ومكان إيصال السلاح إليهم داخل الجزائر[9].

لكن مصر، يقول السيد فتحي الديب، رفضت ذلك ولم يقع الاتصال المباشر. غير أن هذا القول يدحضه كتاب السيد حسين آيت أحمد: "الحرب وبعد الحرب" الذي جاء فيه "ان جهات أمريكية اتصلت بالوفد الجزائري بمجرد أن وصل إلى نيويورك في السداسي الأول من سنة 1955 وعرضت عليه صفقات تجارية في مختلف أنواع الأسلحة"[10].

إن كلام السيد آيت احمد لا يعتبر دليلا على كون الإدارة الأمريكية هي الـتي كانت وراء الاتصال، لأن تجار الأسلحة يعملون في معظمهم، وبالنسبة لأغلبية صفقاتهم، خارج النطاق الرسمي. وحسب لجنة التنسيق والتنفيذ، فـإن الموقـف الرسمي الأمريكي كان، إلى غاية شهر ديسمبر سنة 1957، مؤيدا ومدعما للسياسة الفرنسية في الجزائر[11].

أما الإدعاء بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت، في محاولاتها للتغلغـل في أوساط الثورة الجزائرية، مدفوعة بالرغبة في السيطرة على "بترول الصحراء الجزائرية وسائر معادنها الأخرى"[12]. فضرب من الخيـال أولا، لأن الـذهب الأسـود لم يكتشف في الجزائر، إلا في شهر جانفي سنة 1958، وثانيا لأن الكمية المنتجة، في ذلك الوقت لم يكن من شأنها أن تسيل لعاب الأمريكان الذين كانوا، ومـازالوا، يسيطرون بالفعل على محروقات الشرق الأوسط. وفي هذا الموضوع فـإن السـيد ريمون آرون كان واضحا للغاية ومنطقيا مع الأرقام عندما نشر في صـيف سـنة 1958 "ان كلفة الحرب التي نخوضها في الجزائر تكلفنا ما يمكـن ان نربحـه مـن استخراج مائتي مليون طن من البترول الخام"[13]. علما بأن حاسي مسعود، في تلك السنة الأولى من الإنتاج، لم يكن قادرا على إعطاء أكثر من خمسة ملايين طن. وقد ذكر الأخصائيون، يومها، أن الكمية سوف ترتفع بالتدريج لتصل إلى أربعة عشر مليون في نهاية عام 1962.

وحتى ما كان يسمى بالأصوات الحرة التي كانت ترتفع في الكونغرس الأمريكي للمطالبة بتسوية القضية الجزائرية على أساس الاستقلال مثل مـا جـاء ذلـك في مشروع اللائحة التي قدمها السيناتور جوهن كندي في شهر جويلية سنة 1957، أو في التقرير الذي نشره السيناتور الديموقراطي مانسـيفيلد (mansfild) في شـهر نوفمبر من نفس السنة، فإنها لم ترتفع عطفا على الشعب الجزائري أو دفاعا عنـه، لكنها كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية فرنسا الحليفة وللحفاظ على مكانـة الحلف الأطلسي ومصالحه وعلى قدرة الغرب الرأسمـالي في مواجهـة المعسـكر الاشتراكي الـذي بدأ يتموقع في بعض جهـات الوطـن العربي وفي مصـر على وجه الخصوص.

هكذا، كتب السناتور كندي في اللائحة المذكورة: "ان الجزائر قنبلـة موقوتـة كبيرة المفعول، دقاتها سوف تبقى متواصلة إلى أن تنفجر في وجه العالم الحر كارثة أدهى من تلك التي عرفتها الهند الصينية... ان الجزائر تحرم الحلف الأطلسي مـن جيوشه وتضعف موارد حلفاء الفرنسيين، كما أنها تهدد التأثير الغربي وقواعـده في شمال أفريقيا... إنها تشرذم العالم الحر الذي ندعي قيادته"[14].

أما السيناتور مانسفيلد، فإنه أورد في تقريره "ان الاستقلال قد يكون مأسويا في الظروف الحالية حيث لا توجد اطارات مهيأة لاستلام الحكم وحيث المجموعـات المتمردة مستعدة للتناحر في غياب ما يضمن حماية أوربيي الجزائر وأمام اسـتعداد الشيوعيين للتدخل السريع... إننا نخشى أن فرنسا، باتباعهـا سياسـة تجاوزتها الأحداث، سوف تنهار ليس في حوض البحر الأبيض المتوسط فقـط ولكـن في أفريقيا بأكملها، ومعها سوف تنهار الأمم الغربية"[15].

بعد كل هذه الحقائق، فإننا نعتقد أن القارئ لم يعد في حاجة إلى دليـل آخـر للاقتناع بأن السياسة الامبريالية في جوهرها واحدة، وأن الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لا يمكن أن يحدث إلا حول أساليب تأيـيد عمليـات الاستغلال في البلدان المسيطر عليها. ان هذه الحقيقة لم تكن، يومها، لتخفى علـى جبهة التحرير الوطني التي كانت تحذر دائما من الإستعمار بجميع أنواعه. ويكفـي هنا التوقف عند تعبيرين بسيطين لكنهما في منتهى الوضوح.

أما التعبير الأول فلأحد جنود جيش التحرير الوطني أدلى به داخل الجزائـر في شهر ديسمبر سنة 1957 للصحافي الأمريكي هارب قرير(Herb Greer) وقد جاء فيه ما يلي: "إنني لا أثق في الأمريكان ولا أعرف عربيا واحدا يصدقهم... إنكـم تريدون مصادقة فرنسا فتعطونها المدافع والطائرات العموديـة لمحاربتنـا. لكـنكم تخشون انتصارنا فتعبرون لنا عن تعاطفكم بكيفية غير رسمية طبعا"[16]. وأما التعبير الثاني فقد أورده ريتشارد وجوان براس (Richard et Joan Brace) في كتابهما: Ordeal in Algeria، الصادر بنيويورك سنة 1960 وهو لمجموعة مـن اطـارات

جيش التحرير الوطني، ويشير التعبير المذكور إلى أن الولايات المتحدة الأمريكيـة تساعدنا بواسطة القمح الذي ترسله لنا عن طريق الأمم المتحدة من جهة، ومـن جهة ثانية، فإنها تزود حليفتها فرنسا بأفضل العتاد العسكري: الطائرات العموديـة والنابالم وغير ذلك لقتلنا. كيف يريدنا الأمريكان؟ أحياء أم أمواتا؟"[17].

ويبقى أن الذي لم يفهمه السيد فتحي الديب هو أن أمريكا لا يهمها استخلاف فرنسا في شمال أفريقيا لأنها تقود كل المعسكر الذي تنتمي إليه فرنسا ذاتها، وعندما تبدي الإدارة الأمريكية رأيها في القضية الجزائرية، فإنها إنما تفعل ذلك من منطلق القائد الأعلى الذي يسهر على حسن توجيه مساعديه وأعوانه.

ولو كانت أمريكا تريد فعلا زحزحة فرنسا وإقصائها عن شمال أفريقيا لبادرت بمنعها من استعمال قوات الحلف الأطلسي وامكانياته المادية والبشرية، ولو كانت تريد، فعلا، الاتصال المباشر بقيادة الثورة الجزائرية لفعلت ذلك بعيدا كل البعد عن المخابرات المصرية وبدون أدنى وسيط، ولو فعلت، يومها، لوجدت كل الترحاب خاصة اذا كانت ترغب، صادقة في تزويد الثورة بما تحتاج إليه من ذخيرة وسلاح. ولقد عبر السيد محمد يزيد عن هذا الرأي عندما سألته التلفزة الأمريكية في نهايـة شهر نوفمبر سنة 1956، عما إذا كانت جبهة التحرير الوطني شيوعية بالفعل، وهل صحيح أن دول المعسكر الشرقي تزودها بالكثير مـن الأسـلحة. قـال يزيـد لمستجوبه: "اننا أبعد ما نكون عن الشيوعية ولكن عندما يكون المرء في حرب فإنه يحتاج إلى أسلحة. ونحن نفضل الأسلحة الغربية ولو أنني أحد من يزودني بها فإنني لا أرى ما يحملنا على رفضها"[18].

وفي نفس هذا الفصل الثاني من الباب السابع، يعالج السيد فتحي الديب سياسة فرنسا بعد سقوط حكومة قي مولي ويرى أن أمامها طريقا واحدة لانهـاء حالـة الحرب في الجزائر ويحددها بقوله:

"محاولة حل المشكلة سياسيا عن طريق اقناع الجزائريين بقبول حل وسـط"[19].

وبعد أن يجدد قناعته بسعي أمريكا إلى نشر نفوذها بشمال أفريقيا وإبعاد أي نفوذ

مصري حتى يتسنى لها "حل قضية الجزائر على يديها مباشرة أو عن طريق الحكـام الموالين لها بالمنطقة أمثال الحبيب بورقيبة"[20]. فإنه يعرض مجموعة من الاقتراحـات قصد ايقاف المناورات الأمريكية وحماية شعب الجزائر ومصالح مصر في المنطقة[21].

إن قراءة سريعة وبريئة لما كتبه السيد فتحي الديب في هذا الموضوع تدل دلالة واضحة على أن الرجل لم يعتمد مذكراته الشخصية ولم يتعب نفسه بالرجوع إلى الشهادات المعاصرة أو باستنطاق الأصول التي كانت سرية، في ذلك الوقت، لكنه اكتفى فقط بنقل المعلومات من مراجع جديدة تعود إلى الثمانينات وهي من وضع بعض الصحافيين والكتاب الانجليز أمثال اليسترهورن خاصة. ولأنه عالج الموضوع بهذه الطريقة، فإنه أغرقه في كثير من الغموض والتناقض اللذين أساءا إلى الدور الأساسي الذي قامت به ثورة جويلية لدعم ثورة نوفمبر.

فالحديث عن النفوذ المصري ومصالح مصر في بلـدان شمـال افريقيـا يسـاير استناجات المحللين الغربيين، لكنه يجانب الحقيقة لأن ثورة مصـر، بوقوفهـا إلى جانب الشعب الجزائري في ثورته التحريرية وبمساندتها لكل من تونس والمغـرب الأقصى في كفاحهما من أجل التخلص نهائيا من السيطرة الأجنبية، لم تكن ترمي إلا لتحرير طاقات عربية ظلت حبيسة فترة زمنية طويلة، وهي تعرف أن في تحريرها مصلحة عظمى ليس لمصر كقطر ولكن لحركة التحرير العربي الشاملة التي كـان الرئيس جمال عبد الناصر يريدها ثورة متكاملة تقوض أركان الاستعمار في كافـة أنحاء الوطن العربي وتفتح الطريق واسعة لإعادة بناء الدولة الموحدة وتوفير أسباب رقيها وازدهارها في اطار من الاستقلال الكامل والسيادة المطلقة.

والحديث عن الأمين العام للجامعة العربية وزعماء جبهـة التحريـر الـوطني ومندوب جيش التحرير الوطني في الخارج[22]. بالطريقة المثبتة في الصفحة السـابعة بعد المائة الثالثة من عبد الناصر وثورة الجزائر يحطّ من قيمة الثورة المصرية ويقـزم دورها القومي إلى أبعد الحدود، ذلك أن مصر، اذ تكلف الأمين العـام للجامعـة العربية بالسفر لمقابلة السلطان وبورقيبة والملك إدريس فإنها تجرده من صفة التمثيل لكل الأنظمة العربية وتعيده إلى صف المواطنة المصرية. وبالإضافة إلى ذلـك فـإن

القادة في كل من تونس وليبيا والمغرب الأقصى لم يكونوا في حاجة إلى وساطة ليقتنعوا بوجهة نظر قادة الثورة الجزائرية وبضرورة "مساندتهم للحصول على استقلالهم"[23]. وبدون أولائك القادة الذين يسعى السيد فتحي الديب إلى التشكيك في اخلاصهم ما كانت تلك البلدان الثلاثة تتحول بالتدريج إلى قواعد خلفية لجبهة وجيش التحرير الوطني، ومسالك سهلة لتمرير الأسلحة والذخيرة إلى مختلف أنحاء الجزائر المجاهدة.

يقول السيد فرحات عباس على اثر زيارة وفد جبهة التحرير الوطني برئاسة الدكتور محمد الأمين دباغين إلى المغرب الأقصى أسبوعا واحدا قبل سقوط حكومة قي مولي: "لقد كان الاستقبال الذي خصنا به الملك مريحا لنا ومشجعا، ان جلالته يساند الجزائر المكافحة مساندة مطلقة... انه مباشر في علاقاته ووفي ونصوح"[24].

أما الرئيس بورقيبة، فإن أفضاله لا تُعدّ ولو لا وجوده على رأس تونس لما استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تحولها إلى قلعة منيعة تأوي، علنًا، آلاف المجاهدين الجزائريين ومئات آلاف اللاجئين، ومنها تنطلق جحافل المقاتلين في اتجاه مختلف مناطق الجزائر محملين بما يحتاجه إخوانهم من سلاح وذخيرة.

لكن هناك حقيقة يجب التوقف عندها لأنها تشكل السبب الرئيسي الذي جعل السيد فتحي الديب يتحامل على القيادتين الوطنيتين في تونس والمغرب الأقصى، ذلك أن مصر لم تكن متفهمة ولا قابلة لفكرة المغرب العربي الكبير، وفي حين كان الرئيس بورقيبة يدعو إلى حل القضية الجزائرية في اطار اتحاد مغاربي تكون له علاقات مميزة مع فرنسا، فإن القيادة المصرية كانت ترى أن ذلك قد يمنع شمال أفريقيا من العودة إلى جسم الوطن العربي.

وفي الواقع، فإن فكرة شمال أفريقيا المستقل والمتحد مع فرنسا لم تكن من وضع الرئيس بورقيبة ولكنها فكرة قديمة في أدبيات معظم التشكيلات السياسية والثقافية العاملة في المنطقة. وإلى جانب الرئيس بورقيبة، كان هناك عدد كبير من الزعماء السياسيين في جميع الأقطار المغاربية يؤمنون بنفس التوجه ويناضلون من أجل تجسيده على أرض الواقع، ولم يكونوا يخفون توجههم ذلك، لكن قادة المشرق

العربي وإطاراته الحاكمة فعليا كانت تجهل الكثير عن المغرب العربي وما يجري فيه على جميع المستويات وفي كافة الميادين.

أما مسألة الإيعاز إلى زعماء جبهة التحرير الوطني ومندوب جيش التحرير الوطني في الخارج لعقد مؤتمر صحفي بالقاهرة يعلنون فيه عن رأي قيادة الثورة في مقترحات بورقيبة والأمير الحسن ويكررون عزمهم على مواصلة الكفاح حتى تستجيب فرنسا لمطالبهم المشروعة[25]، فكلام لا معنى له ولا علاقة له بالحقيقة، وإن التمييز بين جبهة التحرير الوطني ومندوب جيش التحرير الوطني في الخارج إنما يندرج في إطار تزييف التاريخ وإشعال نار الفتنة في أوساط قيادة الثورة الجزائرية.

فالسيد فتحي الديب مثل غيره، يعرف أن حكومة قي مولي سقطت يوم 1957/05/22، وبعد ذلك بأيام قلائل وصل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المغرب الأقصى ومنه إلى تونس ثم القاهرة في أواخر شهر جوان سنة 1957.

إذن، فالسيد فتحي الديب لم يكن يجهل أن وجود لجنة التنسيق والتنفيذ يلغي وجود من أسماهم زعماء جبهة التحرير الوطني ومندوب جيش التحرير الوطني في الخارج. ثم ما معنى هذا التمييز خاصة بعد نتائج مؤتمر وادي الصومام وما تضمنته من تزويد الثورة بقيادة موحدة ومؤسسات سياسية وعسكرية قارة.

يبدو أن تواريخ الأحداث قد اختلطت في ذهن السيد فتحي الديب بالنسبة للباب السابع من كتابه. وعلى سبيل المثال، فإنه يذكر في مستهل الفصل الثالث: "بينما كنا نتابع تطور أحداث التآمر المراكشي التونسي الأمريكي الفرنسي على مستقبل الثورة الجزائرية وقيامنا بإجراءات التصدي لهذا المخطط فوجئنا في نهاية الأسبوع الأول من شهر يناير 1957 بوصول مندوب من قيادة وهران حاملا رسالة توصية من المناضل عبد الحفيظ بوالصوف قائد الولاية"[26].

وفي الفصل الثاني من نفس الباب يدرج أحداث التآمر في الفترة الموالية لسقوط حكومة قي مولي التي يعرف الجميع أنها ظلت قائمة إلى غاية يوم 1957/05/21.

وبالإضافة إلى كل ما تقدم، فإن ما يسميه السيد فتحي الديب بفترة أحداث التآمر، والتي تمتد، حسب تقديره لتشمل شهري ديسمبر سنة 1956 وجانفي سنة 1957، قد تميزت بكثير من التقارب بين جبهة التحرير الوطني وبين الحكومتين المغربية والتونسية.

فبالنسبة للعلاقات مع تونس، تجدر الإشارة إلى أن اتفاقا أبرم بين الطرفين يوم 20جانفي1957[27]، بموجبه تعهدت الحكومة التونسية بنقل أسلحة جبهة التحرير الوطني من الحدود الليبية التونسية إلى الحدود الجزائرية دون أن تتعرض العملية لأي مكروه مهما كان نوعه. وبالنسبة للعلاقة مع المغرب الأقصى نورد، فيما يلي،ما كتبه السيد أحمد توفيق المدني عن اللقاء الذي جمع جلالة الملك محمد الخامس بوفد جبهة التحرير الوطني يوم 1957/02/7 بمدينة مدريد:"قال جلالته: مهمـا كانـت الظروف فهو معنا، يقف وقفة المجاهد لا وقفة المؤيد، وإن سلاحنا يتحول في المغرب بكل حرية، وإن المعاملة بين الجزائريين وبين المغاربة تقع باستمرار على بساط المحبة والوئام"[28].

وبعد ذلك التاريخ بأسبوع فقط استقبل جلالة الملك نفس الوفد في مدينة تطوان المغربية، ولما أحيط علما بأن جبهة التحرير الوطني ترغب في شراء الأسلحة المتطورة التي كانت على متن احدى السفن الراسية بميناء طنجة لكنها لا تملك الأموال الكثيرة لذلك قال في شبه ابتسامة: ليتصل بي الأخ مبروك[29] بوسيلته المعروفة وأنا أكمل له الثمن المطلوب، اشتراكا مني خاصا في الجهاد. وقد بر بوعده قدس الله روحه، وكان اشتراكا ضخما[30]. لكن الشيخ لم يذكر القيمة بالضبط.

لكن السيد فتحي الديب لم يتعرض لنقطة أساسية كان لها تأثيرها البالغ، في ذلك الحين، على تزويد الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة. ونعني بذلك العلاقات المصرية الليبية التي تكدرت على إثر العدوان الثلاثي على مصر وترتب عليه إغلاق الحدود البرية بين البلدين.

"الحركة الوطنية الجزائرية "

إن الثورة الجزائرية، كغيرها من الثورات الكبرى في العالم، قد مرت، في حياتها، بمراحل صعبة، وتخللتها كثير من الأزمات الخطيرة، ونشأت فيها صراعات داخلية ما زال بعضها يقلق راحة الباحثين والدارسين، ونتيجة كل ذلك، فإن التسرع في إبداء الاحكام لا يمكن إلا أن يزيد نقاط الظل تعتيما والقضايا المعقدة تعقيدا.

هذا هو الاطار الذي يجب أن تدرج فيه مسألة "الحركة الوطنية الجزائرية" التي أسسها السيد الحاج مصالي كبديل للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية التي كان السيد فرنسوا متران، وزير الداخلية الفرنسي آنذاك، قد منعها رسميا في اليوم الخامس من شهر نوفمبر سنة 1954.

"فالحركة الوطنية الجزائرية" لا تختلف عن جبهة التحرير الوطني من حيث المصدر التنظيمي ومن حيث المرجعية الفكرية. فكلاهما خرج من صلب حزب الشعب الجزائري، وكلاهما يعتد بأحقيته في قيادة الكفاح المسلح الذي كان تبلور هدفا رئيسيا ووسيلة وحيدة لاسترجاع الاستقلال الوطني منذ المؤتمر الثاني الذي عقده الحزب المذكور سنة 1938، والذي تقرر فيه، بالاجماع، إنشاء "اللجنة الخضراء"، التي أسندت رئاستها، يوم ذاك، إلى السيد مسعود بوقدوم، والتي كلفت بإيجاد أنجع الصيغ لارساء قواعد تنظيم عسكري يتولى عملية تقويض أركان الاستعمار في الجزائر.

من هذا المنطلق، يتحتم القول: إن المنظمة الخاصة، التي أسست في السابع عشر من شهر فيفري سنة 1947، لم تكن هي الآلية العسكرية الأولى التي أنشأها حزب الشعب الجزائري، بل إن نشاط اللجنة الخضراء قد انبثقت عنه، قبل اندلاع الحرب الامبريالية الثانية، لجنة العمل الثوري في شمال إفريقيا. وفي خضم الحرب المذكورة، ظهرت إلى الوجود تنظيمات مسلحة مثل: "الجيش العربي في الداخل" و"الجيش الثامن" و"لجان الشباب" في كل من بلكور والقصبة وباب الوادي والحراش، وهي كلها، بلا شك، فروع الاداة العسكرية التي اعتمدتها حركة مايو الثورية سنة 1945.

وعلى الرغم من أن جبهة التحرير الوطني هي التي أعلنت عن ميلاد ثـورة أول نوفمبر 1954، فإن أغلبية العمليات العسكرية التي وقع إنجازها خاصة في فرنسا وفي المنطقتين الثانية(الشمال القسنطيني) والثالثة (بلاد القبائل) إنمـا كـان تخطيطهـا وتنفيذها من طرف العناصر الموالية "للحركة المصالية". وبهذا الصدد، وعلى سبيل المثال، فقط، تجدر الاشارة إلى أن المجاهد محمد العيفة الذي تولى تفعيـل الافـواج الفدائية الأولى، في مدينة سكيكدة، يذكر أنه لم يسمع بجبهة التحرير الـوطني إلا عندما التقى بالشهيد مصطفى بن بوالعيد في سجن الكدية بقسنطينة.

كل هذه المعطيات تفرض على الباحث الجاد التريث قبل البت في الموضـوعات الخطيرة التي قد يؤدي الاستخفاف في التعامل معها إلى تزييف التاريخ، علما بـأن هذا الأخير ليس ملكا لأحد، وكتابته أو إعادة كتابته مسؤولية ملقاة على كواهل المؤرخين وحدهم، وهم، بدورهم، لا يوزعون اللصاقات، لكنهم يسردون الوقائع، ويحللون الظواهر، ويخضعون الأقوال والنصوص وغيرها من الوثـائق إلى معـايير البحث العلمي. وبديهي أن مثل هذه النظرة للتاريخ سوف تعيد المياه إلى مجاريها، وسوف تمكن من إعطاء كل ذي حق حقه. وبديهي، كذلك، أن الاختـلاف في الرأي حتمية تاريخية، ولم يوجد، في تاريخ الانسانية جمعاء، تنظيم خلا من ذلك.

وعلى الرغم من أن الرأي المنتصر يكون، دائما، هو الأرجح، إلا أن أصـحاب الرأي الآخر لا يجب تجريمهم، خاصة عندما تكون المرجعية الفكريـة والسياسـية واحدة، بل لا بد من التوقف، طويلا، عند الدوافع التي قادت إلى بلورة آرائهـم والتمسك بها. وفي هذا السياق، تجدر الاشارة إلى ما يلي:

1- بات معروفا أن مجموعة الاثنين والعشرين هي التي كانت في أساس جبهـة التحرير الوطني. ومعروف كذلك أن أربعة على الأقل من تلك المجموعة تراجعـوا في آخر لحظة، وقد فسر ذلك التراجع تفسيرات كثيرة وصل بعضها إلى حد إضفاء طابع الخيانة عليه. وعندما أتيحت الفرصة للمعنيين، بعد مرور حوالي أربعين سنة، فإنهم بروا سلوكهم وقدموا من الحجج ما يكفي، على الأقل، لتبرئتهم مـن أي اتهام خطير .

مجمل ما يستند إليه هؤلاء الأربعة أن كل الإمكانيات لم تبذل لتوحيد الصـف قصد ضمان نجاح أكبر للثورة، ومن أجل تجنب الصراع بين الأشقاء وتوفير الغطاء السياسي للعمل العسكري. ويقول بعضهم، من جهة أخرى، أن موقـف السـيد محمد بوضياف الشخصي من الحاج مصالي هو الذي حال دون التوصل إلى تحقيق الوئام في ذلك الوقت، وأن الإسراع من الإعلان عن بدء الكفاح المسلح إنما كان الهدف منه سد طريق الحوار ووضع القياديين في حزب الشعب الجزائري أمام الأمر الواقع. فأمام كل هذه المعطيات الجديدة، هل يبقى من السهل على أي كـان أن يصدر حكمه، سلبا، على أي من هؤلاء الأربعة؟

2- عندما تكون المنطلقات الايديولوجية واحدة، وعنـدما يكـون البرنـامج السياسي واحد، فانه يكون من الصعب جدا، بل من اللامعقول الحـديث عـن التناقض بين مواقف الأطراف المتصارعة إلى درجة الارتماء في أحضـان الخيانـة؛ فالتناقض، في مثل هذه الحالات، لا يكون إلا فيما يتعلق بالشكل لأن الجوهر هـو مجموع الأهداف الأساسية المحددة في إطار مشروع المجتمع الذي تعمـل أجهـزة الحزب المختلفة من أجل تجسيدها على أرض الواقع.

في هذا السياق، يستطيع الدارس الجزم بأن الأزمة التي مزقت صفوف حـزب الشعب الجزائري لم تكن من منطلق فكري ولم يكـن أساسـها هـو الصـراع الايديولوجي، بل إن الصراع بدأ شخصيا وبسبب توزيع المناصب كما يؤكد ذلك الرئيس ابن يوسف بن خدة الذي يعترف، بعد أربعين سنة، أنه كان باسـتطاعته تجنب الكارثة لو انتبه الى أن السيد مصالي إنما كان يرغب فقط في تعيين مساعده مولاي مرباح ضمن تشكيلة الأمانة العامة لحزب الشعب الجزائري.

وعن الاتجاه الثوري، فإن طرفي النزاع كانا يؤمنان بضرورة الكفـاح المسـلح كوسيلة وحيدة لاسترجاع السيادة الوطنية شأنهما في ذلك شأن المنظمة الخاصـة التي لم تكن، في الواقع، سوى الأداة العسكرية لحزب الشعب الجزائري. أما فيمـا يتعلق بالمزاعم القائلة: ان المكتب السياسي واللجنة المركزية كانا يماطلان في اتخـاذ القرار الحاسم لعدم إيمانهما بحتمية الانتقال إلى المرحلة الحاسمة، فإنها مجـرد كـلام فارغ بدليل ان"الحركة الوطنية الجزائرية" انتقلت فعلا إلى ممارسة الكفاح بكيفيـة مستقلة عن جبهة التحرير الوطني التي كان الحاج مصالي قد اعتبرها تمردا داخليـا

بذل كثيرا من المساعي، في الأشهر الأولى، قصد اقناع قيادتها بالعودة إلى الصف. أما أعضاء اللجنة المركزية فإن جميعهم قد التحق بصفوف الثورة في داخل البلاد أو خارجها.

لقد كان الحاج مصالي، حتى نهاية الفصل الأول من عام 1957، يحاول ايهام الرأي العام بأنه هو قائد الثورة، نستشف ذلك من الرسالة التي وجهها إلى رئيس مجلس وزراء سوريا يوم 10 مارس من نفس تلك السنة والتي جاء فيه: "أن جبهة التحرير الوطني المكونة من العناصر المطرودة من الحركة لقد فشلت في إشعال فتيل الثورة إذ ولدت وماتت في يوم واحد". وفي اليوم الثاني من نوفمبر، قامت "الحركة الوطنية الجزائرية" برفع لواء الجهاد دفاعا عن شرف الشعب الجزائري: فالثورة بقيادة مصالي قد تمركزت في الأوراس وفي منطقة القبائل حيث يوجد مسوولان عرفا بوفائهما وولائهما وهما: مصطفى بن بولعيد وبلقاسم كريم.

وكان من الممكن أن يكون الأمر كذلك، على الأقل فيما يخص قيادة الثورة لكن المخابرات المصرية تدخلت في الموضوع وأجهضت جبهة التحرير الجزائر التي تأسست بالقاهرة يوم 1955/2/17 والتي قرر أطرافها تنظيم اجتماع توحيدي بإحدى المدن السويسرية. وبهذا الصدد يقول السيد الحاج مصالي في الرسالة المشار إليها أعلاه أن "اللقاء لم يقع بسبب تدخل العقيد عكاشة رجل المخابرات المصرية الذي نظم اختطاف السيد بن أحمد مزغنة وشاذلي المكي من مطار القاهرة".

ومهما يكن من أمر، فان الحاج مصالي قد أصدر تعليماته في مستهل عام 1955 بانشاء الجيش الوطني للشعب الجزائري الذي يقوده الجنرال محمد بن لونيس. ووجه السيد العربي أولبصير إلى الريف المغربي المحتل قصد شراء الأسلحة اللازمة لأفراد الجيش المذكور. وفي فرنسا أعطيت الإشارة الخضراء لتكوين مجموعات الفداء، وكان الحاج مصالي يظن أن كل المسلحين الجزائريين في أوربا يعملون في إطار "الحركة الوطنية الجزائرية".

لم يدرك خطأ ظنه إلا عندما ألقي القبض على مراد تربوش واعترف لشركة نائب محمد بوضياف في فرنسا وأنه يقود الكفاح باسم جبهة التحرير الوطني وكان ذلك في شهر ماي 1955 .

عن الجنرال محمد بن لونيس

عندما اندلعت ثورة نوفمبر 1954، كان محمد بن لونيس مستشارا بلديا ممثلا لحزب الشعب الجزائري في مدينة برج منايل. قبل ذلك كان يمارس مسوولياته السياسية على مستوى الدائرة. وبتلك الصفة كسب شعبية واسعة واشتهر فيما يسمى منطقة القبائل بتفانيه في العمل من أجل إنجاح مشروع المجتمع الذي بشر به حزبه والذي يتمثل أساسا في ضرورة بعث الدولة الجزائرية المعتدى عليها سنة 1830.

كان محمد بلونيس من المسؤولين المؤمنين بحتمية الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لاسترجاع الحق المغتصب وكان، لأجل ذلك، قد ساهم، فعليا، في جلب الأسلحة وخزنها وفي إعداد مجموعات المناضلين الشباب عسكريا في انتظار اليوم المناسب الذي تحدده القيادة العليا.

كل هذه الصفات هي التي جعلت الحاج مصالي يعتمد عليه في تنظيم الأفواج المسلحة الأولى التي ستتشكل منها النواة الصلبة لما سيعرف فيما بعد بالجيش الوطني للشعب الجزائري والذي سيتولى قيادته بمساعدة كل من أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس لاحقا) وسي زيان وسي مفتاح. وكل هذه الصفات، أيضا، هي التي مكنت قواته من الانتشار بسرعة، متخذة، في تلك الأشهر الأولى، منطقة القبائل منطلقا ومقرا للقيادة العامة.

وبينما كان بلونيس ينشط خاصة في نواحي برج منايل (برج أم نائل)، كان نائباه يقودان العمليات المسلحة في جزء كبير من المنطقة الأولى وقسم ضئيل من المنطقة الثانية. واذا كان الصدام بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني قد حدث منذ البداية في أوربا وفرنسا على وجه الخصوص، فإن الصراع الدموي بين الأشقاء لم يظهر داخل الوطن إلا بعد منتصف عام 1955، ويحتمل ذلك تفسيران نقدمهما كالآتي:

1- إن القواعد المناضلة في حزب الشعب الجزائري متشبعة بنفس الايديولوجية التي ترى أن الاستعمار الفرنسي لا يمكن القضاء عليه إلا بواسطة العنف الثوري وبالإضافة إلى الايمان بضرورة الانتقال بسرعة إلى مرحلة الكفاح المسلح كانت أغلبية المناضلين تعتقد أن الحاج مصالي هو منقذ الأمة وأن الثورة لا يمكن إلا أن تكون بزعامته. وعليه، كان من الصعب جدا، في تلك الأشهر الأولى، التسليم بأن تنظيما آخر يسيره غير الحاج مصالي قادر على قيادة المعركة من أجل استرجاع الاستقلال الوطني. وحتى عندما بدأ الأمر يتضح وظهرت جبهة التحرير الوطني إلى جانب الحركة الوطنية الجزائرية، فإن المجاهدين في القاعدة لم يروا ما يدفعهم إلى التناحر فيما بينهم مادام جميعهم يسعى إلى تحقيق هدف واحد وهو تقويض أركان الإستعمار الفرنسي.

2- إن العناصر القيادية في جبهة التحرير الوطني كانت كلها، في تلك الأشهر الأولى من اندلاع الثورة، إطارات صغيرة ومتوسطة مارست بداياتها النضالية في صفوف حزب الشعب الجزائري بمختلف واجهاته والمنظمة الخاصة منها على وجه الخصوص، لأجل ذلك فإنها لم تستسغ الدخول في صراع دموي مع تنظيم منافس كل قياداته تنتمي هي الأخرى إلى حزب الشعب الجزائري وتتمتع بنفس خاصياتها من حيث التكوين السياسي والالتزام العقائدي والاستعداد لمواجهة القوات الاستعمارية بجميع الوسائل.

وبعد أن فشلت كل محاولات التصالح وضاعت فرص إعادة رتق الخرق، وقع التصادم، وعاشت المنطقتان الأولى والثالثة على وجه الخصوص اشتباكات مسلحة مؤلمة راح ضحيتها رجال أبطال من الطرفين كان يمكن أن يكونوا قوة ضاربة تستفيد منها ثورة التحرير الوطني.

وعرفت فرنسا كيف توظف الصراع لصالحها فاختار الجنرال صالان الاتصال بالجنرال بلونيس وعرض عليه اتفاقا أبرم يوم 1957/5/31 بعد أن وقع التمهيد له بمجازر "ملوزة" التي أرغمت قائد الجيش الوطني للشعب الجزائري على قبول التعاون مع الجيش الفرنسي الذي كان قادته يعتقدون أن باستطاعتهم توظيفه للقضاء على جيش التحرير الوطني.

لكن الجنرال بلونيس اغتنم الفرصة وراح يعين المحافظين السياسيين من أجل توعية الجماهير الشعبية وعزلها نهائيا عن الإدارة الكولونيالية.

جاء في كتاب كلود بايا ملف الجزائر السري: "وقعت الأسواق فريسة للدعاية المناهضة لفرنسا. ولم ينج حتى الأطفال من تأثير نشاط ممثلي بلونيس إذ تأتي الشاحنة وقت القيلولة فتأخذهم إلى الساحة حيث يعلمون الأناشيد الوطنية وأنشئت اللجان السياسية والإدارية على غرار لجان جبهة التحرير الوطني. وحسب تقرير الجنرال بارلانج الموجه إلى عامل عمالة قسنطينة السيد موريس بابون، فإن أفراد الجيش الوطني للشعب الجزائري قد بدأوا، في الخامس جويلية 1957، في وضع أبهر السكان لا من حيث اللباس والسلاح ولا من حيث التنظيم والانضباط. لقد ظهروا في هيئة الجيش النظامي يتقدمهم العلم الجزائري رمز الاستقلال".

وكانت هذه النتائج الأولية للاتفاق المشار اليه آنفا مصدر انزعاج تنظيمات الكولون وكثير من الضباط السامين في الجيش الفرنسي. فاتحادية رؤساء البلديات أصدرت، في شهر سبتمبر1957، بيانا ترفض فيه "الاعتراف بالجيش الوطني للشعب الجزائري"، ووزع الضباط منشورا جاء فيه على الخصوص: يجب الحذر من أمثال التجربة الوخيمة التي عرفناها في الهند الصينية والتي ما من شك أن الجنرال صالان مازال يذكرها.

لكن بلونيس لم يأبه بكل هذه التحرشات، بل قابلها بمنشورات وزعت على نطاق واسع وكان أهمها بعنوان: "نداء لجميع المكافحين من أجل تحرير وطننا العزيز الجزائر". وقد ختمه بما يلي: "إننا نعاهدكم أيها الشهداء وأنتم يا من تتألمون في السجون بأننا لن نتوقف عن القتال حتى تسترجع الجزائر استقلالها".

ويقول الجنرال بارلانج، عندما كلفه روبار لاكوست بمهمة إعلامية حول الجيش الوطني للشعب الجزائري: إن بلونيس يهدف، باستمرار، إلى توسيع مناطقه، وهو لا يريد القضاء على جبهة التحرير الوطني، لكنه يرمي إلى الاحلال محلها بواسطة تركيز جهازه السياسي والاداري السري من أجل القضاء على مظاهر الوجود الفرنسي.

ولم يكن هذا التحليل بعيدا عن الصواب، لأن بلونيس شرع، فعلا، في بداية أفريل 1958، يتفاوض مع جيش التحرير الوطني ويستعد للالتحاق بتونس. غير أن الجيش الاستعماري حال دون ذلك، إذ حاصره في قصر الحيران مع نهاية شهر مايو، وظلت المعارك متواصلة بين الطرفين إلى أن سقط شهيدا في مستهل شهر جويلية من نفس السنة.

من هذا المنطلق، فإن الحكم بالخيانة على بلونيس أبعد ما يكون عن الحقيقة. صحيح أن الرجل كان مناهضا لجبهة التحرير الوطني، ولكنه كان ينفذ تعليمات الحاج مصالي الذي كان يعتبر قادة جبهة التحرير الوطني مجموعة من المطرودين من صفوف الحزب بسبب تمردهم على سلطته. وعلى الرغم من عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني فإن الجيش الوطني للشعب الجزائري كان يضم في وحداته جزائريين حملوا السلاح وطلبوا الشهادة لتستعيد الجزائر حريتها واستقلالها.

وبعد استشهاد محمد بلونيس، فإن أعدادا كبيرة من جنود الجيش الوطني للشعب الجزائري وإطاراته قد التحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر. وإذا كان لا بد من محاكمة، فإنها لن تكون عادلة إلا في إطار تقييم شامل لثورة نوفمبر في جميع مراحلها التي تتضمن الإعداد والمسار والنتائج. عندها يوضع كل فعل في الميزان، وينظر إلى صانعي التاريخ ليس كملائكة مطهرين ولكن كطلائع من البشر مؤمنة بقضية ومخلصة في التعامل معها إلى حد التضحية بالنفس والنفيس، لكنها غير معصومة من الأخطاء التي يتحتم عرضها على الأجيال ليس كمذمة ولكن لتوظيفها، إيجابيا، في عملية بناء المستقبل الأفضل.

الهوامش

(1)- فتحي الديب، ص299.

(2)- تشريح حرب، ص189.

(3)- نفس المصدر.

(4)- فتح الديب: ص302.

(5)- أوبرمان، ص230 وما بعدها.

(6)- نفس المصدر، ص235.

(7)- فتح الديب، ص303.

(8)- أوبرمان، ص238.

(9)_ فتح الديب، ص 303.

(10)- حسين آيت أحمد، الحرب وبعد الحرب، باريس 1964: ص115

(11)- المجاهد، عدد 13 تاريخ 1957/12/01.

(12)- فتح الديب، ص 303.

(13)-.ألستير (هورن) تاريخ حرب الجزائر، ص 244 وما بعدها.

(14)- لوموند (le monde) عددها الصادر بتاريخ 10جويلية 1957

(15)- نفس المصدر، العدد الصادر بتاريخ 1958/02/06.

(16)- اليستر هورن ص 252

(17)- نفس المصدر ص253

(18)-محمد يزيد حديث،أجريته معه في مدينة الرباط يوم 1984/04/27، بمناسبة تواجدنا هناك لتمثيل حزب جبهة التحرير الوطني في أشغال مؤتمر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. أنظر كذلك، ألستير هورن، ص: 254.

(19)- فتحي الديب، ص: 305

(20)- نفس المصدر، ص: 306

(21)- نفس المصدر.

(22)- نفس المصدر، ص: 307.

(23)- نفس المصدر.

(24)- تشريح حرب، ص: 208

(25)- فتحي الديب، ص: 307

(26)- فتحي الديب، ص: 309

(27)- وقع الاتفاق عن الجانب الجزائري الدكتور محمد الامين دباغين، وعن الجانب التونسي الدكتور الصادق المقدم.

(28)- المدني (أحمد توفيق)، حياة كفاح، ج 3، ص 278.

(29)- هو الاسم الحربي للسيد عبد الحفيظ بوالصوف.

(30)- المدني (أحمد توفيق)، نفس المصدر، ص: 285.

الفهرس

سحب الطباعة الشعبية للجيش
الجزائر – 2007